بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

التقرير الاقتصادي

لعام 2023

بسم اللّه الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه اللّه

سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح

حفظه الله

مجلس الإدارة

السيد / باسل أحمد الهارون
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة

السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح
نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا

السيدة/ أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا

السيد/ زياد عبدالله الناجم
وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا

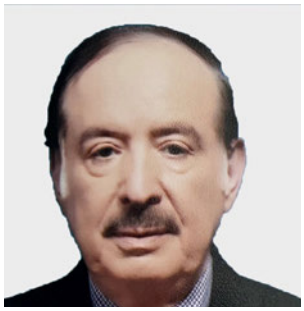

السيد/ عبدالوهاب راشد الهارون
عضوًا

السيدة/ هناء عبدالرزاق رزوقي
عضوًا

الدكتور/ ميرزا حسين حسن
عضوًا

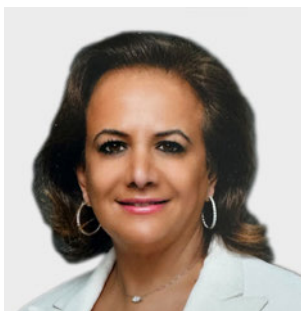

السيدة/فاطمة محمد البدر
عضوًا

المحتويات:

كلمة المحافظ 1

ملخص تنفيذي 7

الفصل الأول: أداء الاقتصاد المحلي 13

الفصل الثاني: التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي 35

الفصل الثالث: المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي 61

الفصل الرابع: المالية العامة 77

الفصل الخامس: القطاع الخارجي 93

الفصل السادس: بورصة الكويت 109

كلمة المحافظ

السيد / باسل أحمد الهارون
محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

يسـرني أن أقدم التقرير الاقتصادي السـنوي الثاني والخمسين، الذي يوثـق أهم التطورات الاقتصادية والماليـة التـي شـهدها الاقتصـاد الكويتـي خلال عـام 2023. ويأتـي إصـدار هـذا العـام فـي ظل عديـد مـن التحديـات المتسـارعة والمخاطر التـي واجهت الاقتصـاد العالمـي، فرغم انحسـار معدلات التضخـم فـي عـام 2023 بعـد أن وصلـت ذروتهـا فـي العـام السـابق، اسـتمرت البنـوك المركزية فـي غالبيـة دول العالـم في تشـديد سياسـاتها النقدية، وظل هدف السـيطرة على معـدلات التضخم المرتفعـة عـن طريـق رفع أسـعار الفائدة يُشـكّل أولوية قصـوى في كثير مـن هذه الدول، مع اسـتمرار صانعـي السياسـات فـي مراقبة آثـار ذلك مـن حيث نمو النـاتج المحلـي الإجمالي والاسـتقرار المالي وعلـى الظـروف الماليـة والنشـاط الاقتصـادي ككل. ومـن جانب آخـر، واجـه الاقتصاد العالمـي عددًا مـن التحديـات الأخـرى أبرزها اسـتمرار التوترات الجيوسياسـية، وارتفاع مسـتويات الديـون العامة، والتغيـرات المناخيـة. وعلـى المسـتوى الاقتصادي الإقليمي، تشـكل الحـروب الإقليمية التـي بدأت في الربـع الأخيـر مـن عام 2023 صدمـة إضافية للمنطقـة، فضلاً عن تراجـع الأسـعار العالمية للنفط والخفـض الطوعـي للإنتاج النفطي، وتشـديد السياسـات النقديـة. وإزاء تلك التطـورات وأثرها على أداء **الاقتصـاد المحلي**، تشـير التقديرات الأولية الربعيـة الصادرة عـن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن النـاتج المحلـي الإجمالـي (الحقيقي) لدولة الكويت قد سـجل انكماشًـا معدلـه 3.6% خلال عام 2023 مقـارنًة بنمـو معدلـه 5.9% فـي العـام السـابق. هـذا، وقد تباطـأ معدل التضخـم ليبلغ متوسـطه نحـو 3.6% خلال عـام 2023، بعد أن سـجل نحـو 4.0% خلال عام 2022.

وعلـى صعيد التطورات النقديـة والمصرفية خلال عام 2023، اسـتمر بنـك الكويت المركزي فـي تبنـي نهـج متـوازن ومدروس فـي إدارة سياسـته النقديـة بهدف عـدم تعريض النمـو الاقتصادي والاسـتقرار المالـي فـي دولـة الكويت لتداعيات سـلبيه حـادة، وفي ضـوء متابعته المتواصلـة للأوضاع الاقتصاديـة محليًـا وعالميًا، ومراقبتـه لتداعيات التوترات الجيوسياسـية، وتوجهات السياسـة النقدية

في الاقتصادات العالمية، رفع بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 سعر الخصم مرتين بإجمالي 75 نقطة أساس ليصبح عند 4.25%، مستكملاً بذلك سلسلة من عمليات الرفع المتدرجة الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاءٍ مجزٍ وموثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام. في حين استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مواكبة أحدث المستجدات والمتغيرات العالمية في مجال الصناعة المصرفية والمدفوعات الإلكترونية، وتم الإطلاق التدريجي للبوابة الرقمية الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات من قبل القطاع المصرفي.

كما واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 مساعيه الرامية لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على النحو الذي ساهم في الحد من الضغوط التضخمية في أسعار السلع المستوردة، وذلك عبر سياسة سعر الصرف التي ينتهجها بنك الكويت المركزي والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، إذ تشكل ركيزة ملائمة للسياسة النقدية وساهمت في بقاء معدل التضخم منخفض ومستقر لسنوات عديدة.

وتؤكد مؤشرات أداء القطاع المصرفي في عام 2023 على ما يتمتع به هذا القطاع من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة وفاعلية، فقد واصلت الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي على مستوى النشاط المحلي نموها بمعدل 3.8% وبقيمة 3180.6 مليون دينار في نهاية عام 2023. إلى جانب ذلك، شهد إجمالي الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية ارتفاع قيمته 14.8 مليون دينار ونسبته 5.2% في نهاية عام 2023 مقارنه بالعام السابق.

وعلـى صعيد المالية العامة، تحرص حكومة دولـة الكويت على تطبيق الإصلاحات المالية واسـتكمال مشـاريع البنيـة التحتيـة المرتبطة برؤية «كويـت جديدة 2035»، إذ تهدف تلـك الإصلاحات إلى تعزيز الإدارة الماليـة الحصيفـة وترشـيد الإنفـاق العام وتنميـة الإيرادات العامـة للدولة. وقد سـجلت الموازنة العامـة للدولـة خلال السـنة الماليـة 2023/22 فائضًـا فعليًا لأول مـرة منذ 9 سـنوات بلغت قيمته نحـو 6368.3 مليـون دينـار (يشـكل مـا نسـبته 11.5% من النـاتج المحلـي الإجمالـي) وذلك بعد اسـتقطاع مبلـغ 64.3 مليـون دينـار لصنـدوق احتياطـي الأجيـال القادمـة، مقابل عجـز فعلي بلغت قيمتـه نحو 4340.6 مليونًا للسـنة المالية السـابقة.

أمـا فيمـا بالقطـاع الخارجـي، فقـد واصـل الحسـاب الجاري تحقيـق فائـض بلغـت قيمتـه نحو 15791.2 مليـون دينـار فـي عـام 2023، مقابـل فائـض بلغـت قيمتـه نحـو 19327.9 مليـون دينـار في العام السـابق. ويؤكـد تراجع قيمة الفوائـض المالية المحققة في الحسـاب الجاري (والمرتبطة إلـى حـد كبير بتطـورات أداء أسـواق النفط العالميـة) أهمية تكثيف الجهـود الرامية نحـو تعزيز الأداء الاقتصادي على أسـس مسـتدامة.

وفيما يخص أداء بورصة الكويت، تراجع أداء مؤشـرات التداول ومسـتويات الأسـعار الرئيسـية في بورصـة الكويـت خلال عـام 2023، على الرغم مـن الأداء الايجابي الذي شـهدته معظـم البورصات العالميـة فـي العـام ذاته، فقد انخفض مؤشـر السـوق العـام لبورصة الكويـت بنسـبة 6.5% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية العام السـابق، وسـجلت مؤشـرات التداول الرئيسـية (قيمة الأسهم المتداولة وكمياتهـا) تراجعًـا في العام المذكور مقارنةً بمسـتوياتها المسـجلة خلال عام 2022.

وختامًا، يغتنم بنك الكويت المركزي هذه المناسبة ليرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدَّى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظه الله، لما يحظى به البنك من رعاية ودعم مستمر. كما نودُ في هذا المقام أن نتقدم بعميق الشكر والامتنان لجميع الوزارات والجهات الحكومية، والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية والجهات الأخرى العاملة في دولة الكويت لتعاونهم الصادق في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير، متطلعين لمزيد من توطيد أطر التواصل والتنسيق المثمر من أجل خدمة وطننا الغالي، ومواصلة مسيرة العطاء لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق،،،

ملخص تنفيذي

يتنـاول التقريـر الاقتصادي لعام 2023 أهم التطورات والمسـتجدات الاقتصادية والماليـة والنقدية والمصرفية التي شـهدها الاقتصـاد الكويتـي خلال العـام، وذلك ضمن سـتة أجزاء، ويمكن الإشـارة إلـى أهم وأبرز تلـك التطورات والمسـتجدات بإيجازٍ علـى النحو التالي:

أولاً- أداء الاقتصاد المحلي:

بعـد أن حقـق الاقتصـاد الكويتي نموًا ملحوظًا في عـام 2022 بمعدل 5.9% رغم التحديـات التي واجهت النمو الاقتصـادي العالمـي والإقليمـي والتـي كان أبرزها الارتفاعات القياسـية في معدلات التضخم وتشـديد السياسـات النقديـة والصراعـات الجيوسياسـية، إلا أن الأداء الاقتصـادي فـي عـام 2023 قـد تراجع على خلفيـة التباطؤ في النشـاط الاقتصادي العالمي، واسـتمرار البنوك المركزية في تبني السياسـات النقدية المتشـددة الرامية لمواجهة التضخـم، وتراجـع الأسـعار العالميـة للنفط مع تراجـع الكميات المنتجـة من النفـط الخام الكويتي وفقًا لسياسـات أوبـك، وتداعيـات الحـرب الإسـرائيلية علـى غـزة التي بدأت فـي أواخر عـام 2023. ومـن جانب آخـر، تباطأ معـدل التضخـم بدولـة الكويـت خلال العام المذكـور، نتيجة للسياسـة النقدية المتوازنـة التي ينتهجهـا بنك الكويت المركـزي ممـا سـاهم -إلـى جانب سياسـات الدعوم والتسـعير في دولـة الكويت- في احتـواء آثار ارتفاع الأسـعار العالمية للغـذاء والطاقة.

وتشـير التقديرات الأولية الربعية الصادرة عـن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لدولة الكويت قد سـجل انكماشًـا معدله 3.6% خلال عام 2023 مقـارنًة بالعام السـابق الذي حقق فيها نموًا معدلـه 5.9%. وقـد جاء ذلك محصلـةً لتراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطـي بمعدل 4.3% خلال العام المذكـور، وتراجـع الناتج المحلي الحقيقـي للقطاعات غير النفطية بمعـدل 2.9% خلال عام 2023.

وفيمـا يتعلـق بتطـور المؤشـرات النفطية، سـجل متوسـط سـعر البرميل مـن نفط خـام الكويـت التصديري خلال عـام 2023 انخفاضًـا ليصـل إلـى نحـو 84.31 دولارًا للبرميـل مقارنـةً بنحـو 101.08 دولارًا للبرميـل فـي المتوسـط خلال العـام السـابق، بما يمثـل انخفاضًا قيمتـه 16.77 دولارًا ونسـبته 16.6%. كما شـهدت معدلات الإنتـاج مـن النفـط الخام الكويتـي انخفاضًا من نحو 2706.42 ألـف برميل يوميًا خلال عـام 2022 إلى نحو 2590.67 ألـف برميـل يوميًا كمتوسـط خلال عـام 2023، وبما يمثـل انخفاضًا بواقـع 115.75 ألف برميل يوميًـا وبنسـبة 4.3%. وعلـى جانـب الكميـات المُصـدّرة من النفـط الكويتي، انخفـض إجمالي تلـك الكميات من نحـو 1843.31 ألـف برميـل يوميًا في المتوسـط خلال عام 2022 إلـى نحو 1567.54 ألف برميـل يوميًا في المتوسـط خلال عـام 2023، وبمـا يمثـل انخفاضًا بنحـو 275.77 ألف برميـل يوميًا وبنسـبة 15.0%.

وفيمـا يتصـل بالتطـورات المرتبطـة بالمسـتوى العام للأسـعار المحلية، تباطأ معدل التضخم المحتسـب على أسـاس التغير النسـبي في الرقم القياسـي لأسعار المسـتهلك بدولة الكويت (سنة الأسـاس 2013=100) ليبلغ متوسطه

نحـو 3.6% خلال عـام 2023، وذلك بعد أن سـجل نحو 4.0% خلال عـام 2022، ونحو 3.4% خلال عام 2021. هـذا، وقد جاء قسـم «الأغذية والمشـروبات» كأكبر الأقسـام مسـاهمة فـي معدل التضخـم المذكور بنحو 31.1%، يليـه قسـم «خدمات المسـكن» بنحو 22.9%، ثم قسـم «الكسـاء وملبوسـات القـدم» بنحو 14.7%.

وعلـى صعيـد تطـورات السـكان والقوى العاملة، تُشـير البيانات إلـى ارتفاع إجمالـي أعداد السـكان بدولة الكويت فـي عـام 2023 بنحـو 2.6% مقارنـةً بنحو 2.4% فـي عام 2022، ليصـل بذلك إجمالي عدد السـكان في نهايـة عـام 2023 إلـى نحو 4.860 ملايين نسـمة (نحـو 60.9% ذكور ونحـو 39.1% إنـاث) مقابل نحو 4.736 ملايين نسـمة فـي نهايـة العام السـابق. كما تشـير البيانـات المتوافرة إلـى ارتفاع إجمالي القـوى العاملة بمعـدل 5.1% مقارنـةً بنحـو 2.2% فـي عام 2022، ليصل ذلـك الإجمالي إلى نحـو 3.0 ملايين مقارنةً بنحو 2.9 مليونًـا في العام السـابق.

ثانيًا- التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركـزي:

تواصلـت جهـود بنـك الكويت المركـزي خلال عام 2023 فـي مجال السياسـة النقدية وبرامج الإشـراف والرقابة المصرفيـة بمـا ينسـجم مع مسـتجدات الأوضـاع الاقتصاديـة المحلية مـن جانب، والتطـورات في الأسـواق العالمية مـن جانـبٍ آخـر. وعليه، واصل بنـك الكويت المركـزي دورة التشـديد النقدي لاحتـواء الضغـوط التضخمية، حيث قـام خلال العـام 2023 برفـع سـعر الخصـم مـرتين وبإجمالـي 75 نقطـة أسـاس، فقـرر رفـع سـعر الخصم بواقـع 50 نقطـة أسـاس ليصبـح عنـد 4.0% اعتبارًا مـن 26 يناير 2023، ثم تبعـه برفع آخـر بواقع 25 نقطـة أسـاس ليصبـح عند 4.25% اعتبـارًا من 27 يوليـو 2023. وقد جاء اسـتكمال سلسـلة عمليات الرفع تلـك فـي إطـار النهج المتـوازن والمتدرج الـذي يتبعه البنـك المركزي لسياسـته النقديـة الهادفة لتكريس الاسـتقرار النقـدي والاسـتقرار المالي، والمحافظة على تنافسـية وجاذبيـة العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشـكل أحـد المصـادر الأساسـية لتمويـل مختلف قطاعـات الاقتصاد الوطني وبمـا يكرس الأجـواء المواتيـة لمواصلة النمو الاقتصادي على أسـس مسـتدامة.

وفـي سـياقٍ موازٍ، واصـل بنك الكويت المركـزي خلال عام 2023 جهوده في تعزيز اسـتقرار سـعر صرف الدينار الكويتـي وذلـك من خلال تطبيق نظام سـعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسـوم رقم 147 لسـنة 2007 الصـادر بتاريـخ 20 مايـو 2007، والقائـم علـى ربط سـعر صـرف الدينار الكويتي بسـلة خاصـة موزونة «غير معلنـة» مـن عـملات أهـم الـدول التـي ترتبط معهـا دولـة الكويت بعلاقـات تجاريـة ومالية رئيسـية. وقـد جاءت تحـركات سـعر صرف الدولار الأمريكـي مقابل الدينار الكويتي خلال عام 2023 ضمن هوامش ضيـقة نسـبيًا، مقارنـةً بتحـركات أكثر اتسـاعًا للعملات الأخرى الرئيسـية مقابل الـدولار الأمريكي.

وواصلـت أسـعار الفائـدة المحلية تحركها في إطار رسـم وتنفيذ السياسـة النقدية لبنك الكويـت المركزي للمحافظة علـى الاسـتقرار النقـدي والاسـتقرار المالـي بمـا فـي ذلك حـرص البنـك على تعزيـز الأجـواء الداعمـة لمختلف القطاعـات الاقتصاديـة وخاصـة القطاعـات غير النفطيـة، واحتواء الضغـوط التضخمية المحليـة، والمحافظة على

تنافسـية العملـة الوطنيـة وجاذبيتهـا كوعـاء للمدخـرات المحليـة، باعتبارهـا ثوابت راسـخة للتوجهات الأساسـية للسياسـة النقدية التي تسـتهدف تعزيز الاسـتقرار النقدي والاسـتقرار المالي. لذا، فقد شـهدت متوسـطات أسعار الفائـدة علـى ودائع العملاء لأجـل بالدينار الكويتي لدى البنـوك المحلية ارتفاعًا لجميع الآجـال خلال عام 2023 بالمقارنـة مـع عـام 2022 تماشـيًا مع توجهات السياسـة النقديـة بما يعزز دعائم الاسـتقرار النقـدي. وفي ضوء ذلـك، اسـتمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسـطات أسـعار الفائدة على ودائـع العملاء بكلّ مـن الدينار الكويتي والـدولار الأمريكـي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي. إلى جانب ذلك، شـهدت متوسـطات أسـعار الفائدة علـى الودائـع المتبادلة بالدينـار الكويتي فيما بين البنوك المحليـة ارتفاعًا لجميع الآجـال خلال عام 2023، وذلك مقارنةً بمسـتوياتها خلال عام 2022.

وتُشـير البيانـات إلـى تباطؤ معدلات النمو في مؤشـرات السـيولة المحليـة والودائـع المصرفية والائتمـان المصرفي خلال عـام 2023 مقارنـةً بمعـدلات نموهـا في العام السـابق، حيث ارتفع عـرض النقد بمفهومه الواسـع (ن2) بنسـبة 1.0% بعـد ارتفاعـه بنسـبة 6.5% فـي العام السـابق. وقد ارتفـع إجمالي ودائـع المقيمين لـدى البنوك المحليـة فـي نهاية عـام 2023 بنسـبة 3.9% مقابـل ارتفاعها في عـام 2022 بنسـبة 5.3%. كذلك حققت أرصـدة الجـزء النقدي المسـتخدم من التسـهيلات الائتمانيـة المقدَّمة للمقيمين مـن البنوك المحلية إلـى القطاعات الاقتصاديـة المحليـة المختلفـة ارتفاعًا نسـبته 1.7% في نهاية عـام 2023 مقابل ارتفاع نسـبته 7.7% في نهاية عـام 2022 مقارنـةً بنهاية العام السـابق له.

واسـتمر بنـك الكويت المركـزي خلال العـام 2023 في مواكبـة أحدث المسـتجدات والمتغيرات العالميـة في مجال الصناعـة المصرفيـة، وذلـك اسـتكمالاً لجهـوده في سـبيل توفيـر السياسـات والتعليمـات الرقابيـة الملائمة لدعم المنتجـات والخدمـات ونمـاذج الأعمـال المتطورة فـي مجال صناعـة الخدمـات الماليـة. وانطلاقًا من اسـتراتيجية التحـول الرقمـي لـدى بنـك الكويـت المركـزي، تم الإطلاق التدريجـي للبوابـة الرقميـة الخاصة بتقـديم المنتجات والخدمـات مـن قبـل القطـاع المصرفي والتي ستسـاهم فـي تقليل المعـاملات الورقية وتسـهيل اسـتيفاء المتطلبات وتسـريع الإجـراءات ممـا سـينتج عنه تعزيـز القدرة علـى اتخاذ القـرار. وفي مجال دعم وتشـجيع الابتكار، أنشـأ بنـك الكويـت المركزي خلال العـام 2023 مركز الابتكار «وُلـوج» الذي يهدف إلى تحفيز أصحـاب الأفكار المبتكرة علـى تقـديم المقترحـات والأفـكار فـي جوانب الإبـداع والابتـكار والتطويـر، وذلك للوصـول إلى حلـول مبتكرة في مجـالات الـذكاء الاصطناعي والتحول الرقمـي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشـرافية والتنظيمية.

وكذلـك اسـتمرت جهود بنـك الكويت المركزي فـي مجال تطوير وتعزيـز المدفوعات الإلكترونيـة، حيث أصدر خلال عـام 2023 تعليمـات تنظيـم أعمـال الدفـع الإلكتروني للأمـوال، والتي حـددت المتطلبـات الواجب اسـتيفاؤها لممارسـة نشـاط أعمـال الدفـع الإلكتروني أو النقـود الإلكترونية أو تشـغيل نظم الدفـع الإلكترونـي، وقد تضمنت المتطلبـات والضوابـط الرقابيـة الواجـب الالتـزام بها مجـالات الحوكمـة وإدارة المخاطـر ومكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهـاب والأمن السـيبراني واسـتمرارية الأعمال وحمايـة العملاء.

ثالثًا- المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

يتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 77 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2023، وتشمل 22 بنكًا محليًا منها 5 بنوك تقليدية و5 بنوك إسلامية، وبنكًا واحدًا متخصصًا، و11 فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و23 شركة استثمار (منها 8 شركات تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (واحدة منها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و32 شركة صرافة.

وتأكيدًا لما يتمتع به القطاع المصرفي الكويتي من قوة وسلامة، واصلت الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي على مستوى النشاط المحلي نموها من نحو 84486.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 87666.8 مليونًا في نهاية عام 2023، محققًا بذلك نموًا معدله 3.8% وبقيمة 3180.6 مليون دينار في نهاية عام 2023. وجاءت تلك الزيادة في الأصول مدفوعة بارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص «المقيم» (تُشكل ما نسبته 48.9% من إجمالي الأصول) بنحو 774.0 مليون دينار وبنسبة 1.8%، وارتفاع الموجودات الأجنبية (تُشكل ما نسبته 28.4% من إجمالي الأصول) بما يعادل 2111.4 مليون دينار وبنسبة 9.3% في نهاية العام المذكور. وعلى جانب المطلوبات، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2023 (تُشكل ما نسبته 42.6% من إجمالي الأصول) لتصل إلى نحو 37343.2 مليون دينار، مقابل نحو 36914.0 مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 429.2 مليون دينار ونسبته 1.2%.

وتُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجَّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (32 شركة) في نهاية عام 2023 إلى أن إجمالي الميزانية المجمَّعة لتلك الشركات قد بلغ نحو 298.1 مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 14.8 مليون دينار ونسبته 5.2% عن مستواه البالغ 283.3 مليونًا في نهاية العام السابق.

رابعًا- المالية العامة:

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 28802.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 18614.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا ملحوظًا قيمته نحو 10187.5 مليون دينار ونسبته 54.7%. هذا، وقد ارتفعت نسبة الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2023/22 إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 لتصل إلى نحو 51.4% من معدلها خلال السنة المالية السابقة البالغ نحو 43.5%. وجاء هذا الارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية محصلة لارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما

قيمتـه نحـو 10496.0 مليـون دينـار ونسـبته 64.7% لتصل إلـى نحـو 26713.0 مليونًا في السـنة المالية 2023/22 مقارنـةً بنحـو 16217.0 مليـون دينـار للسـنة المالية السـابقة من جهـة، وانخفاض الإيـرادات غير النفطيـة المحصلـة بمـا قيمتـه 308.5 ملايين دينار ونسـبته 12.9% لتصل إلـى نحـو 2089.0 مليون دينار مقابل نحو 2397.5 مليون ديـنار خلال السـنة المالية السابقـة.

كمـا تشـير البيانـات إلى انخفـاض المصروفات العامـة الفعلية بنحـو 585.9 مليون دينار وبنسـبة 2.6% لتصل إلى نحو 22369.2 مليون دينار خلال السنة المالية 2023/22 مقابل نحو 22955.1 مليون ديـنار للسـنة الـماليـة الـسابقـة. أما نسـبة إجمالـي المصروفات العامة إلى النـاتج المحلي الإجمالي، فقـد تراجعت لتصل إلى نحـو 40.0% خلال السـنة الماليـة 2023/22 من معدلها البالغ نحو 53.7% خلال السـنة المالية السـابقة.

ونتيجـةً للتطـورات المشـار إليها آنفًا علـى صعيد كلٍّ مـن الإيرادات والمصروفـات الفعلية ضمن الحسـاب الختامي للسـنة الماليـة 2023/22، فقـد سـجلت الموازنة العامة خلال السـنة المالية المذكـورة فائضًا فعليًـا لأول مرة منذ 9 سـنوات بلغـت قيمتـه نحـو 6368.3 مليـون دينار (يشـكل ما نسـبته 11.5% مـن الناتج المحلـي الإجمالي) وذلـك بعد اسـتقطاع مبلغ 64.3 مليـون دينار لصندوق احتياطـي الأجيال القادمة، مقابل عجـز فعلي بلغت قيمته نحو 4340.6 مليونًا للسـنة المالية السـابقة 2022/21.

خامسًا- القطاع الخارجي:

تُشـير التقديـرات الأوليـة لإحصـاءات ميزان مدفوعـات دولة الكويت إلى أن الحسـاب الجاري سـجل فائضًا بلغت قيمتـه نحـو 15791.2 مليـون دينار في عـام 2023، مقابـل فائض بلغت قيمتـه نحـو 19327.9 مليون دينار فـي العـام السـابق، بانخفـاض قيمته 3536.7 مليـون دينار ونسـبته 18.3%. وقد جاء الانخفـاض في الفائض خلال الفتـرة المشـار إليهـا كمحصلـة لانخفـاض قيمـة فائض الميـزان السـلعي (فـوب) بنحـو 6322.6 مليون دينـار ونسـبته 28.7%، وارتفاع عجز حسـاب الخدمات بنحـو 679.3 مليون دينار ونسـبته 13.1% من جانب، وارتفـاع قيمـة فائـض حسـاب الدخل الأساسـي بنحـو 1953.6 مليـون دينـار وبنسـبة 24.5%، وتراجع قيمة العجـز فـي حسـاب الدخـل الثانوي بنحـو 1511.5 مليـون دينار وبنسـبة 25.6% مـن جانبٍ آخـر. ومن الجدير بالذكـر أن قيمـة الصادرات النفطية قد شـهدت انخفاضًا لتبلغ نحو 23978.3 مليـون دينار خلال عام 2023، مقابـل نحـو 28790.6 مليـون دينـار خلال العام السـابق، وبمـا يمثل انخفاضًـا قيمتـه 4812.3 مليون دينار ونسـبته 16.7%، وهـو مـا انعكس على تراجـع قيمة فائض الميزان السـلعي.

سادسًا - تطورات بورصة الكويت:

شـهدت معظـم البورصـات العالمية أداءً إيجابيًا خلال عـام 2023، وذلك بعد أن تراجع أداؤها بشـكل ملحوظ في العـام السـابق، ويُعـزى ذلك إلى مرونـة أداء الاقتصادات الرئيسـية، وتباطؤ معـدلات التضخم، وتفاؤل المسـتثمرين مـع التوقعـات بإنهاء دورة تشـديد السياسـة النقدية العالمية التي بـدأت مارس 2022. وفي ذات الاتجاه، شـهدت مؤشـرات أسـواق الأوراق الماليـة في منطقة مجلس التعاون لـدول الخليج العربية ارتفاعًـا خلال عام 2023 ولكن بنسـبة أقـل من الأسـواق العالمية، حيث سـجل مؤشـر مورغان سـتانلي للبورصـات الخليجية ارتفاعًا بلغت نسـبته 1.7%. وجـاء ذلـك محصلـة لعدد مـن العوامل أبرزها انخفاض الأسـعار العالميـة للنفط في عـام 2023 مقارنةً بالعـام السـابق، وتدفقـات رؤوس الأموال لـدول المنطقة على خلفية رفع أسـعار الفائدة، ونمو الأنشـطة الاقتصادية غيـر النفطيـة فـي بعـض دول المنطقة، والاسـتمرار في تبنـي الإصلاحات المحفـزة لبيئة الأعمال وتشـجيع القطاع الخاص.

أما بورصة الكويت، فقد تراجع أداء مؤشـرات التداول ومسـتويات الأسـعار الرئيسـية فيها خلال عام 2023، فقد انخفض مؤشـر السـوق العام بنسـبة 6.5% فـي نهاية عام 2023 مقارنـةً بنهاية العام السـابق، وكذلك انخفض مؤشـر السـوق الأول بنحو 7.9%. كما سجلت مؤشـرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسـهم المتداولة) تراجعًا مقارنةً بمسـتوياتها المسـجلة خلال عام 2022. وقد انخفضت القيمة السـوقية الرأسـمالية للشركات المدرجة بما نسـبته 13.8% فـي نهايـة عـام 2023 لتصل إلـى نحـو 40259.67 مليون دينـار، وذلك بعد ارتفاع نسـبته 12.9% في العام السـابق.

1

أداء الاقتصاد المحلي

أداء الاقتصاد المحلي

انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **%3.6** خلال عام 2023

انكماش القطاعات غير النفطيــة **%2.9**

انكماش القطاع النفطــي **%4.3**

خلال عام 2023

تباطأ معدل التضخم ليبلغ متوسطه نحو **%3.6** خلال عام 2023

بعد أن سجل نحو **%4.0** خلال عام 2022

أبرز الأقسام التي ساهمت في معدل التضخم خلال عام 2023

الأغــذيــة والمشروبات **%31.1**

خدمــات المسكن **%22.9**

الكســاء وملبوسات القــدم **%14.7**

تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة ليبلغ نحو **%2.1**

السكان والقوى العاملة

ارتفاع إجمالي عدد السكان بنسبة **2.6%** ليبلغ نحو **4.860** مليون نسمة لعام **2023**

ارتفاع عدد السكان **الكويتيــن** ليبلــغ **1.546** مليون نسمة

ارتفاع عدد السكان **غيــر الكــويتيــن** ليبلــغ **3.313** مليون نسمة

ارتفاع إجمالي أعداد القوى العاملة بنسبة **5.1%** ليبلغ نحو **3.0** مليون في عام **2023**

ارتفاع أعداد القوى العاملة **الكــويتيــة** إلــى نحــو **500** ألف

ارتفاع أعداد القوى العاملة **غير الكــويتية** إلــى نحــو **2.505** مليون

توزيع القوى العاملة حسب القطاع في عام **2023**

ارتفاع أعداد القوى العاملة في **القطاع الخاص** بمعدل **%4.8**

ارتفاع أعداد القوى العاملة في **القطاع الحكومي** بنحو **%3.4**

أداء الاقتصاد المحلي

أولاً: النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي

شهد عام 2023 استمرار عديد من الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة والتحديات التي واجهت النمو الاقتصادي، فقد استمرت غالبية الاقتصادات الكبرى في تبني السياسات النقدية التشددية رغم انحسار الضغوط التضخمية خلال العام المذكور مقارنةً بمستوياتها في العام 2022، وكذلك استمرت الحرب الروسية الأوكرانية للعام الثاني على التوالي بما لها من تداعيات على المشهد الاقتصادي العالمي، علاوة على ارتفاع مستوى المديونية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وتشديد الأوضاع المالية العالمية، والتغيرات المناخية، وغيرها. وقد ساهمت هذه العوامل في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في عام 2023 مقارنةً بمستوياته في العام السابق.

ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2024، سيُسجل الاقتصاد العالمي نموًا بنحو 3.1% خلال العامين 2023 و2024، مقارنةً بنمو نسبته 3.5% خلال عام 2022. كما ستُسجل الاقتصادات المتقدمة نموًا بنسبة 1.6% و1.5% خلال عامي 2023 و2024 على الترتيب مقارنةً بنمو نسبته 2.6% خلال عام 2022. وستُسجل دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نموًا بنسبة 2.0% و2.9% خلال عامي 2023 و2024 على الترتيب مقارنةً بنمو نسبته 5.5% خلال عام 2022.

رسم بياني (1-1)
معدلات النمو الاقتصادي العالمي

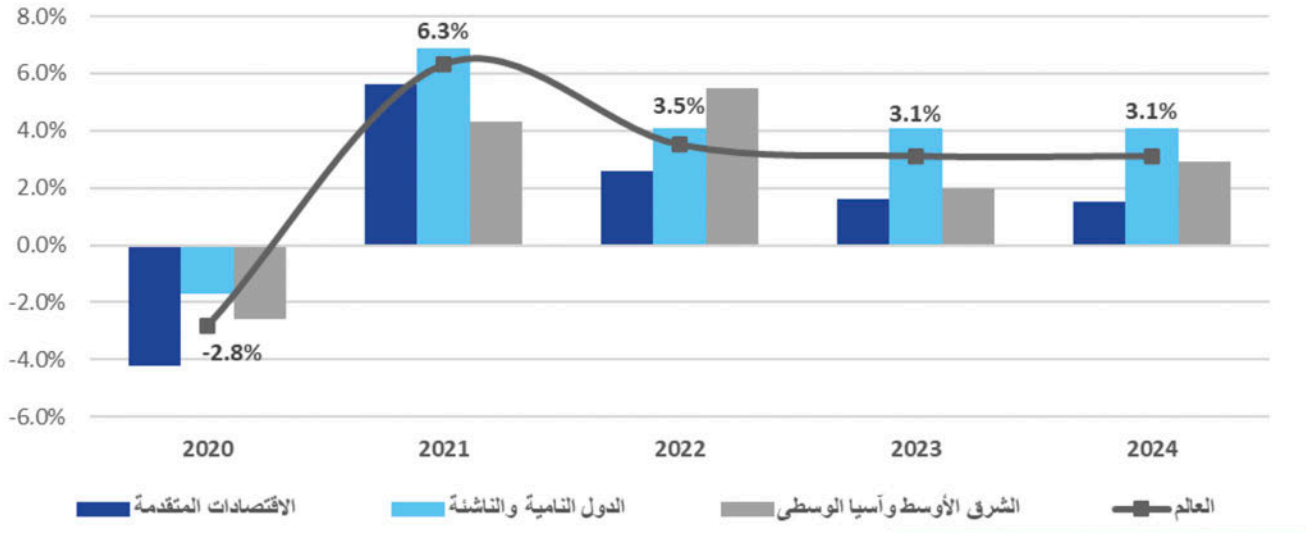

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023 ويناير 2024

وعلـى مسـتوى دول مجلـس التعـاون لدول الخليـج العربية، ووفـق تقديرات صنـدوق النقد الدولي فـي تقرير آفاق الاقتصـاد الإقليمـي -أكتوبـر 2023، وفـي ضـوء سلسـلة تخفيضـات إنتـاج النفـط الخام على خلفيـة قرارات «أوبـك+» الصـادرة فـي أكتوبر 2022 وأبريـل 2023 ويونيو 2023، مـن المتوقع بأن ينكمـش القطاع النفطي ليؤثـر بـدوره علـى معدلات النمو فـي دول المجلس. كذلك أشـار الصندوق إلـى أن آفاق الاقتصاد يخيـم عليها قدر كبيـر مـن عـدم اليقين، حيث تؤثر العديد من العوامل بشـكل سـلبي على زخم النمو الاقتصادي لـدول المنطقة، ومن ضمـن ذلك اسـتمرار التحديـات والمخاطر الجيوسياسـية وتراجـع إنتاج النفط وتشـديد بيئة السياسـات وغيرها. وتشـير التقديـرات إلـى تباطؤ نمـو الناتج المحلـي الإجمالي الحقيقي لـدول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية ليبلـغ معدلـه نحـو 1.5% خلال عـام 2023 بعـد أن حقـق نموًا بمعـدل 7.9% فـي عـام 2022، فيما يقدر انكمـاش النـاتج المحلـي الإجمالـي لدولـة الكويـت بنحـو 0.6% خلال العام 2023، مع توقع تحسـن النشـاط الاقتصادي في منطقة الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسـطى في عامي 2024 و2025 مع انحسـار بعض العوامل المؤثرة سـلبًا على آفـاق النمو.

رسم بياني (2-1)
معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

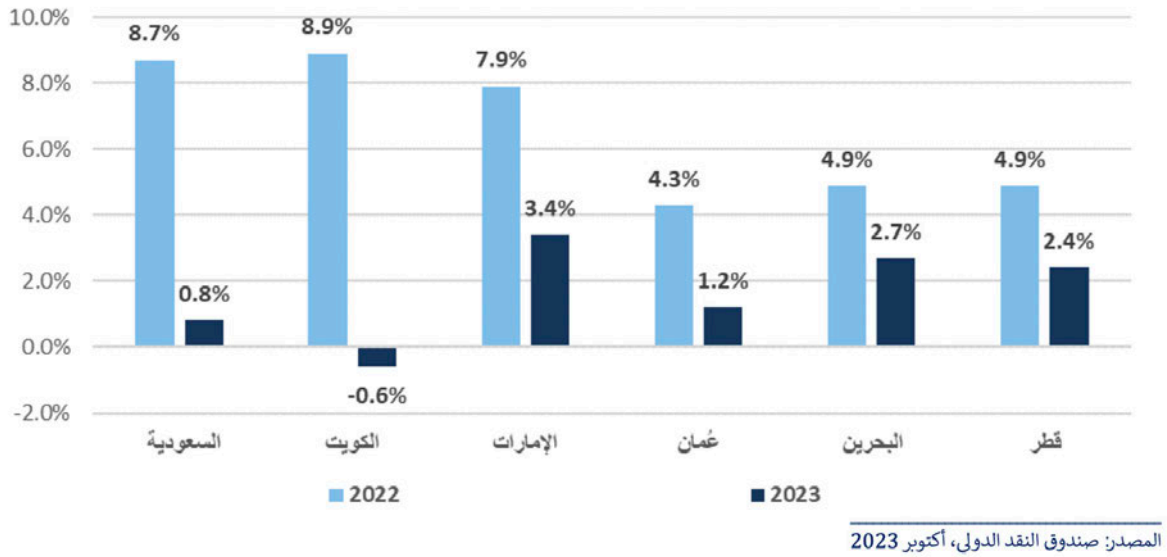

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

ثانيًا: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

تُشـير التقديـرات الأوليـة لإحصاءات الحسـابات القوميـة لدولة الكويت لعـام 2023 إلى تراجـع القيمة المضافة بالأسـعار الثابتـة مـن مجمـوع القطاعـات غيـر النفطيـة بمعـدل 2.9% مقارنـةً بالعام السـابق لتصـل إلى نحو 19745.1 مليونًـا. أمـا من حيث الأهمية النسـبية للقيمة المضافة لمجموع القطاعات غيـر النفطية من قيمة الناتج المحلـي الإجمالـي بالأسـعار الثابتـة خلال عـام 2023، فقـد بلغت نحـو 48.8% مقابل نحـو 48.4% خلال عـام 2022. ومـن جهة أخـرى، انخفضت القيمة المضافة بالأسـعار الثابتـة للقطاع النفطي بنحـو 4.3% لتصل إلـى نحـو 20709.6 ملايين دينـار خلال عـام 2023، مقابـل نحـو 21644.4 مليونًا خلال العام السـابق.

ومحصلـةً لتلـك التطـورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الثابتة لتصـل إلى نحو 40454.7 مليـون دينـار خلال عـام 2023، مقابـل نحـو 41983.1 مليـون دينـار خلال عـام 2022، وبمـا يمـثل تراجعًـا معدلـه 3.6% مقـارنةً بنمو معدلـه 5.9% خلال عام 2022.

رسم بياني (3-1)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

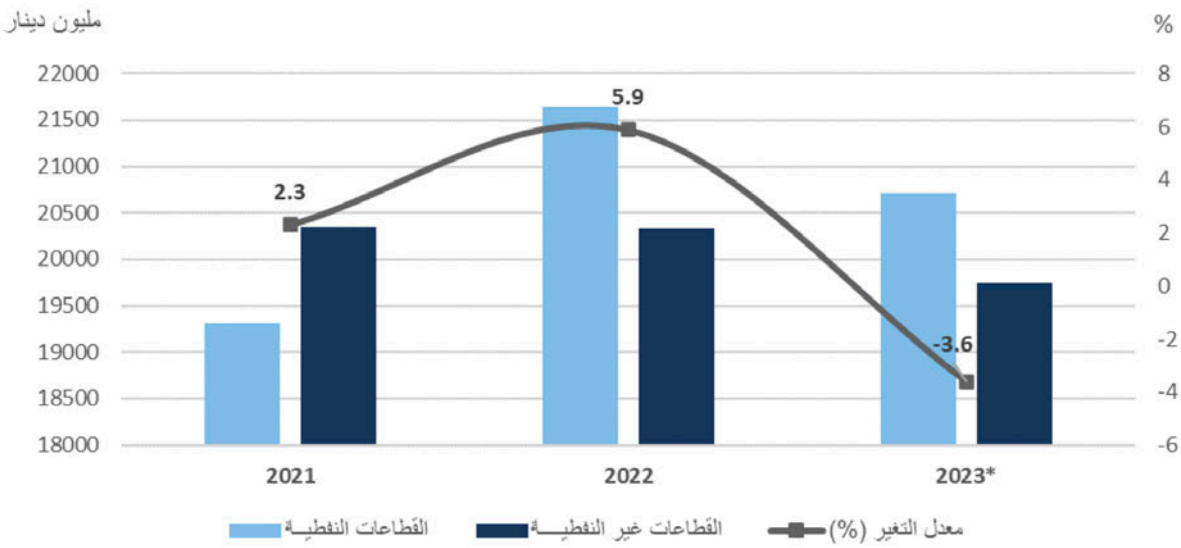

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء
* بيانات ربعية.

جدول (1)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)
(مليون دينار)

البيان	2021	2022	*2023
القطاعات النفطية	**19,309.8**	**21,644.4**	**20,709.6**
معدل التغير (%)	-0.9	12.1	-4.3
الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالى (%)	48.7	51.6	51.2
القطاعات غير النفطية	**20,349.5**	**20,338.7**	**19,745.1**
معدل التغير (%)	5.4	-0.1	-2.9
الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالى (%)	51.3	48.4	48.8
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**39,659.4**	**41,983.1**	**40,454.7**
معدل التغير (%)	2.3	5.9	-3.6

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

وعلـى صعيدٍ آخر، وخلال عام 2023، شـهدت القيمة المضافة بالأسـعار الجارية لمجمـوع القطاعات غير النفطية ارتفاعًـا طفيفًـا لتصل إلـى نحو 26470.8 مليـون دينار، مقابل نحـو 26449.5 مليونًا خلال العام السـابق، وبمـا يمثـل ارتفاعًـا قيمتـه 21.2 مليون دينار ومعدلـه 0.1%، بعـد أن ارتفعت بما قيمتـه 306.4 ملايين دينار ومعدلـه 1.2% خلال عـام 2022. وشـكلت الأهميـة النسـبية للقيمـة المضافة مـن مجموع تلـك القطاعات من

قيمـة النـاتج المحلـي الإجمالي بالأسـعار الجارية نحـو 52.6% خلال عام 2023، مقابل نحـو 47.0% خلال العـام السـابق. ومن جهة أخرى، شـهدت القيمة المضافة بالأسـعار الجارية لمجموع القطاعـات النفطية تراجعًا بنحو 6065.2 مليـون دينـار وبمعـدل 20.3% لتصل إلى نحـو 23816.9 مليون دينار خلال عـام 2023، مقابل نحـو 29882.2 مليونًـا خلال العام السـابق. ومحصلة لتلك التطـورات، انخفضت قيمة النـاتج المحلي الإجمالي بالأسـعار الجاريـة لتصـل إلـى نحـو 50287.7 مليـون دينـار خلال عـام 2023، مقابـل نحـو 56331.7 مليونًـا خلال عـام 2022، وبما يمثـل تراجعًا بما قيمتـه 6044.0 مليونًا ومعدله 10.7% خلال العام المشـار إليـه، مقارنًـة بنمو قيمتـه 11550.0 مليون دينـار ومعدله 25.8% خلال العام السـابق.

رسم بياني (4-1)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

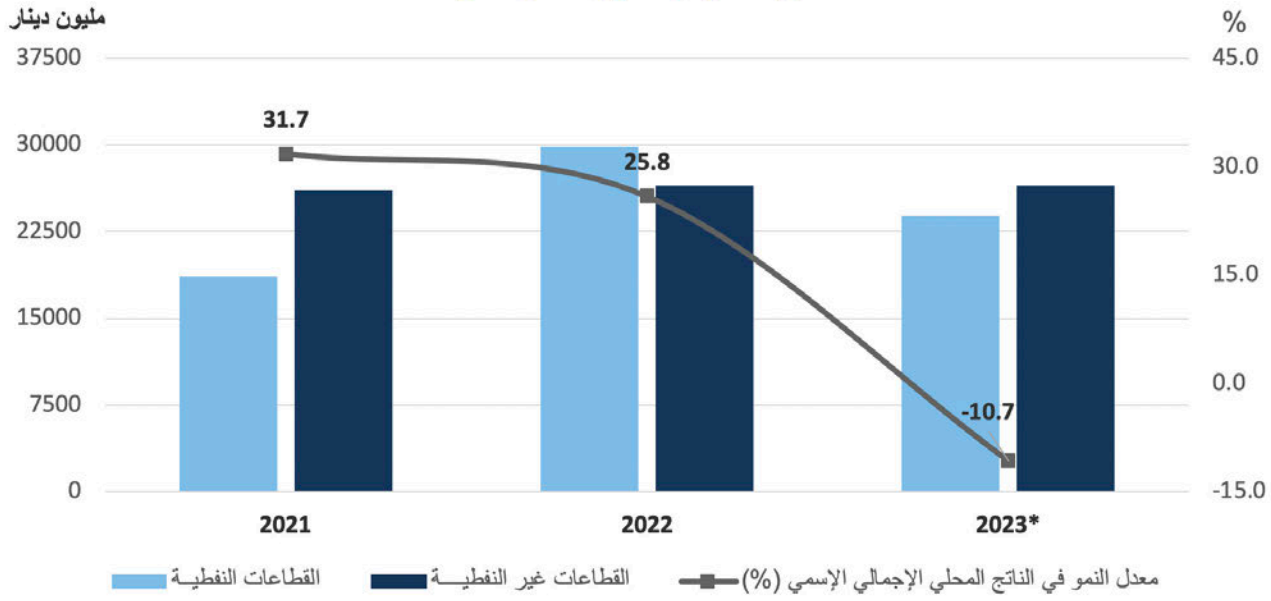

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء
* بيانات ربعية.

جدول (2)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)
(مليون دينار)

البيان	2021	2022	*2023
القطاعات النفطية	**18,638.6**	**29,882.2**	**23,816.9**
معدل التغير (%)	67.1	60.3	-20.3
الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالى (%)	41.6	53.0	47.4
القطاعات غير النفطية	**26,143.1**	**26,449.5**	**26,470.8**
معدل التغير (%)	14.4	1.2	0.1
الأهمية النسبية للناتج المحلى الإجمالى (%)	58.4	47.0	52.6
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشتري	**44,781.7**	**56,331.7**	**50,287.7**
معدل التغير (%)	31.7	25.8	-10.7

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

وفيما يلي مزيد من التفصيل لتطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- القطاعات النفطية

جاء انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي خلال عام 2023 متأثرًا بانخفاض الأسعار العالمية للنفط وبالتالي انخفاض أسعار النفط الخام الكويتي، وكذلك انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الكويتي. وفي هذا الصدد، تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك"، ليصل إلى نحو 82.95 دولارًا للبرميل خلال عام 2023 مقارنةً بنحو 100.08 دولارًا للبرميل لعام 2022، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 17.13 دولاراً للبرميل ونسبته 17.1%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2023 انخفاضًا ليصل إلى نحو 84.31 دولارًا للبرميل مقارنةً بنحو 101.08 دولارًا للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 16.77 دولارًا ونسبته 16.6%.

وفي ذات الاتجاه، سجل متوسط الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضًا من نحو 2706.42 ألف برميل يوميًا خلال عام 2022 إلى نحو 2590.67 ألف برميل يوميًا كمتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل انخفاضًا بواقع 115.75 ألف برميل يوميًا وبنسبة 4.3%. ومن جهة أخرى، ارتفعت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو 812.21 ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 1063.38 ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل ارتفاعًا بواقع 251.17 ألف برميل يوميًا وبنسبة 30.9%. أما كمية إنتاج الغاز المسُال، فقد ارتفعت من نحو 171.29 ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 180.75 ألف برميل مكافئ يوميًا في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل ارتفاعًا بواقع 9.46 ألف برميل وبنسبة 5.5%. وعلى صعيد الكميات المُصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو 1843.31 ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 1567.54 ألف برميل يوميًا في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل انخفاضًا بنحو 275.77 ألف برميل يوميًا وبنسبة 15.0%.

ب- القطاعات غير النفطية

كما تمت الإشارة لذلك آنفًا، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاعات غير النفطية انكماشًا خلال عام 2023 معدله 2.9% لتصل إلى نحو 19745.1 مليون دينار، مقارنةً بانكماش طفيف معدله 0.1% خلال العام 2022. وتُشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة **الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي** (تمثل نحو 26.0% من الناتج المحلي غير النفطي والأعلى بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي) قد شهدت تراجعًا طفيفًا

خلال عـام 2023 بنحـو 8.0 ملايين دينـار وبمعـدل 0.2% لتصـل إلـى نحـو 5143.0 مليون دينـار، مقابل نحـو 5151.0 مليـون دينار، خـلال العام السـابق.

من جانب آخر، سـجلت القيمة المضافة بالأسـعار الثابتة لأنشطة **الوسـاطة المالية والتأمين** (تمثل نحو 18.0% مـن النـاتج المحلـي غيـر النفطي) نمـوًا قيمتـه 39.5 مليـون دينار ومعدلـه 1.1% لتصـل إلى نحـو 3545.6 مليـون دينـار خلال عـام 2023، مقابل انخفاض قيمتـه 117.3 مليون دينار ومعدله 3.2% خلال العام السـابق. وبلغـت القيمـة المضافـة بالأسـعار الثابتة لأنشـطة **التعليم** (تمثل نحـو 10.7% من الناتج المحلـي غير النفطي) نمـوًا فـي قيمتهـا المضافة بنحـو 78.2 مليون دينـار ومعدله 3.8% لتصل إلـى نحو 2112.1 مليـون دينار خلال عـام 2023 مقابـل نحـو 2033.8 مليون دينار خلال العام السـابق. في حين سـجلت القيمة المضافة بالأسـعار الثابتـة لأنشـطة **التشـييد والبناء** (تمثـل نحو 5.2% مـن الناتج المحلـي غير النفطـي) انخفاضًـا بنحو 8.2 ملايين دينـار وبنسـبة 0.8% لتصـل إلى نحو 1026.4 مليون دينار خلال عـام 2023، مقابل نموًا بنحو 19.2 مليـون دينار وبمعدل 1.9% خلال العام السـابق.

أمـا فيمـا يتعلـق بأنشـطة **الخدمـات الأخـرى** (تمثـل نحـو 18.2% مـن النـاتج المحلي غيـر النفطـي)، فقد سـجلت تراجعًـا في قيمتها المضافة بالأسـعار الثابتة خلال عام 2023 بنحو 72.7 مليـون دينار ومعدله 2.0% لتصـل إلـى نحـو 3563.4 مليـون دينار مقابـل نحـو 3636.1 مليون دينـار خـلال العام السـابق. كما سـجلت أنشـطة **الصناعـات التحويليـة** (تمثل 16.3% مـن الناتج المحلي غيـر النفطـي) تراجعًا في قيمتهـا المضافة بالأسـعار الثابتـة بنحـو 671.0 مليـون دينار ومعدلـه 17.3% لتصل إلى نحـو 3213.8 مليون دينـار خلال عام 2023 بعـد تراجـع بنحـو 391.8 مليـون دينـار وبمعـدل 9.2% خـلال العام السـابق. وبلغت القيمـة المضافة بالأسـعار الثابتـة لأنشـطة **الاتصالات** (تمثـل نحو 7.5% مـن الناتج المحلي غيـر النفطـي) خلال عام 2023 نحـو 1472.4 مليـون دينـار مقابـل نحـو 1487.9 مليونًـا خلال العـام السـابق، وهـو ما يمثـل تراجعًـا قيمته 15.5 مليـون دينـار ومعدله 1.0%. كما بلغت القيمة المضافة بالأسـعار الثابتة **لنشـاط الكهربـاء والغاز والمياه** (يمثـل نحـو 8.3% مـن النـاتج المحلي غيـر النفطـي) خلال عـام 2023 نحـو 1646.7 مليون دينـار مقابل نحـو 1542.9 مليونًـا خلال العـام السـابق، وهـو مـا يمثل نمـوًا قيمتـه 103.7 ملايين دينار ومعدلـه 6.7% كذلـك تراجعـت القيمـة المضافة لأنشـطة **تجارة الجملـة والتجزئة** (تمثل نحـو 7.6% من النـاتج المحلي غير النفطـي) خلال عـام 2023 بنحـو 42.6 مليـون دينـار ومعدله 2.8% لتصـل إلى نحـو 1495.1 مليون دينار مقارنـةً بنمـو قيمتـه 116.4 مليون دينـار ومعدله 8.2% خلال العام السـابق.

جدول (3)
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي
(مليون دينار)

البيان	2021	2022	*2023
الزراعة وصيد البحر	199.4	207.5	217.8
الصناعات التحويلية	4,276.6	3,884.9	3,213.8
الكهرباء والغاز والمياه	1,450.4	1,542.9	1,646.7
التشييد والبناء	1,015.4	1,034.6	1,026.4
تجارة الجملة والتجزئة	1,421.3	1,537.7	1,495.1
الفنادق والمطاعم	182.9	226.5	266.0
النقل والتخزين	478.3	508.0	610.5
الاتصالات	1,456.0	1,487.9	1,472.4
الوساطة المالية والتأمين	3,623.4	3,506.1	3,545.6
الخدمات الأخرى	3,645.2	3,636.1	3,563.4
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى	5,028.8	5,151.0	5,143.0
التعليم	1,962.3	2,033.8	2,112.1
الصحة والعمل الاجتماعى	1,219.7	1,275.4	1,328.7
الأسر المعيشية التى تعين افرادًا لأداء الخدمات المنزلية	502.7	516.8	584.4
المجموع الجزئي	**26,462.2**	**26,549.2**	**26,225.7**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة	2,124.8	2,126.8	2,172.2
الضرائب ناقص الإعانات (صافى الضرائب)	-3987.9	-4083.7	-4308.4
إجمالي القطاعات غير النفطية	**20,349.5**	**20,338.7**	**19,745.1**
معدل التغير (%)	5.4	-0.1	-2.9

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

وعلى صعيدٍ آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًا طفيفًا خلال عام 2023 قيمته نحو 21.2 مليون دينار ومعدله 0.1% لتصل إلى نحو 26470.8 مليون دينار. وسجل نشاط **الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي** (يمثل نحو 27.8% من الناتج المحلي غير النفطي)، نموًا في قيمته المضافة بالأسعار الجارية خلال عام 2023 بنحو 140.3 مليون دينار ومعدله 2.6% لتصل إلى نحو 5490.2 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته 66.1 مليون دينار ومعدله 1.3% خلال العام السابق. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة لنشاط **الوساطة المالية والتأمين** (يمثل نحو 22.1% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا بنحو 46.3 مليون دينار وبمعدل 1.1% خلال عام 2023 لتصل إلى نحو 4360.5 مليون دينار مقارنةً مع نموٍّ بنحو 157.4 مليون دينار وبمعدل 3.8% خلال العام السابق. في حين شهد نشاط **التعليم** (يمثل نحو 14.7% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا خلال عام 2023 بنحو 32.1 مليون دينار ومعدله 1.1% لتصل قيمته إلى نحو 2906.4 ملايين دينار مقارنةً بنمو قيمته 64.5 مليون دينار ومعدله 2.3% خلال العام السابق. كما سجل نشاط **تجارة الجملة والتجزئة** (يمثل نحو 10.7% من الناتج المحلي غير النفطي)، نموًا قيمته نحو 10.6 ملايين دينار ومعدله 0.5% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو 2116.3 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بنمو قيمته نحو 241.0 مليون دينار ومعدله 12.9% خلال العام السابق.

أمـا فيما يتعلق بنشـاط **الصحـة والعمل الاجتماعي** (يمثل نحـو 9.8% من الناتج المحلي غيـر النفطي)، فقد سـجل نمـوًا بنحـو 61.4 مليـون دينـار وبمعـدل 3.3% لتصل القيمـة المضافة إلى نحـو 1928.5 مليـون دينار خلال عـام 2023 مقارنـة مـع نمـوٍّ بنحو 155.2 مليـون دينار وبمعدل 9.1% خلال العام السـابق. وأما نشـاط **التشـييد والبنـاء** (يمثـل نحـو 8.5% من النـاتج المحلي غيـر النفطي)، فقد سـجل نمـوًا في قيمتـه المضافة بنحـو 89.9 مليـون دينـار وبمعـدل 5.7% لتصـل إلى نحـو 1678.4 مليون دينـار خلال عـام 2023 مقارنةً بنحـو 1588.5 مليون دينار خلال العام السـابق. وفيما يخص أنشـطة **الخدمـات الأخرى** (يمثل نحو 22.7% مـن النـاتج المحلي غيـر النفطي)، فقد سـجلت تراجعًا فـي قيمتها المضافة بالأسـعار الجارية بنحـو 25.2 مليون دينـار وبمعـدل 0.6% لتصـل إلـى نحـو 4477.2 مليـون دينـار خلال عـام 2023، مقابـل نمـوًا قيمته نحو 15 مليـون دينـار ومعدلـه 0.6% خـلال عـام 2022. كما سـجل نشـاط **الصناعات التحويليـة** (يمثل نحو 19.4% مـن النـاتج المحلـي غيـر النفطي)، تراجعًـا في قيمتـه المضافة بالأسـعار الجارية بنحـو 588.7 مليون دينـار ومعدلـه 13.3% لتصـل القيمـة المضافـة لذلـك النشـاط إلـى نحـو 3836.5 مليـون دينـار خلال عـام 2023، مقارنًـة بتراجـع قيمتـه نحو 516.2 مليون دينـار ومعدله 10.4% خـلال العام السـابق.

جدول (4)
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية حسب أقسام النشاط الاقتصادي
(مليون دينار)

البيان	2021	2022	2023*
الزراعة وصيد البحر	211.7	226.2	238.1
الصناعات التحويلية	4,941.4	4,425.2	3,836.5
الكهرباء والغاز والمياه	1,078.4	1,063.2	1,217.1
التشييد والبناء	1,433.3	1,588.5	1,678.4
تجارة الجملة والتجزئة	1,864.8	2,105.7	2,116.3
الفنادق والمطاعم	242.4	313.8	380.9
النقل والتخزين	975.3	1,212.6	1,534.1
الاتصالات	1,685.2	1,736.2	1,736.8
الوساطة المالية والتأمين	4,156.8	4,314.2	4,360.5
الخدمات الأخرى	4,476.3	4,502.4	4,477.2
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعى	5,283.8	5,349.9	5,490.2
التعليم	2,809.8	2,874.3	2,906.4
الصحة والعمل الاجتماعى	1,711.9	1,867.0	1,928.5
الأسر المعيشية التى تعين افرادًا لأداء الخدمات المنزلية	761.9	783.8	887.6
المجموع الجزئي	**31,632.8**	**32,363.0**	**32,788.5**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة	2,849.2	2,965.4	3,040.2
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	28,783.6	29,397.6	29,748.3
إجمالي القطاعات غير النفطية	**26,143.1**	**26,449.5**	**26,470.8**
معدل التغير (%)	14.4	1.2	0.1

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

ثالثًا: مستويات الأسعار المحلية

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

تمثل التطورات المرتبطة بالمستوى العام للأسعار المحلية أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التعرف على بعض جوانب الأداء الاقتصادي. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لاتجاهات التضخم في الاقتصاد المحلي، حيث تعكس التغيرات في ذلك الرقم من فترة لأخرى التغيرات التي تطرأ على متوسط سعر (تكلفة) سلة منتقاة من السلع والخدمات التي يقوم المستهلك بشرائها في دولة الكويت. ويتم ترجيح مكونات تلك السلة بأوزان تمثل نمط معدلات إنفاق المستهلكين استنادًا إلى نتائج بحوث الدخل والإنفاق الأسرى التي يتم إجراؤها لهذا الغرض. وتضم سلة السلع والخدمات التي يتم على أساسها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت، السلع والخدمات المكونة للبنود الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، وأبرزها كل من خدمات المسكن، والأغذية والمشروبات، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والكساء وملبوسات القدم، وغيرها.

وخلال عام 2023 أظهر الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال الأشهر الأخيرة. لكنه مازال أدنى من المستويات القياسية التي سجلها خلال عامي 2021 و2022. كما أظهر ارتفاع التضخم الأساسي «باستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة» إلى 2.8% خلال عام 2023. في حين انخفضت أسعار الطاقة والسلع الغذائية والاستهلاكية نسبيًا في عام 2023، ويعزي انخفاض أسعار الطاقة إلى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي ووفرة الإمدادات نتيجة زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي والدول غير الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك»، في حين توقف تراجع أسعار المواد الغذائية نتيجة زيادة التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر وتغيير مسارات الشحن. حيث شهدت أسعار المواد الغذائية انخفاضًا بنحو 1.4% على أساس سنوي مقارنة بارتفاعها بنسبة 11.0% في عام 2022.

وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع إلى أن معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (بخلاف الطاقة) قد انخفض خلال عام 2023 بمعدل 5.7% مقابل ارتفاعه بمعدل 7.5% خلال عام 2022 وبمعدل 26.0% خلال عام 2021. وعلى المستوى التفصيلي، سجل الرقم القياسي للأسعار العالمية للغذاء خلال عام 2023 انخفاضًا بنحو 6.8% مقابل ارتفاعه بنحو 14.2% خلال عام 2022، وتباطأ معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المشروبات ليسجل نحو 4.0% خلال العام المذكور مقابل نحو 14.1% خلال عام 2022، وانخفض الرقم القياسي لأسعار المواد الخام الزراعية بنحو 15.6% مقابل ارتفاعه بنحو 5.9% لعام 2022، في حين ارتفع معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المعادن بنحو 0.6% خلال عام 2023 مقابل انخفاضه بنحو 5.6% خلال عام 2022.

جدول (5)
تطورات الأسعار العالمية للسلع (معدلات التغير%)

البيـان	2021	2022	2023
السلع الأولية بخلاف الطاقة:	**26.0**	**7.5**	**5.7-**
– الغذاء	26.2	14.2	6.8-
– المشروبات	22.7	14.1	4.0
– المواد الخام الزراعية	15.8	5.9	15.6-
– المعادن	46.9	5.6-	0.6
الطاقة	101.8	63.6	36.7-

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وفي هذا الإطار، تباطأ معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) ليبلغ نحو 3.6% خلال عام 2023، وذلك بعد أن سجل نحو 4.0% خلال عام 2022، ونحو 3.4% خلال عام 2021. هذا، وقد جاء قسم «الأغذية والمشروبات» كأكبر الأقسام مساهمة في معدل التضخم المذكور بنحو 31.1%، يليه قسم «خدمات المسكن» بنحو 22.9%، ثم قسم « الكساء وملبوسات القدم» بنحو 14.7%.

رسم بياني (5-1)
معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

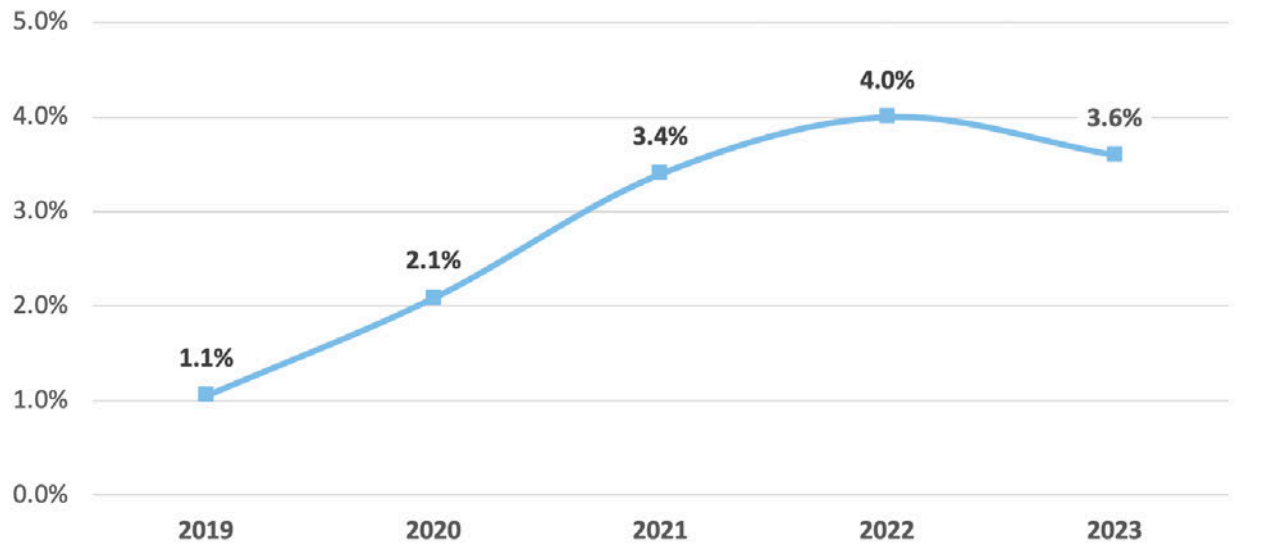

المصدر: الادارة المركزية للاحصاء.

رسم بياني (6-1)
المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2023
بحسب الأقسام الرئيسية (%)

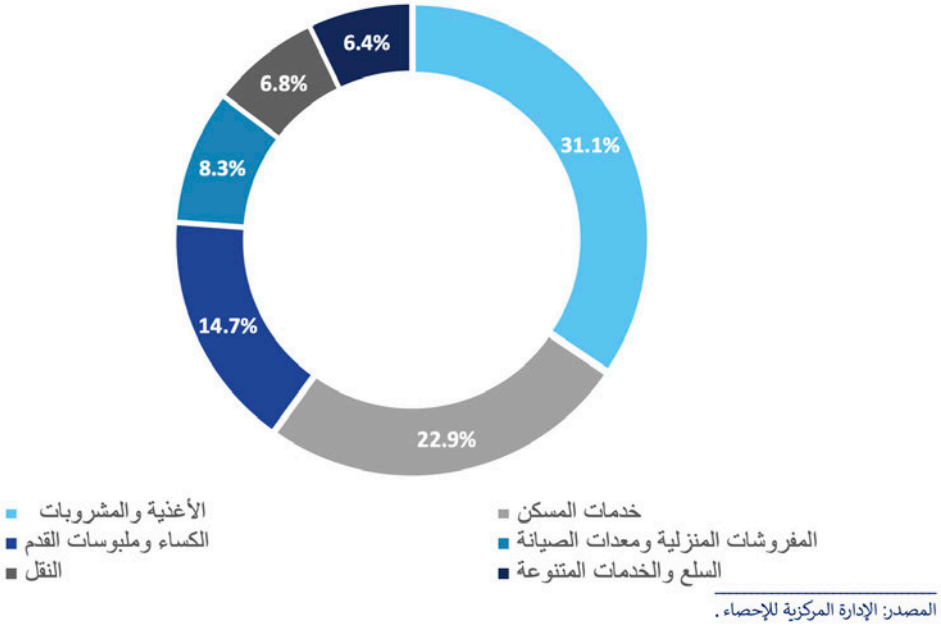

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء التباطؤ في معدل التضخم خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك فيما بين عامي المقارنة، حيث تباطأ معدل التضخم في متوسط أسعار كل من قسم التعليم ليبلغ نحو 0.5% خلال عام 2023 مقابل نحو 12.0% خلال عام 2022، وقسم النقل ليبلغ نحو 3.0% خلال عام 2023 مقابل نحو 4.0% خلال عام 2022، وقسم الأغذية والمشروبات ليبلغ نحو 6.3% لعام 2023 مقابل نحو 7.4% لعام 2022، ومن جانب آخر، ارتفع معدل التضخم في متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن ليبلغ نحو 2.7% خلال عام 2023 مقابل نحو 2.2% خلال عام 2022، وقسم الكساء وملبوسات القدم ليبلغ نحو 6.7% خلال عام 2023 مقابل نحو 5.7% خلال عام 2022، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ليبلغ نحو 2.5% خلال عام 2023 مقابل نحو 2.0% خلال عام 2022، وقسم المطاعم والفنادق ليبلغ نحو 3.3% خلال عام 2023 مقابل 2.7% خلال عام 2022، وقسم الاتصالات ليبلغ نحو 1.9% خلال عام 2023 مقابل 1.8% خلال عام 2022، وقسم الصحة ليبلغ نحو 2.5% خلال عام 2023 مقابل 2.1% خلال عام 2022.

جدول (6)
تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)

البيـان	الأوزان الترجيحية	2021	2022	2023
الرقم القياسي لأسعار المستهلك:	**100.0**	**3.4**	**4.0**	**3.6**
- الأغذية والمشروبات	16.7	9.5	7.4	6.3
- السجائر والتبغ	0.3	0.6	0.1	0.3
- الكساء وملبوسات القدم	8.0	6.1	5.7	6.7
- خدمات المسكن	33.2	0.4	2.2	2.7
- المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	11.4	3.5	2.0	2.5
- الصحة	1.5	2.3	2.1	2.5
- النقل	7.5	4.4	4.0	3.0
- الاتصالات	4.0	4.5	1.8	1.9
- الترفيهية والثقافية	3.8	6.3	3.7	2.9
- التعليم	4.2	5.3-	12.0	0.5
- المطاعم والفنادق	3.4	0.8	2.7	3.1
- السلع والخدمات المتنوعة	5.8	4.2	3.3	4.1

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفـي ذات الاتجـاه تباطـأ معـدل التضخـم الأساسـي خلال العـام 2023، ويسـتخدم هذا المؤشـر للتعـرف على الاتجاهـات التضخميـة التـي لا تتأثـر بالتذبذبـات والتقلبـات المؤقتـة. وقـد سـجل معـدل التضخـم الأساسـي (Inflation Core) باسـتثناء قسـم الأغذية والمشـروبات خلال عام 2023 نحـو 3% مقابل نحو 3.3% لعـام 2022، ونحـو 2.3% خلال العـام 2021. وكذلك تباطأ معدل التضخم مقاسًـا بالرقم القياسـي لأسـعار المسـتهلك باسـتثناء قسـم خدمـات المسـكن ليبلغ نحـو 4.1% خلال عام 2023 بعد ان سـجل نحـو 4.8% في عام 2022.

رسم بياني (7-1)
معدلات التضخم الأساسي (%)

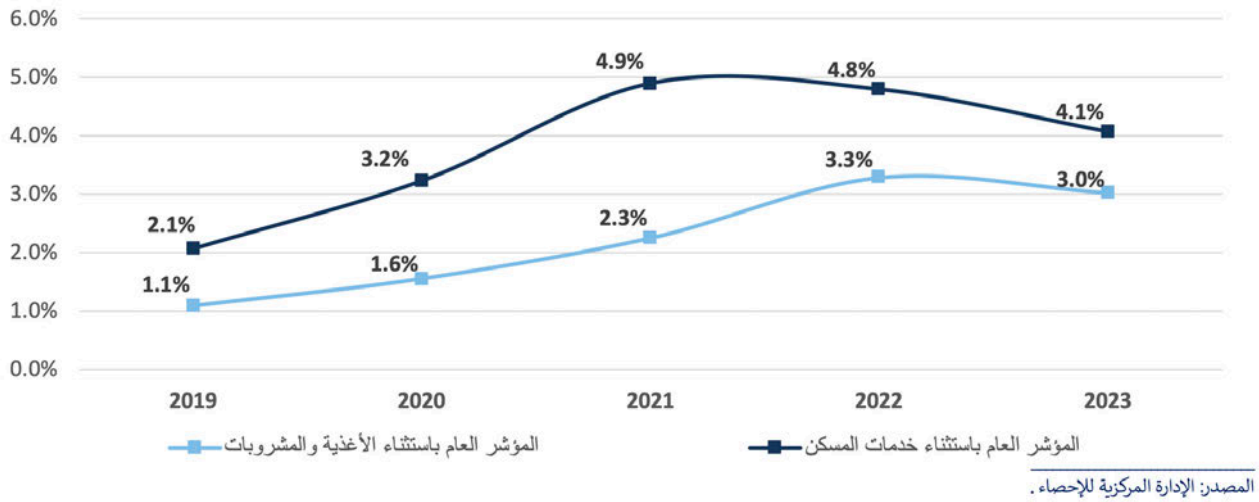

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ومـن جانـب آخـر، تباينت معـدلات التضخم المسـجلة فـي دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربيـة خلال العام 2023، حيـث تشـير الإحصـاءات المتوافرة عن الأرقام القياسـية لأسـعار المسـتهلك في دول المجلـس خلال عام 2023 مقارنـةً بالعـام السـابق إلى أن معـدل التضـخم قـد بلغ أعلاه في دولـة الكويت بنحـو 3.6%، ثم دولة الإمـارات العربيـة المتحدة (دبـي) بنحو 3.3%، تليها دولة قطـر بنحو 2.9%، ثم المملكة العربية السـعودية بنحو 2.3%، ثـم مملكـة البحريـن بنحـو 0.1%، في حين انخفض في سـلطنة عُمـان بنحو 3.6%.

رسم بياني (8-1)
معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
خلال عام 2023 (%)

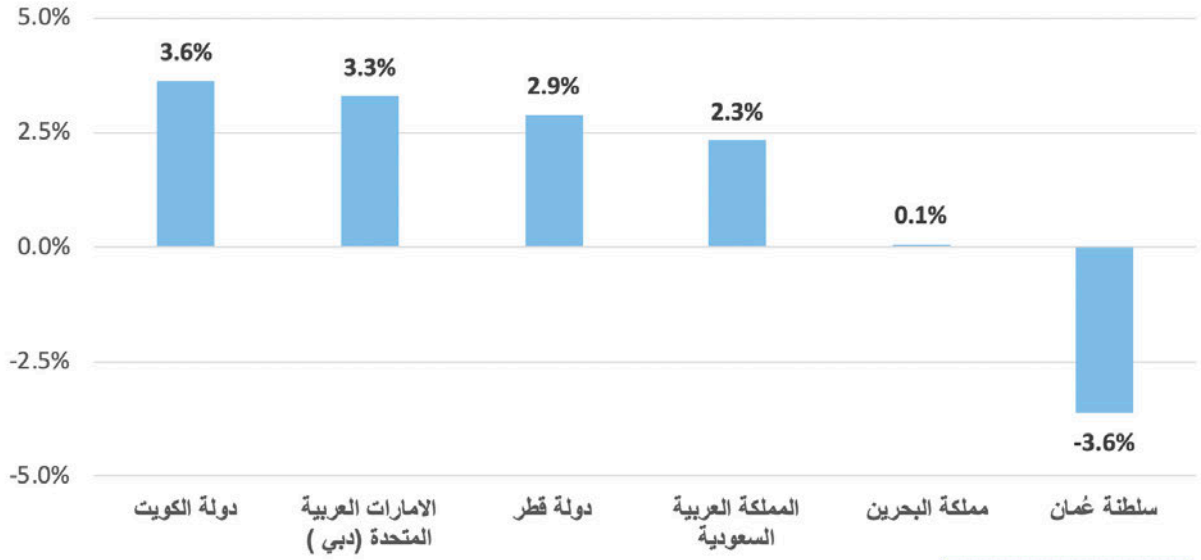

المصدر: الجهة الوطنية الرسمية.

2. الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يُستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار البيع بالجملة في الأسواق المحلية، وذلك لكل من السلع المُنتجة محليًا والسلع المستوردة مرجحة بأوزان تمثل أهميتها النسبية في إجمالي مبيعات الجملة سنة الأساس، وهو ما يفُيد في التعرف على تأثير كل من المصادر المحلية والخارجية على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المحلي. كما تساعد دراسة التغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار الجملة في قياس وتحليل انعكاساتها على التطورات التي يشهدها الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تباين المكونات التي يشملها كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، فالأول يتضمن الخدمات المحلية مثل خدمات المسكن والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها، إضافة إلى السلع الاستهلاكية، أما الثاني فلا يتضمن الخدمات، ولكنه يشمل السلع الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية) بجانب السلع الاستهلاكية. وتشير تطورات الرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100) بحسب الأقسام الرئيسية في دولة الكويت إلى انخفاض معدل التغير في ذلك الرقم ليصل إلى نحو 2.1% خلال عام 2023، وذلك بعد أن بلغ نحو 2.4% خلال عام 2022.

رسم بياني (9-1)
معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة

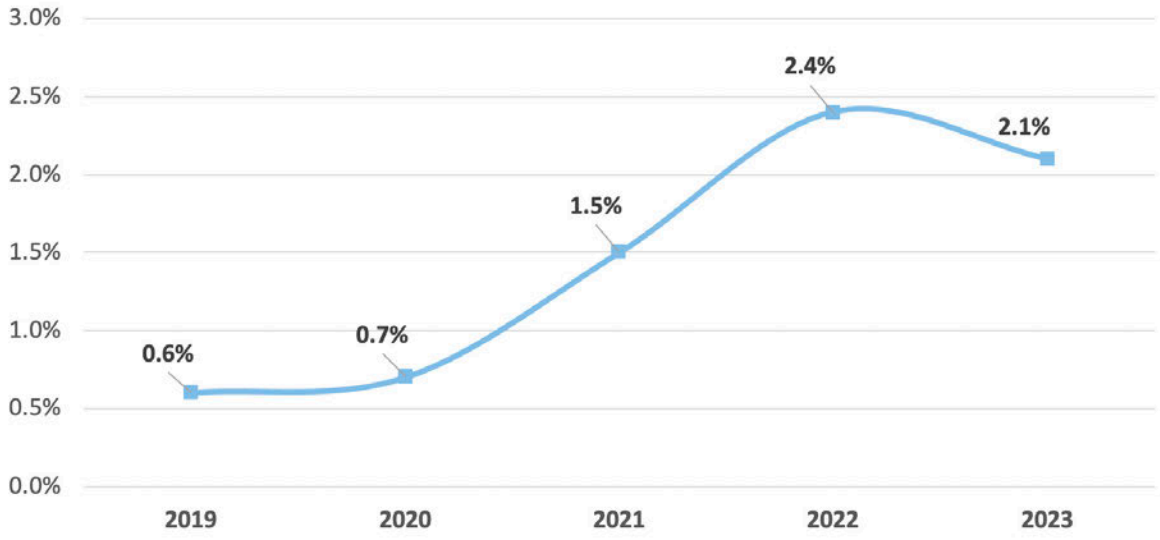

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقـد جـاء هـذا الانخفـاض فـي معـدل التغير فـي الرقم القياسـي لأسـعار الجملـة خلال عـام 2023 محصلة لانخفاض معدل التغير في متوسـط أسـعار قسـم اسـتغلال المحاجر (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 0.3% في الرقم القياسـي لأسـعار الجملـة) ليبلغ نحـو 3.2% خلال عـام 2023 بعد أن بلـغ نحـو 7.5% خلال عام 2022، وانخفـض معدل التغير في متوسـط أسـعار قسـم الصناعـات التحويلية (ويبلـغ وزنها الترجيحـي نحو 90% في الرقـم القياسـي العام لأسـعار الجملة) ليبلغ نحـو 2.0% خلال عام 2023 بعد أن بلغ نحـو 2.4% خلال عام 2022. ومـن جانـب آخـر، جاء انخفـاض معدل التغير في الرقم القياسـي لأسـعار الجملـة خلال العام 2023 محصلـة لانخفـاض معـدل التغيـر في الرقم القياسـي لأسـعار الجملة للسـلع المسـتوردة (ويبلغ وزنهـا الترجيحي نحـو 64.4% فـي الرقـم القياسـي لأسـعار الجملـة) ليبلـغ نحـو 2.0% خلال عـام 2023 بعـد أن بلغ نحو 3.0% خلال عـام 2022، وارتفع معدل التغير في الرقم القياسـي لأسـعار الجملة للسـلع المنتجـة محليًا (ويبلغ وزنهـا الترجيحـي نحو 35.6% في الرقم القياسـي لأسـعار الجملـة) ليبلغ نحـو 2.3% خلال عام 2023 بعد أن بلغ نحـو 1.4% خلال عام 2022.

جدول (7)
تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)
سنة الأساس (100 = 2007)

البيـان	الأوزان الترجيحية	2021	2022	2023
الرقم القياسي لأسعار الجملة:	**100.0**	**1.5**	**2.4**	**2.1**
▪ بحسب الأقسام الرئيسية:				
- الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4.5	0.2	4.5	6.0
- استغلال المحاجر	0.3	3.0	7.5	3.2
- الصناعات التحويلية	90.0	1.6	2.4	2.0
- توليد الكهرباء ومعالجة المياه	5.2	0.0	0.0	0.0
▪ الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	64.4	1.9	3.0	2.0
▪ الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محليًا	35.6	0.6	1.4	2.3

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رابعًا: السكان والقوى العاملة

تبين إحصاءات السكان والقوى العاملة تطور الخصائص الديموغرافية لسكان دولة الكويت، كالتركيبة النوعية والعمرية والتعليمية والعملية للسكان والقوى العاملة، سواء الكويتيون منهم وغير الكويتيين، وما يرتبط بذلك من مؤشرات هامة مثل تطور معدلات نمو السكان والقوى العاملة، ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومعدلات البطالة ومعدلات الإعالة السكانية، وغيرها.

وتُشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في عام 2023 بنحو 2.6% بعد أن ارتفع بنحو 2.4% في عام 2022، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2023 إلى نحو 4.860 ملايين نسمة (نحو 60.9% ذكور ونحو 39.1% إناث) مقابل نحو 4.736 ملايين نسمة (نحو 60.7% ذكور ونحو 39.3% إناث) في العام السابق. ويعزى الجانب الأكبر (76.6%) من ذلك النمو في أعداد السكان بدولة الكويت لارتفاع أعداد السكان غير الكويتيين في العام 2023 الذين وصل عددهم إلى نحو 3.313 ملايين نسمة (نحو 66.3% ذكور ونحو 33.7% إناث) مقابل نحو 3.219 ملايين نسمة (نحو 66.2% ذكور ونحو 33.8% إناث) في العام السابق، وبمعدل ارتفاع بلغ نحو 2.9% (ارتفاع بمعدل 2.1% في عام 2022).

رسم بياني (1-10)
تطور أعداد السكان بدولة الكويت

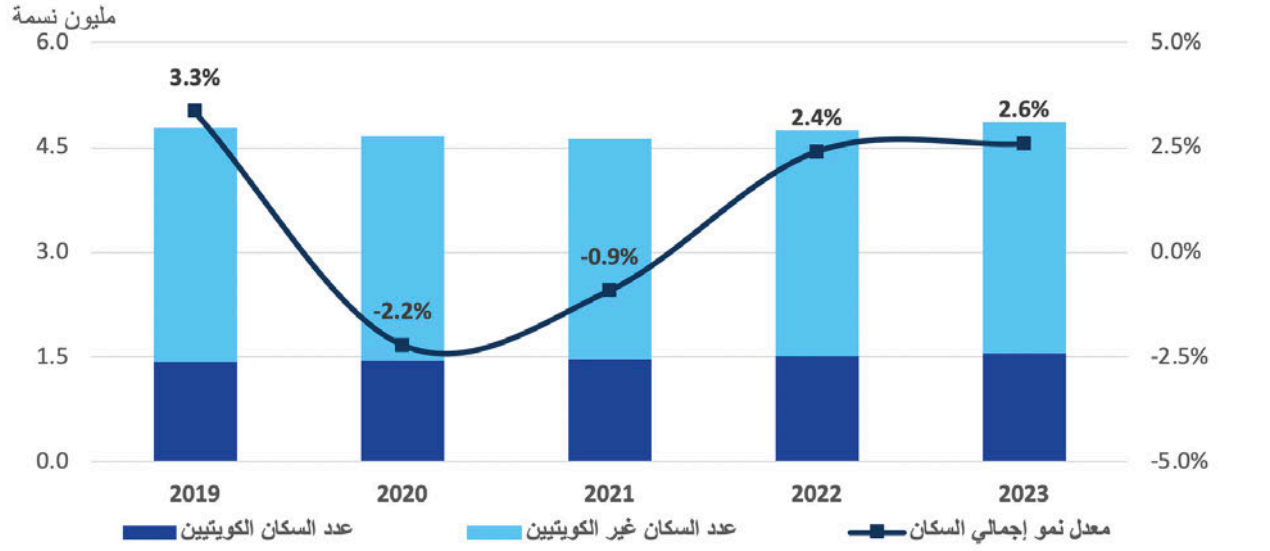

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما أعداد السكان الكويتيين في نهاية عام 2023، فقد ارتفع بنحو 1.9% (ارتفاع بمعدل 3.0% في عام 2022)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية العام المذكور إلى نحو 1.546 مليون نسمة (نحو 49.1% ذكور ونحو 50.9% إناث) مقابل نحو 1.517 مليونًا (نحو 49.1% ذكور ونحو 50.9% إناث) في العام السابق. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، ارتفعت نسبة السكان غير الكويتيين من جملة السكان في عام 2023 لتصل إلى نحو 68.2% (68.0% لعام 2022)، وانخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان لتصل في عام 2023 إلى نحو 31.8% (32.0% لعام 2022).

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كلّ من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد تزايدت نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (ذوي الأعمار من 15 عامًا إلى أقل من 60 عامًا) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو 77.6% في عام 2023 مقابل نحو 77.0% في العام السابق. أما بالنسبة للتوزيع العمري للسكان الكويتيين، فقد بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا نحو ثلث عدد السكان الكويتيين في عام 2023 وبنسبة 32.0%، ما يعكس اتساع تلك الشريحة وزيادة الحاجة إلى توفير مزيد من فرص العمل.

رسم بياني (1-11)
توزيع السكان بحسب فئات العمر في عامي 2022 و2023

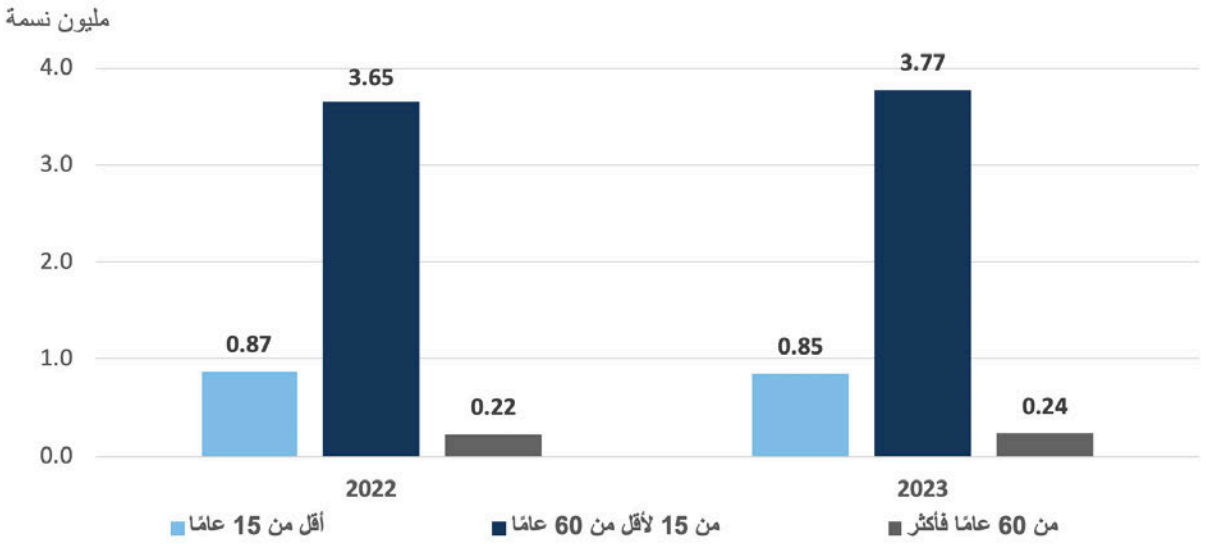

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وتتركز أعداد السكان غير الكويتيين في عدد من الجنسيات، فبالنسبة للتوزيع النسبي للسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية في نهاية عام 2023، تشير البيانات إلى أن عدد السكان من الجنسية الهندية يأتي في المرتبة الأولى وبنسبة 20.6% من إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت، يلي ذلك السكان من الجنسية المصرية وبنسبة 13.3%، ثم السكان من الجنسية البنغلادشية بنسبة 5.7%. ويمثل أعداد السكان غير الكويتيين من الجنسيات الخمس الأكبر نحو 48.9% من إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في نهاية عام 2023.

رسم بياني (1-12)
الأهمية النسبية للسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية كما في عام 2023

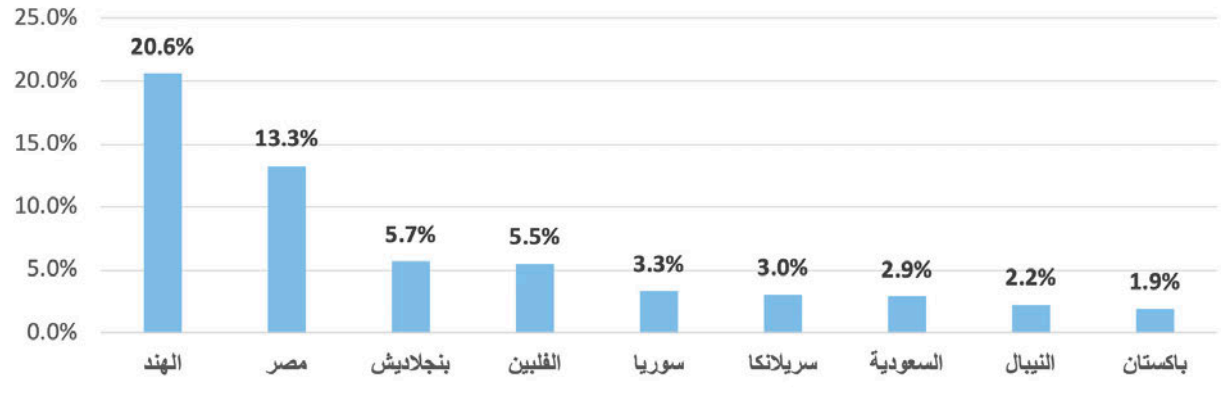

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة خلال العام 2023، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي القوى العاملة بمعدل 5.1% مقارنةً بنحو 2.2% في عام 2022 ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 3.0 ملايين مقارنةً بنحو 2.9 مليونًا في العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 5.3% لعام 2023 بعد ان ارتفعت تلك الأعداد بنحو 1.5% في عام 2022، لتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 2.505 مليونًا في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 2.377 مليونًا في العام السابق. كذلك ارتفعت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 3.9% في عام 2023 مقابل ارتفاع بنحو 5.6% في عام 2022، ولتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 500.0 ألفًا في عام 2023 (نحو 243.5 ألفًا وبنسبة 48.7% ذكور، ونحو 256.4 ألفًا وبنسبة 51.3% إناث) مقارنةً بنحو 481.1 ألفًا في العام السابق.

جدول (8)
تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت

البيان	2021	2022	2023
1) الكويتيون:	**455742**	**481054**	**499969**
معدل التغير (%)	1.3	5.6	3.9
الأهمية النسبية للجملة (%)	16.3	16.8	16.6
2) غير الكويتيين:	**2341937**	**2377498**	**2504575**
معدل التغير (%)	2.2-	1.5	5.3
الأهمية النسبية للجملة (%)	83.7	83.2	83.4
3) جملة القوى العاملة: (1 + 2)	**2797679**	**2858552**	**3004544**
معدل التغير (%)	1.7-	2.2	5.1

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

واتساقًا مع التطورات سالفة الذكر على صعيد أعداد السكان والقوى العاملة، انخفض مؤشر الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو617 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 657 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة في عام 2022. وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليبلغ نحو 2093 فردًا لكل ألف فرد في عام 2023 مقابل نحو 2155 فردًا لكل ألف فرد في العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل 3.9% مقابل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 0.9% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق. وكذلك انخفض مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو 354 فردًا لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في عام 2022 إلى نحو 323 فردًا لكل ألف فرد في عام 2023، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل 5.3% مقابل انخفاض أعداد السكان غير الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 3.9% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق.

جدول (9)
تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت

البيـان	2021	2022	2023
معدلات الإعالة (لكل 1000 فرد من القوى العاملة):			
– الكويتيون	2233	2155	2093
– غير الكويتيين	347	354	323
معدلات الإعالة لجملة السكان	654	657	617

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ولا يـزال تركـز القـوى العاملـة في مجـالات الخدمات العامـة والاجتماعيـة، حيث تشـير الإحصاءات فيمـا يتعلق بالتوزيع النسـبي لإجمالي القوى العاملة بحسـب أقسـام النشـاط الاقتصادي في نهاية عام 2023، إلى أن أنشطة «الخدمات العامة والاجتماعية والشـخصية والمنظمات الدولية» قد اسـتحوذت على المرتبة الأولى بنسـبة 50.7% مـن إجمالـي تلك العمالـة، ثم الأنشـطة المرتبطة «بالتجـارة والمطاعم والفنادق» بنسـبة 16.8%، ثم «الإنشـاءات» بنسـبة 7.0%. أمـا فيمـا يخص التوزيع النسـبي لأعداد القـوى العاملة الكويتية بحسـب النشـاط الاقتصادي في عـام 2023، فقـد تركزت تلـك العمالة أيضًا في الأنشـطة المرتبطة «بالخدمات العامة والاجتماعية والشـخصية» (78.5%)، ثـم «الوسـاطة الماليـة والأنشـطة العقاريـة وخدمـات الأعمـال» (14.3%) ثـم «التجـارة والمطاعم والفنادق» 16.8%.

رسم بياني (13-1)
التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2023 (%)

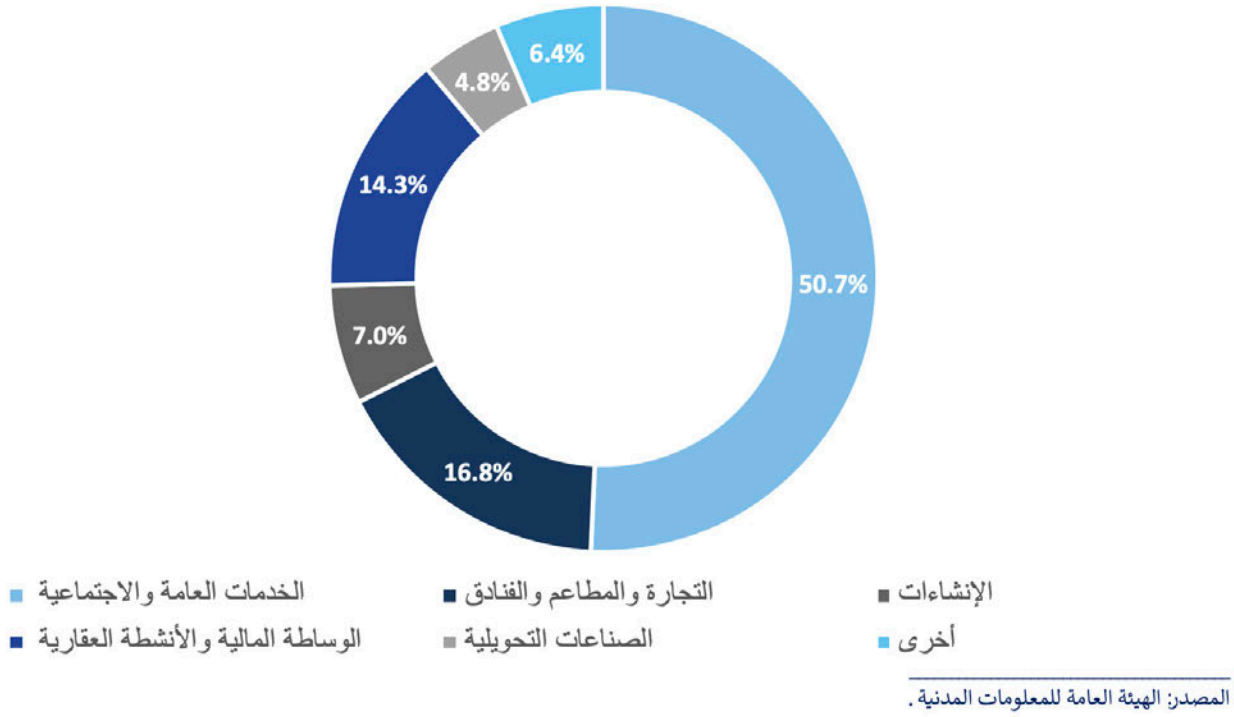

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مجموع أعداد القوى العاملة في «القطاع الخاص» بمعدل 4.8% في نهاية عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، في حين أن الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة تراجعت من نحو 54.7% في عام 2022 إلى نحو 54.5% في عام 2023 (نحو 95.6% غير كويتي ونحو 4.4% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص). وفيما يتعلق بأعداد القوى العاملة في «القطاع الحكومي»، فقد ارتفعت تلك الأعداد بنحو 3.4% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وأما الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة فقد انخفضت بشكل طفيف من نحو 17.2% في عام 2022 إلى نحو 17.0% في عام 2023 (نحو 78.0% كويتي ونحو 22.0% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). ومن جانب آخر، ارتفعت الأهمية النسبية لأعداد «المتعطلين في إجمالي القوى العاملة بشكل طفيف لتصل إلى نحو 1.1% (نحو 89.3% كويتي ونحو 10.7% غير كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 1.0% في نهاية العام السابق.

رسم بياني (14-1)
الهيكل النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات لعام 2023 (%)

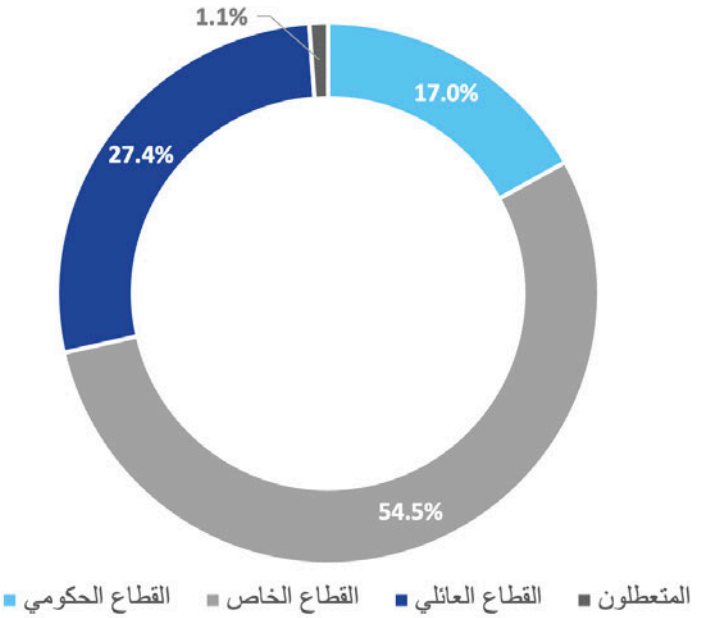

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

2

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

التطورات النقدية

في نهاية عام 2023

حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة خاصة وغير معلنة لعملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثّرة.

ارتفاع عرض النقد (ن2)	انخفاض الكتلة النقدية (ن1)	ارتفاع شبه النقد
%1.0	%7.8	%4.9

العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2)

- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية **%7.2**
- انخفاض صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية بنسبة **%8.6**

نمو محفظة القروض لدى البنوك المحلية (المقدمة للمقيمين) بنحو **816** مليون دينار وبنسبة **%1.7** لتصل إلى **47.7** مليار دينار في نهاية عام **2023**

ارتفاع قيمة تمويل الواردات المدفوعة عن طريق البنوك المحلية **%24.2**

ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية بنحو **429** مليون دينار وبنسبة **%1.2** لتصل إلى **37.3** مليار دينار في نهاية عام **2023**

قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم مرتين بإجمالي **75** نقطة أساس ليصبح عند **%4.25**

- ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي.
- استمرار الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي.

استمرار تراجع الرصيد القائم لأدوات الدين العام ليصل إلى نحو **210** مليون دينار

انخفاض الرصيد القائم لأذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل إلى نحو **3.2** مليار دينار

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

أولاً: التطورات النقدية

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني ويحفز النمو الاقتصادي المستدام، إضافة إلى حرص البنك المركزي على تعزيز تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الرئيسية الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة. كما واصل بنك الكويت المركزي خلال العام 2023 دورة التشديد النقدي لاحتواء الضغوط التضخمية، حيث قام منذ مارس 2023 برفع سعر الخصم مرتين بإجمالي 75 نقطة أساس، حيث قرر رفع سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس خلال شهر يناير من عام 2023 ليصبح عند 4.0% اعتبارًا من 26 يناير 2023، ثم تبعه برفع آخر خلال العام بواقع 25 نقطة أساس وذلك في 27 يوليو 2023 ليصبح عند 4.25%.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2023، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

1. تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 جهوده في تعزيز استقرار سعر صرف الدينار الكويتي وذلك من خلال تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة «غير معلنة» من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يُعَزِّز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيّما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

رسم بياني (1-2)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
(نهاية الفترة)

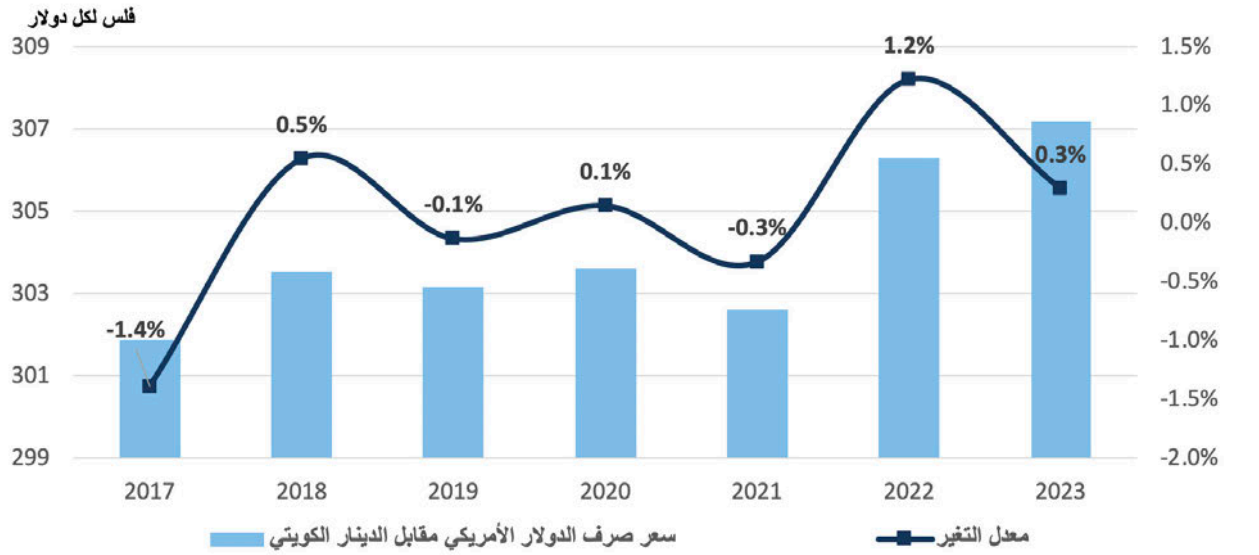

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلـى صعيد التغيرات في سـعر صـرف الدولار الأمريكي مقابـل كلّ من الدينار الكويتي من جهـة، وبعض العملات الرئيسـية الأخـرى مـن جهة أخـرى، فيُلاحظ ارتفاع سـعر صرف الـدولار الأمريكي بشـكل طفيف مقابـل الدينار الكويتـي فـي نهايـة عـام 2023 مقارنـةً بنهاية العام السـابق بمـا قيمتـه 0.85 فلس ونسـبته 0.3%. وخلال الفترة المذكورة، شـهد سـعر صرف الدولار ارتفاعًا مقابل كل من الين الياباني بنسـبة 6.4%، والجنيه الإسـترليني بنسـبة 5.8%، واليـورو بنسـبة 3.8%. ومـن جانب آخر، سـجل سـعر صرف الـدولار الأمريكي فـي نهاية العام المذكور انخفاضًا مقابل الفرنك السويسـري بنسـبة 8.6%.

جدول (10)
أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كلّ من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2023

نهاية الفترة	الدينار الكويتي [1]	اليورو	الين الياباني	الفرنك السويسري	الجنيه الإسترليني
2022	306.30	1.06	134.10	0.93	1.20
2023	307.15	1.10	142.63	0.85	1.27
معدل التغير (%)	**0.3**	**3.8**	**6.4**	**-8.6**	**5.8**

المصدر: بنك الكويت المركزي.
[1] بالفلس.

عـزز نظـام ربط سـعر صرف الدينـار الكويتي المعمـول به من قـدرة البنك المركـزي على حماية الاقتصـاد الوطني مـن التذبذبـات الحادّة التـي قـد تحـدث أحيانًا في أسـعار صرف العـملات الرئيسـية، كما وفرت هذه السياسـة دعامـة فعّالـة ومرونة نسـبية لسـعر الصـرف خلال الفترات التـي كان يرتفع فيها سـعر صرف الـدولار الأمريكي. وفـي هـذا الصدد، تشـير البيانات إلى أن تحركات سـعر صرف الدولار الأمريكـي مقابل الدينـار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام 2023 كانت ضمن هوامش ضيـقة نسـبيًا، حيـث بلـغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحـو 1.5%. أما مقابل العمـلات الرئيسـية الأخـرى، فتشيـر البيانات

إلى تقلبات أكثر حدة، حيث وصلت الفروقات بين أعلى وأدنى سعر إلى معدلات بلغت 19.1% مقابل الين الياباني، و10.8% مقابل الجنيه الإسترليني، و10.5% مقابل الفرنك السويسري، و7.6% مقابل اليورو.

جدول (11)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2023

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
الدينار كويتي (فلس)	309.20	304.65	4.6	1.5
الجنيه الإسترليني	0.85	0.76	0.1	10.8
اليورو	0.96	0.89	0.1	7.6
الفرنك السويسري	0.94	0.85	0.1	10.5
الين الياباني	151.71	127.41	24.3	19.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطورات أسعار الفائدة المحلية:

واصلت أسعار الفائدة المحلية تحركها في إطار رسم وتنفيذ السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بما في ذلك حرص البنك على تعزيز الأجواء الداعمة لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات غير النفطية، واحتواء الضغوط التضخمية المحلية، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. واستمر بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ 30 مارس 2008، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى لسعر الفائدة سنويًا على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية)، والتي تُمنح لمدة أقصاها خمس عشرة سنة، فإنها تُمنَح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بندًا ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبّق كلّ خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبّق عند المراجعة متماشيًا مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى ألا يتجاوز مقدار التغير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادةً أو نقصانًا عن سعر الفائدة المطبّق بمقتضى عقد القرض قبل التغير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنويًا لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

جدول (12)
تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي
(% سنويًا)

نهاية الفترة	الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي			
	سعر الخصم (المعدل)	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة (المعدل)	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة (المعدل)	القروض الاستهلاكية
2018	3.00	5.50	7.00	6.00
2019	2.75	5.25	6.75	5.75
2020	1.50	4.00	5.50	4.50
2021	1.50	4.00	5.50	4.50
2022	3.50	6.00	7.50	6.50
2023	4.25	6.75	8.25	7.25

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وشـهدت متوسـطات أسـعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية ارتفاعًا ملحوظًا، حيـث تشـير البيانـات إلـى ارتفاع هذه المتوسـطات خلال عـام 2023 بالمقارنة مـع عـام 2022 لجميع الآجال تماشـيًا مـع توجهات السياسـة النقدية بمـا يعزز دعائم الاسـتقرار النقدي، وبنحو 1.892 نقطـة مئوية على ودائع اسـتحقاق شـهر (من نحـو 1.870% إلى نحـو 3.762%)، وبنحـو 1.932 نقطة مئوية على ودائع اسـتحقاق 3 أشـهر (مـن نحـو 2.167% إلـى نحـو 4.099%). وفـي ذات الاتجـاه، ارتفعت متوسـطات أسـعار الفائدة علـى الودائـع لأجل بالـدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميـع الآجال خلال عـام 2023 مقابل عام 2022 وبنحـو 1.793 نقطـة مئويـة علـى ودائع اسـتحقاق شـهر (مـن نحـو 1.281% إلـى نحـو 3.074%)، وبنحو 1.830 نقطـة مئويـة علـى ودائع اسـتحقاق 3 أشـهر (من نحـو 1.577% إلـى نحـو 3.407%). وفي ضوء ذلـك، اسـتمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسـطات أسـعار الفائدة على ودائـع العملاء بكلّ مـن الدينار الكويتي والـدولار الأمريكـي لـدى البنـوك المحليـة لصالح الدينـار الكويتي، حيـث بلغ الهامـش نحـو 0.687 نقطة مئوية لعـام 2023 مقابل نحو 0.588 نقطة مئوية في العام السـابق للودائع لأجل شـهر، ونحـو 0.692 نقطة مئوية مقابل نحو 0.591 نقطة مئوية في العام السـابق للودائع اسـتحقاق 3 أشـهر. إلى جانب ذلك شـهدت متوسـطات أسـعار الفائـدة علـى الودائع المتبادلـة بالدينار الكويتـي فيما بين البنـوك المحلية ارتفاعاً لجميـع الآجال خلال عام 2023، وذلـك مقارنـةً بمسـتوياتها خلال عام 2022.

جدول (13)
متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الفترة	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار
	بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي		بالدينار الكويتي	بالدولار الأمريكي	
2018	2.149	1.329	0.820	2.285	1.542	0.743
2019	2.707	1.812	0.895	2.839	2.007	0.833
2020	1.247	0.444	0.803	1.389	0.568	0.821
2021	0.906	0.171	0.735	1.060	0.250	0.810
2022	1.870	1.281	0.588	2.167	1.577	0.591
2023	3.762	3.074	0.687	4.099	3.407	0.692

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام خلال العام 2023، والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة لتبلغ 4.625% في نهاية عام 2023 مقابل 4.500% في نهاية عام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنتين لتبلغ 4.625% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية عام 2022، كما ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على كل من سندات الخزانة استحقاق 3 سنوات، و5 سنوات، و7 سنوات و10 سنوات لتبلغ 4.625% و4.625%، و4.625% و4.750% على الترتيب في نهاية عام 2023 مقارنةً بمستوياتها بنهاية عام 2022.

ومن جانب آخر، ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 3 أشهر لتبلغ 4.375% في نهاية عام 2023 مقارنة بنحو 4.125% في نهاية عام 2022، كما ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 6 أشهر لتبلغ نحو 4.500% في نهاية عام 2023 مقارنة بنحو 4.250% نهاية العام السابق.

3. تطورات عرض النقد:

يعتبر عرض النقد من المتغيرات النقدية الأساسية التي يمكن من خلالها التعرّف على مستويات السيولة المحلية ومدى اتساقها مع اتجاهات النشاط الاقتصادي في البلاد. هذا، وتعكس متابعة التطورات في عرض النقد وتحليل التغيرات في مكوناته والعوامل المؤثرة في تلك التغيرات العديد من التطورات النقدية الهامة، خاصةً تلك التي ترتبط بتنظيم أوضاع السيولة المحلية وجهود بنك الكويت المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي المحلي والظروف الاقتصادية المحيطة. وتُشير البيانات إلى تباطؤ معدلات النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2023 مقارنة بمعدلات نموها في العام السابق، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى نحو 38986.3 مليون دينار في نهاية عام 2023 مسجلاً ارتفاعًا قيمته نحو 402.0 مليون دينار ونسبته 1.0% مقارنةً بنهاية عام 2022.

جدول (14)
تطور إجماليات عرض النقد
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير	
			قيمة	(%)
الكتلة النقدية (ن1)	**11618.8**	**10711.9**	**-906.9**	**-7.8**
ومنها: النقد المتداول خارج البنوك المحلية	1670.3	1643.1	-27.2	-1.6
شبه النقد	**26965.5**	**28274.4**	**1308.9**	**4.9**
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	25190.9	26464.2	1273.3	5.1
الودائع بالعملات الأجنبية	1774.7	1810.3	35.6	2.0
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2)	**38584.3**	**38986.3**	**402.0**	**1.0**
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن3)	**38584.3**	**38986.3**	**402.0**	**1.0**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقـد جـاء صافـي الارتفاع المشـار إليه في عـرض النقد بمفهومه الواسـع (ن2) فـي نهاية عـام 2023 محصلةً للارتفـاع فـي شـبه النقـد بمـا قيمتـه 1308.9 ملايين دينار ونسـبته 4.9% من جهـة، والانخفاض فـي الكتلة النقديـة (ن1) (المفهـوم الضيـق لعـرض النقـد) بنحـو 906.9 ملايين دينـار وبنسـبة 7.8% من جهـةٍ أخرى. وترتيبًـا علـى ذلـك، انخفضـت الكتلة النقدية (ن1) كنسـبة مـن عرض النقـد (ن2) من نحـو 30.1% في نهاية عـام 2022 إلـى نحو 27.5% في نهاية عام 2023، في حين ارتفع شـبه النقد كنسـبة من عرض النقد (ن2) مـن نحـو 69.9% فـي نهايـة عام 2022 إلى نحـو 72.5% في نهاية عـام 2023. وقد جـاء الانخفاض في الكتلـة النقديـة (ن1) نتيجـةً لانخفاض كلٍ من أرصدة ودائـع القطاع الخاص المقيم تحت الطلـب (المحررة بالدينار الكويتـي) فـي عـام 2023 بمـا قيمتـه 879.7 مليـون دينـار ونسـبته 8.8% مقارنـةً بمسـتوياتها فـي عـام 2022، ورصيـد النقـد المتـداول بنحـو 1.6% خلال العام المذكور. في حين جاء الارتفاع الذي شـهده شـبه النقد خلال عـام 2023 نتيجـة الارتفـاع فـي أرصدة كل من ودائـع القطـاع الخاص المقيم لدى البنـوك المحلية المحررة بالدينـار الكويتـي (بخلاف الودائع تحـت الطلب) بما قيمته 1273.3 مليون دينار ونسبـته 5.1%، وودائع القطاع الخاص المقيّـم بالعـملات الأجنبيـة لدى تلـك البنوك بنحـو 35.6 مليون دينار وبنسـبة 2.0%.

رسم بياني (2-2)
تطورات عرض النقد (ن2)

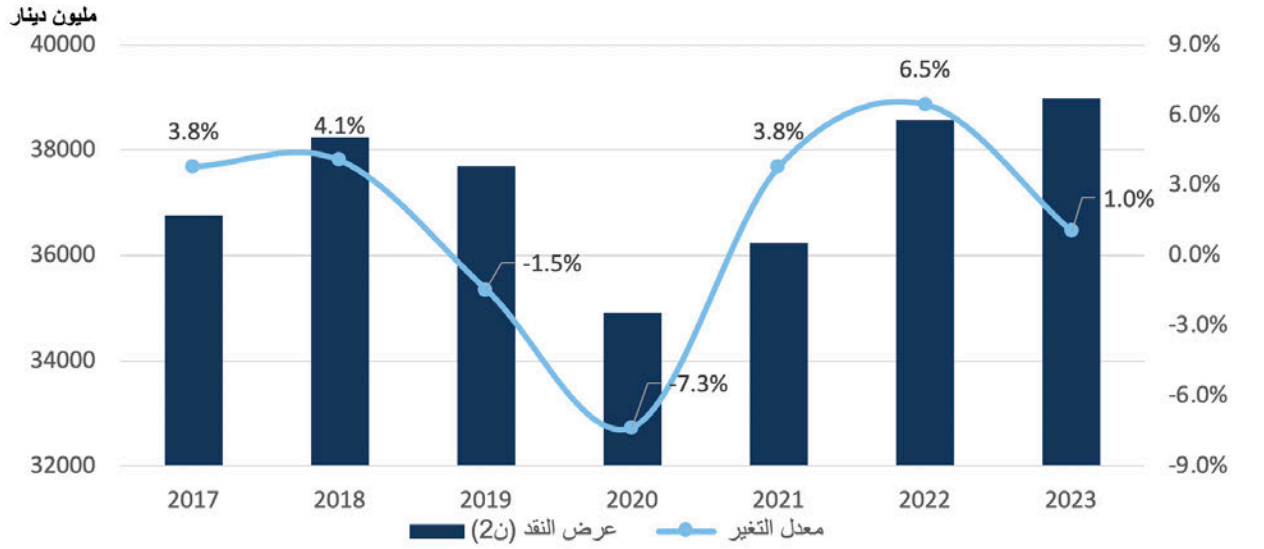

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمـن المسـح النقدي المجمـع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام 2023، تُشـير البيانـات المتعلقة بالعوامل المؤثـرة فـي تغيـرات عـرض النقـد – وهي العوامـل المتمثلة فـي التغيـرات التي تطرأ علـى عناصـر كلّ من صافي الموجـودات المحليـة وصافـي الموجـودات الأجنبية للجهـات المذكورة- إلى أن صافـي الارتفاع المشـار إليه في عرض النقـد (ن2) خلال عـام 2023، قـد جـاء محصلةً للارتفـاع في صافي الموجـودات الأجنبية لتلـك الجهات بنحو 1700.5 مليـون دينـار وبنسـبة 7.2% مـن جهـة، والانخفاض فـي صافي الموجـودات المحلية للجهـات المذكورة بنحـو 1298.5 مليـون دينـار وبنسـبة 8.6% من جهـةٍ أخرى.

ويُعـزى الانخفـاض المشـار إليه في صافي الموجـودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحليـة في نهاية عام 2023 محصلـةً للارتفـاع فـي كل من صافي البنـود الأخرى بما قيمتـه 1728.4 مليون دينار ونسـبته 8.4%، والمطالب علـى القطـاع الخاص بمـا قيمتـه 1061.2 مليون دينار ونسـبته 2.4%، وصافـي رصيد المطالـب على الحكومة بمـا قيمتـه 765.1 مليـون دينـار ونسـبته 6.4%، والمطالـب على المؤسسـات العامة بمـا قيمتـه 133.9 مليون دينـار ونسـبته 3.7% فـي نهايـة عـام 2023 مقارنةً بالعـام السـابق، والذي كان لـه أثر انكماشـي على صافي الموجودات المحلية.

جدول (15)
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)
(مليون دينار)

البيـان	2022	2023	التغير	
			القيمة	(%)
عرض النقد (ن2)	**38584.3**	**38986.3**	**402.0**	**1.0**
صافي الموجودات المحلية:	**15037.2**	**13738.7**	**-1298.5**	**-8.6**
المطالب على الحكومة (صافي)[2]	-12005.6	-12770.7	-765.1	-6.4
المطالب على القطاع الخاص	-44108.8	-45170.0	1061.2	2.4
المطالب على المؤسسات العامة	3595.8	3729.7	133.9	3.7
البنود الأخرى (صافي)	-20661.9	-22390.3	1728.4	8.4
صافي الموجودات الأجنبية:	**23547.1**	**25247.6**	**1700.5**	**7.2**
البنك المركزي	13192.9	13037.2	-155.7	-1.2
البنوك المحلية	10354.2	12210.4	1856.2	17.9

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويعكـس الارتفـاع المذكـور فـي صافـي الموجـودات الأجنبيـة للبنـك المركزي والبنـوك المحليـة الارتفاع فـي كل من صافـي الموجـودات الأجنبيـة للبنـوك المحليـة بما يعـادل نحـو 1856.2 مليون دينـار وبنسـبة 17.9% من جهة، والانخفـاض فـي صافـي الموجودات الأجنبيـة للبنك المركزي بمـا يعادل نحـو 155.7 مليون دينار وبنسـبة 1.2% مـن جهـة أخـرى، وجـاء الانخفـاض المذكـور في صافـي الموجـودات الأجنبيـة للبنك المركـزي محصلـة لانخفاض إجمالـي المطلوبـات الأجنبيـة (بما يعادل 15.8 مليون دينار وبنسـبة 119.6%)، والارتفاع فـي إجمالي الموجودات الأجنبيـة (بمـا يعـادل 139.9 مليـون دينـار وبنسـبة 1.1%). كما جـاء الارتفاع فـي صافي الموجـودات الأجنبية لـدى البنـوك المحليـة نتيجـةً للارتفاع في إجمالـي موجوداتهـا الأجنبية (بما يعـادل 2111.4 مليون دينار وبنسـبة 9.3%)، والارتفـاع فـي إجمالـي مطلوباتهـا الأجنبية (بمـا يعادل 255.2 مليـون دينار وبما نسـبته 2.1%).

جدول (16)
صافي الموجودات الأجنبية المجمّع للبنك المركزي والبنوك المحلية
(مليون دينار)

البيان	نهاية عام 2022			نهاية عام 2023			التغير	
	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	الموجودات الأجنبية	المطلوبات الأجنبية	الصافي	القيمة	(%)
البنك المركزي	13206.1	13.2	**13192.9**	13066.2	29.0	**13037.2**	-155.7	-1.2
البنوك المحلية	22749.6	12395.4	**10354.2**	24861.0	12650.6	**12210.4**	1856.2	17.9
الإجمالي	**35955.7**	**12408.6**	**23547.1**	**37927.2**	**12679.6**	**25247.6**	**1700.5**	**7.2**

المصدر: بنك الكويت المركزي

4. تطور الودائع المصرفية:

ارتفـع إجمالـي ودائـع المقيمين لدى البنـوك المحلية في نهاية عـام 2023(*)، حيث ارتفع إجمالـي تلك الأرصدة بنحـو 1817.3 مليـون دينـار وبنسـبة 3.9% لتصـل تلـك الأرصـدة إلـى نحـو 48727.3 مليون دينـار مقابل نحـو 46910.0 ملايين دينـار فـي نهايـة عـام 2022. وقـد جاء هـذا الارتفاع ليعكس بشـكل أساسـي ارتفاع أرصـدة ودائـع الحكومـة (التـي تشـكل نحـو 9.5% من إجمالـي تلك الأرصـدة) خلال العـام المذكور بمـا قيمته 1255.5 مليـون دينـار وبنسـبة 37.2%. وارتفـاع ودائع القطـاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية (التي تشـكل نحـو 76.6% مـن إجمالـي تلك الأرصـدة) في نهاية عـام 2023 بنحـو 429.2 مليون دينار وبنسـبة 1.2% مقارنـةً بنهايـة العام السـابق.

رسم بياني (3-2)
إجمالي أرصدة ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية

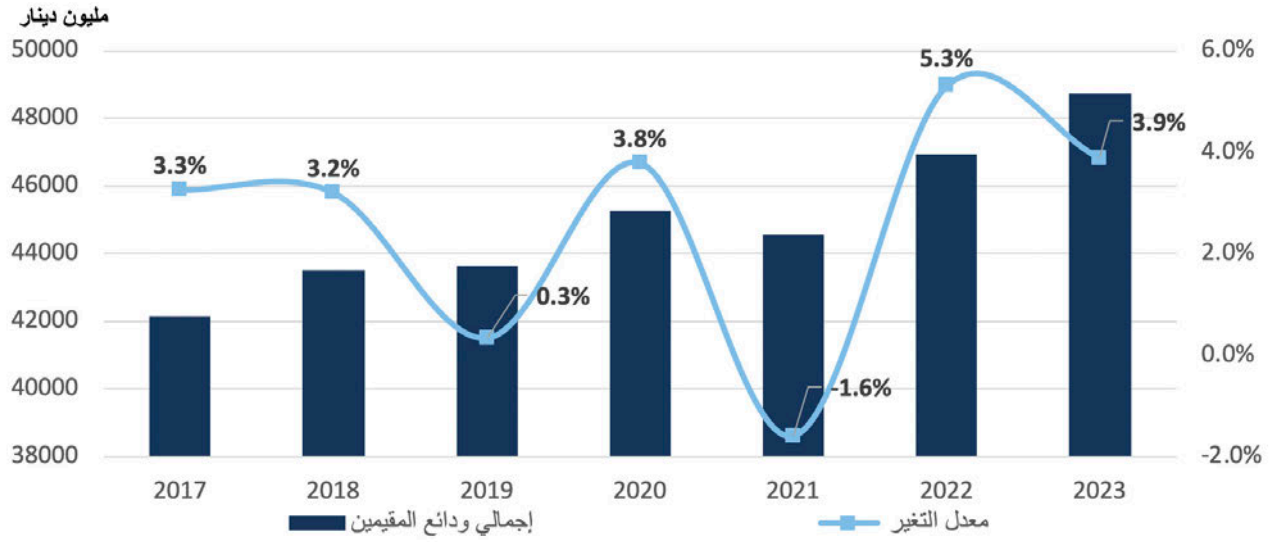

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (17)
أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير (قيمة)	التغير (%)
الودائع بالدينار الكويتي:	**35139.3**	**35532.9**	**393.6**	**1.1**
تحت الطلب	9948.4	9068.8	-879.6	-8.8
الادخار	6763.0	5804.8	-958.2	-14.2
لأجل	18427.9	20659.4	2231.5	12.1
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملات الأجنبية	**1774.7**	**1810.3**	**35.6**	**2.0**
الإجمالي	**36914.0**	**37343.2**	**429.2**	**1.2**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) يقصد بالمقيمين الأشخـاص الكويتيين (الطبيعيين والاعتباريين)، وكذلـك الأشخـاص غير الكويتيين الحاصلين علـى إذن عمل أو تصاريح إقامـة صادرة من الجهات الرسمية لمدة سـنة أو أكثر.

5. تطورات الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدَّمة للمقيمين من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ارتفاعًا بلغت قيمته 816.2 مليون دينار ونسبته 1.7%، لتصل إلى نحو 47700.9 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 46884.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعًا في نهاية عام 2022 نسبته 7.7% مقارنةً بنهاية عام 2021.

رسم بياني (4-2)
إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين (على مستوى النشاط المحلي)

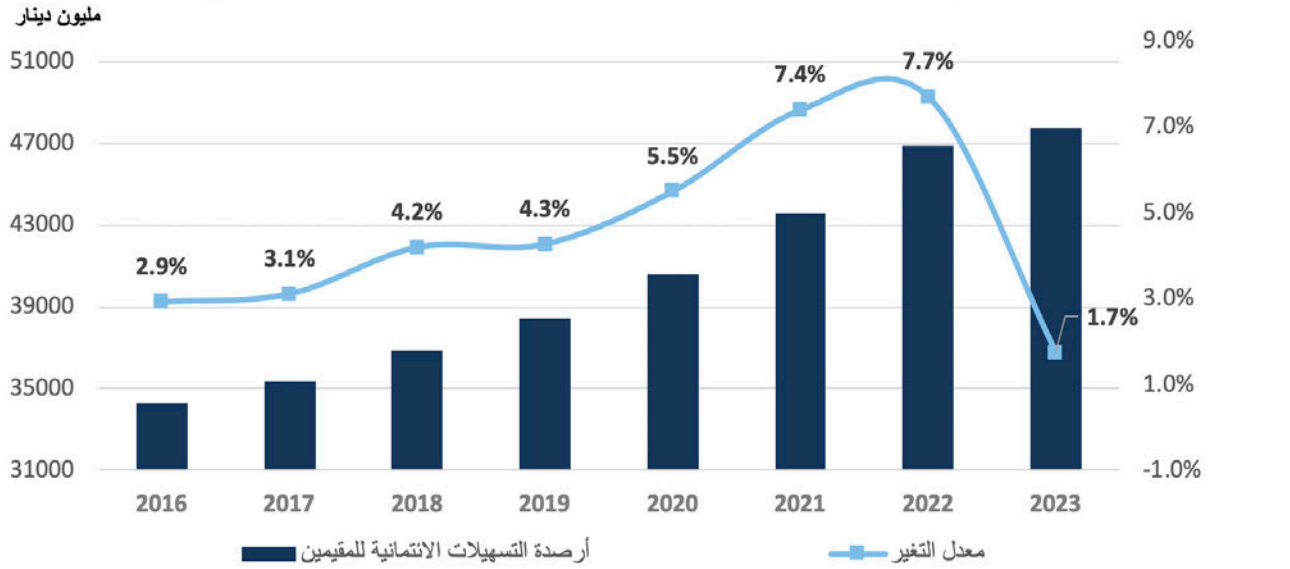

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته 39.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وقد بلغ الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية ما قيمته نحو 286 مليون دينار وبنسبة 1.5%. وتُشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجّهة إلى كل من القروض الإسكانية بما نسبته 1.8% والقروض الأخرى بما نسبته 7.4%، وانخفاض القروض الاستهلاكية بما نسبته 0.02%.

وقد عززت القروض المقدمة للقطاع الإنشائي من نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث شهد عام 2023 نموًا إيجابيًا لأرصدة القروض المقدمة للقطاع الإنشائي (تمثل نحو 5.0% من أرصدة التسهيلات الائتمانية بنهاية العام المذكور) بما قيمته 303.0 ملايين دينار ونسبته 14.5%، بعد أن سجلت ارتفاعًا بنسبة 23.3% في العام السابق.

كما سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية نمواً بنهاية عام 2023 لكل من قطاع شراء أوراق مالية (بقيمة 221.1 مليون دينار وبنسبة 6.9%)، وقطاع التجارة (بقيمة 214.9 مليون دينار وبنسبة 6.8%)، وقطاع

مؤسسـات ماليـة غيـر البنـوك (بقيمة 192.5 مليـون دينار وبنسـبة 18.8%)، وقطـاع العقـار (بقيمة 132.2 مليـون دينـار وبنسـبة 1.4%). وفـي مقابل ذلـك، تراجعت أرصـدة التسـهيلات الائتمانية الممنوحـة لقطاع النفط والخام والغـاز (بقيمـة 169.2 مليـون دينـار وبنسـبة 8.1%)، والقـروض للبنـوك (بقيمـة 91.7 مليـون دينـار وبنسـبة 7.8%). وقطـاع الصناعـة (بقيمـة 142.2 مليـون دينـار وبنسـبة 5.9%) وقطاع الخدمـات الأخرى (بقيمـة 128.0 مليـون دينـار وبنسـبة 3.5%)، وقطـاع الزراعة وصيد الأسـماك (بقيمة 1 مليون دينار وبنسـبة 3.3%)، وقطـاع الخدمـات العامـة (بقيمـة 1.5 مليـون دينار وبنسـبة 1.3%).

جدول (18)
تطور التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين
(مليون دينار)

القطـــاع	2022	2023	التغير (قيمة)	التغير (%)
التجارة	3178.5	3393.4	214.9	6.8
الصناعة	2391.9	2249.7	-142.2	-5.9
الإنشاء	2091.3	2394.3	303	14.5
الزراعة وصيد الأسماك	28.7	27.8	-1.0	-3.3
قروض للبنوك	1170.4	1078.8	-91.7	-7.8
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1025.8	1218.3	192.5	18.8
التسهيلات الشخصية:	18475.7	18761.8	286.0	1.5
-القروض الاسكانية	15740.4	16016.8	276.4	1.8
-سكن خاص ونموذجي	326.3	303.4	-22.9	-7.0
-القروض الاستهلاكية	1967.3	1967.0	-0.3	-0.02
- أخرى	441.7	474.6	32.8	7.4
شراء أوراق مالية	3215.5	3436.6	221.1	6.9
العقار	9497.1	9629.3	132.2	1.4
النفط الخام والغاز	2079.3	1910.1	-169.2	-8.1
الخدمات العامة	116.4	114.9	-1.5	-1.3
الخدمات الأخرى	3613.9	3485.9	-128.0	-3.5
المجموع	**46884.7**	**47700.9**	**816.2**	**1.7**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تُشـير اتفاقيـات التسـهيلات الائتمانيـة الجديدة التـي تم إبرامهـا بالدينار الكويتـي مع المقيمين إلـى وضع الطلب علـى الائتمـان المصرفي خلال عام 2023، حيث تتضمن هذه التسـهيلات كلاً من حدود التسـهيلات الممنوحة إلى عـملاء جـدد، وكذلك التجديـد و/أو التغيير في حدود التسـهيلات الممنوحـة لعملاء حاليين. ويُسـتدل من البيانات علـى أن تلـك الاتفاقيـات قـد انخفضـت خلال عـام 2023 بمـا قيمتـه 618.8 مليـون دينار ونسـبته 2.7% لتصـل إلـى نحـو 22431.0 مليـون دينار، وذلـك مقارنةً بمـا قيمتـه 23049.7 مليونًا خلال عـام 2022.

جدول (19)
تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين
(مليون دينار)

القطـــاع	2022	2023	التغير (قيمة)	التغير (%)
التجارة	2282.9	3048.9	765.4	33.5
الصناعة	1499.6	1033.1	-466.5	-31.1
الإنشاء	1741.0	1755.1	14.1	0.8
الزراعة وصيد الأسماك	18.0	13.8	-4.2	-23.3
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1416.9	1278.4	-138.5	-9.8
التسهيلات الشخصية:	5184.2	3621.7	-1562.6	-30.1
- القروض الاستهلاكية	982.8	915.6	-67.2	-6.8
- أخرى	4201.4	2706.0	-1495.4	-35.6
أوراق مالية شراء	1310.7	1132.1	-178.5	-13.6
العقار	4880.4	6228.4	1348.0	27.6
النفط الخام والغاز	2024.0	1854.9	-169.1	-8.4
الخدمات العامة	212.9	21.8	-191.1	-89.8
الخدمات الأخرى	2478.9	2443.3	-35.6	-1.4
المجموع	**23049.7**	**22431.0**	**-618.8**	**-2.7**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد انخفضت التسهيلات الائتمانية الجديدة لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء ثلاث قطاعات، حيث جاء الانخفاض المشار إليه محصلةً للانخفاض في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 1562.6 مليون دينار، وبنسبة 30.1%)، وقطاع الخدمات العامة (بنحو 191.1 مليون دينار، وبنسبة 89.8%)، وقطاع الصناعة (بنحو 466.5 مليون دينار، وبنسبة 31.1%)، وقطاع شراء أوراق مالية (بنحو 178.5 مليون دينار، وبنسبة 13.6%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو 169.1 مليون دينار، وبنسبة 8.4%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو 138.5 مليون دينار، وبنسبة 9.8%)، وقطاع الخدمات الأخرى (بنحو 35.6 مليون دينار، وبنسبة 1.4%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنحو 4.2 ملايين دينار، وبنسبة 23.3%)، هذا من جانب. ومن جانب آخر، ارتفعت تلك التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة لكل من قطاع العقار (بنحو 1348.0 مليون دينار، وبنسبة 27.6%)، وقطاع التجارة (بنحو 765.4 مليون دينار، وبنسبة 33.5%)، وقطاع الإنشاء (بنحو 14.1 مليون دينار، وبنسبة 0.8%)، وذلك خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق.

رسم بياني (5-2)

الهيكل النسبي لإجمالي اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين

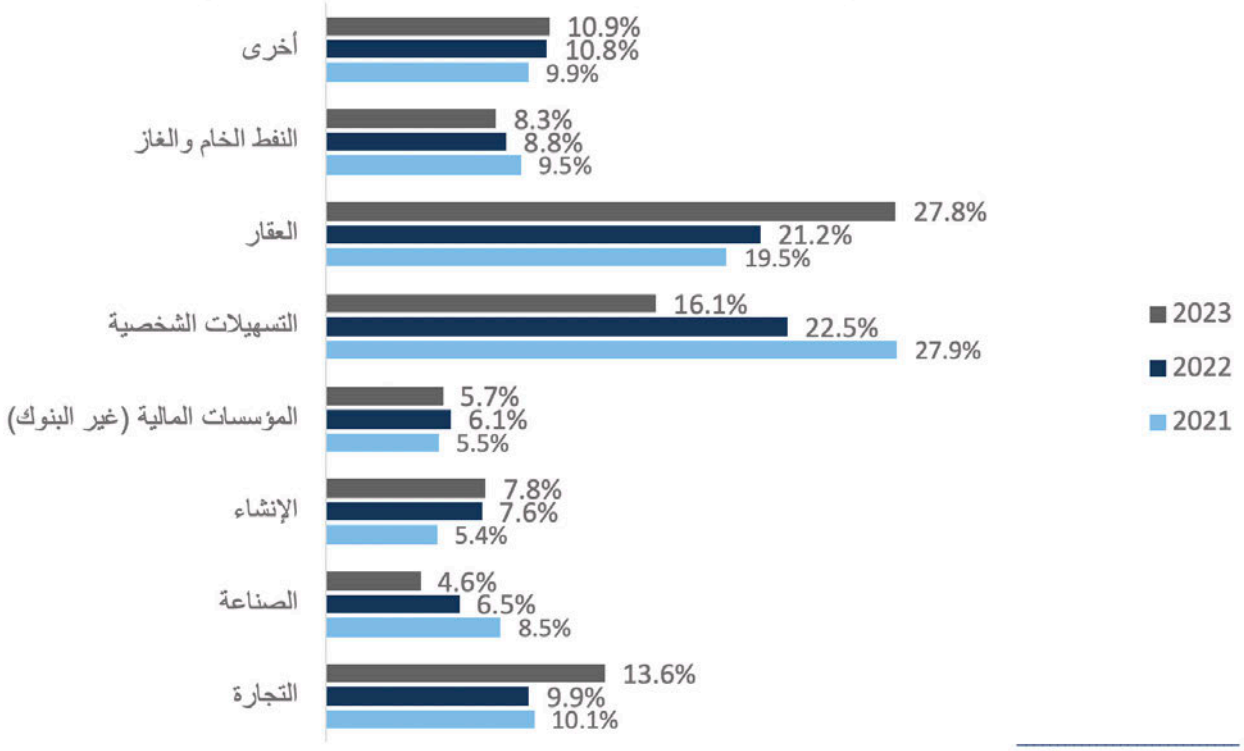

المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد تمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفعت بنحو 2028.9 مليون دينار وبنسبة 24.2%، ليبلغ نحو 10420.8 مليون دينار خلال عام 2023 مقابل نحو 8391.9 مليون دينار خلال عام 2022. وقد جاء الارتفاع المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي 2023 و2022 بحسب نوع العملة مقومًا بالدينار الكويتي محصلةً لارتفاع قيمة التمويل بكلّ من العملات الأخرى (من نحو 522.9 مليون دينار إلى نحو 678.9 مليون دينار)، والدولار الأمريكي (من نحو 7059.8 مليون دينار إلى نحو 8849.8 مليون دينار)، والين الياباني (من نحو 40.0 مليون دينار إلى نحو 49.5 مليون دينار)، والجنيه الإسترليني (من نحو 42.9 مليون دينار إلى نحو 46.3 مليون دينار) هذا من جهة، وانخفاض قيمة ذلك التمويل للواردات بكل من الفرنك السويسري (من نحو 20.6 مليون دينار إلى نحو 10.2 ملايين دينار)، واليورو (من نحو 460.8 مليون دينار إلى نحو 456.6 مليون دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

رسم بياني (6-2)
تمويل الواردات الكويتية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية

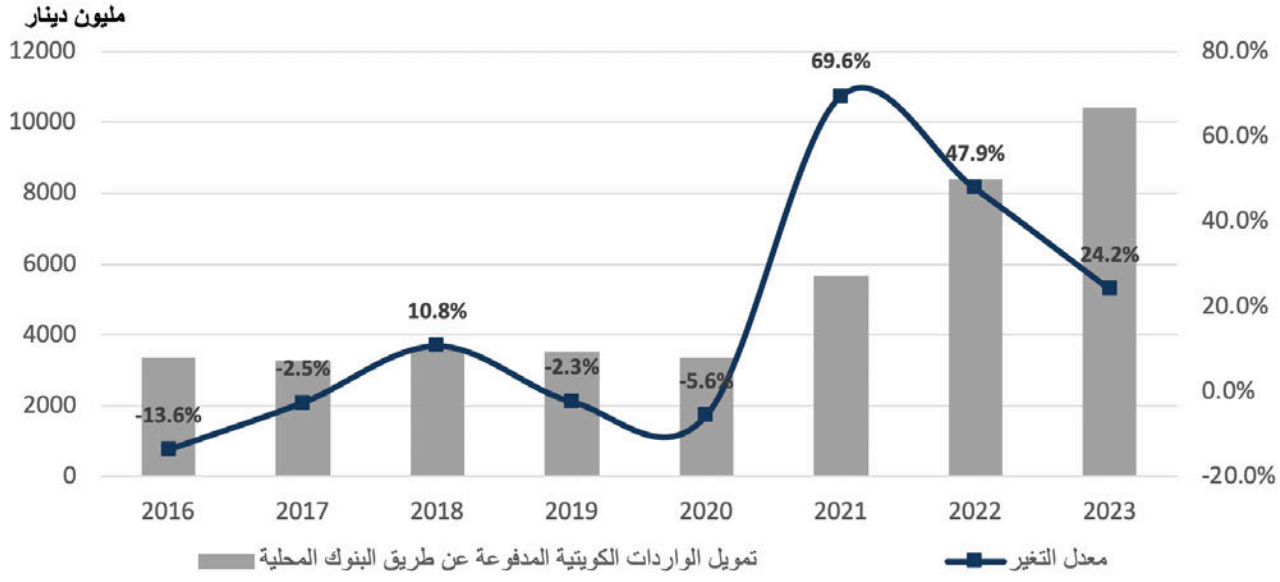

المصدر: بنك الكويت المركزي.

6. إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ- إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. هذا وفي ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام في شهر أكتوبر 2017 دون إصدار قانون للاقتراض العام، تراجعت أرصدة الدين العام حيث لم يطرح بنك الكويت المركزي أي إصدار خلال عام 2023، بينما استحق خلال العام ذاته إصداران من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الاسمية نحو 70 مليون دينار. وقد ترتّب على ذلك انخفاض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنسبة 25% ليصل إلى نحو 210.0 ملايين دينار في نهاية عام 2023، وقد انعكس ذلك في انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من هذه الأدوات وبذات القدر.

رسم بياني (7-2)
أرصدة أدوات الدين العام

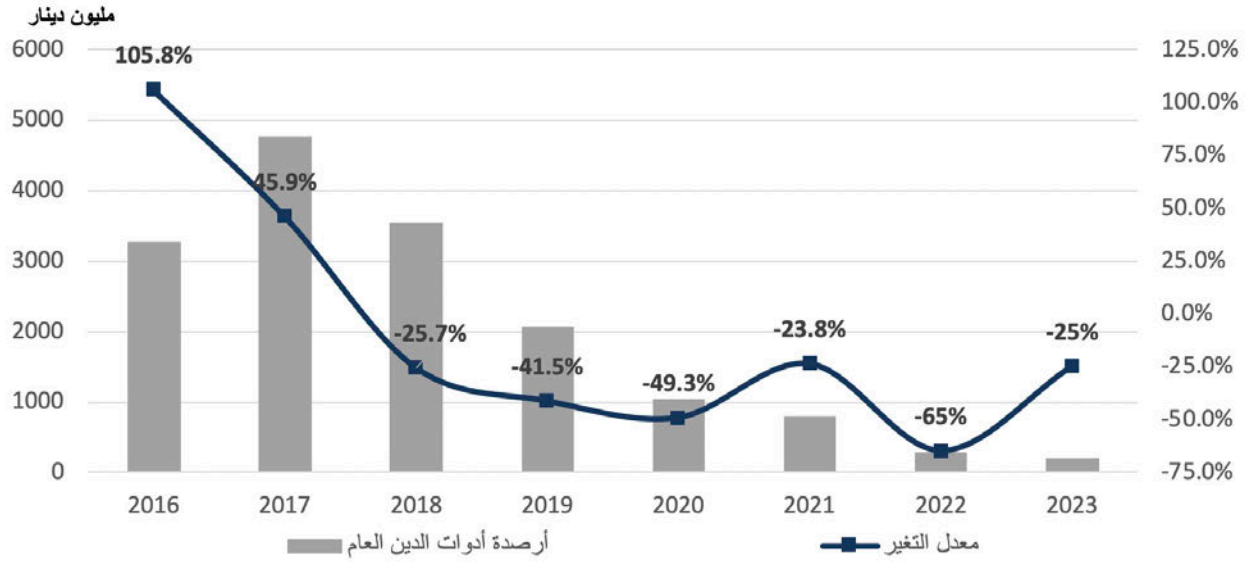

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب - إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

انخفض الرصيد القائم لإصدارات بنك الكويت المركزي عن مستويات العام السابق، ففي إطار جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار «سندات بنك الكويت المركزي» والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 بطرح 41 إصدارًا من السندات والتورق المقابل بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو 8940.0 مليون دينار (منها 22 إصدارًا استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4800.0 مليون دينار، و17 إصدارًا استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 4010.0 مليون دينار). وفي الوقت ذاته، استحق 40 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو 9000.0 مليون دينار خلال عام 2023 (منها 21 إصدارًا استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 4560.0 مليون دينار، و17 إصدارًا استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الاسمية نحو 4310.0 مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم إلى نحو 3295.0 مليون دينار في نهاية عام 2023.

جدول (20)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
(مليون دينار)

البيان	2021	2022	2023
الإصدارات:	8440.0	8730.0	8940.0
3 أشهر	4920.0	4470.0	4800.0
6 أشهر	3520.0	4130.0	4010.0
12 شهرًا	-	130.0	130
عدد الإصدارات:	31	38	41
3 أشهر	19	19	22
6 أشهر	12	17	17
12 شهرًا	-	2	2
الاستحقاقات:	8440.0	8320.0	9000.0
3 أشهر	5160.0	4560.0	4560.0
6 أشهر	3280.0	3760.0	4310.0
12 شهرًا	-	0.0	130.0
عدد الاستحقاقات:	31	34	40
3 أشهر	20	19	21
6 أشهر	11	15	17
12 شهرًا	-	0	2
الأرصدة بنهاية الفترة:	2958.0	3363.0	3295.0
3 أشهر	1170.0	1080.0	1320.0
6 أشهر	1760.0	2130.0	1830.0
12 شهرًا	-	130.0	130.0
التورق مع البنك المركزي (سنة فأكثر)	28.0	23.0	15.0

المصدر: بنك الكويت المركزي.

7. نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفاضًا خلال عام 2023، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو 142420.4 مليون دينار مقابل نحو 15961.2 مليون دينار خلال عام 2022، بانخفاض قيمته 16540.8 مليون دينار ونسبته 10.4%. وقد جاء ذلك الانخفاض محصلة لانخفاض قيمة تلك المعاملات «لأجل ليلة واحدة» بنحو 2.4% (تُشكل نحو 65.2% لعام 2023 مقابل نحو 59.9% لعام 2022 من الإجمالي)، وقيمة المعاملات «لأكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع» بنحو 18.9% (تُشكل نحو 30.2% في عام 2023 مقابل 33.4% لعام 2022 من الإجمالي). هذا، وقد انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات «أكثر من أسبوع ولغاية شهر» إلى نحو 3.3%، وقيمة المعاملات «أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر بنحو 0.9%، وبلغت قيمة المعاملات «أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر» نحو 0.1%، هذا من جهة. في حين ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات «أكثر من 6 شهور» إلى نحو 0.3% من جهة أخرى.

جدول (21)
توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية* بحسب فترات الاستحقاق
(بالمليون دينار)

فترة الاستحقاق	2022		2023	
	القيمة	% للمجموع	القيمة	% للمجموع
ليلة واحدة	95176.6	59.9	92891.8	65.2
أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع	53057.3	33.4	43028.5	30.2
أكثر من أسبوع ولغاية شهر	8616.1	5.4	4737.4	3.3
أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر	1704.1	1.1	1216.7	0.9
أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر	214	0.1	165.1	0.1
أكثر من 6 أشهر	193	0.1	381.0	0.3
المجموع	**158961.2**	**100.0**	**142420.4**	**100.0**

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل عمليات البنك المركزي.

8. أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، تُبرز أرصدة الحسابات بين كلّ من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانبٍ آخر، الأمر الذي يعكس إمّا إمدادًا صافيًا للسيولة بالدينار الكويتي من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصًا صافيًا لفائض السيولة بالدينار الكويتي يقوم من خلاله البنك المركزي بسحب السيولة من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب.

وتُشير البيانات المتوفرة في نهاية عام 2023 إلى ارتفاع صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في عام 2023 بما قيمته 214.6 مليون دينار ونسبته 3.0%، ليبلغ نحو 7354.7 مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو 7140.1 مليون دينار في نهاية عام 2022. وجاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 310.2 ملايين دينار ونسبته 13.1% من جهة، والانخفاض في رصيد كلٍ من مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بما قيمته 65.4 مليون دينار ونسبته 1.9%، ورصيد الودائع المحلية لأجل للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 30.1 مليون دينار ونسبته 2.2% من جهة أخرى. هذا، ولم تُسجَّل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام 2023.

جدول (22)
اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				
	ودائع تحت الطلب	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	المجموع	تبادل العملات لأجل	الخصم وإعادة الخصم	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	المجموع	الرصيد الصافي
2021	2226.0	2964.1	2025.2	7215.3	--	--	--	--	-7215.3
2022	2375.6	3384.1	1380.4	7140.1	--	--	--	--	-7140.1
2023	2685.8	3318.6	1350.3	7354.7	--	--	--	--	-7354.7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

9. نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

شهد عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية والتي أُجريَت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام 2023 ارتفاعًا بنحو 66.9 ألف عملية وبنسبة 2.8%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو 2451.9 ألف عملية، بلغ إجمالي قيمها نحو 17151.5 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2385.0 ألف عملية بلغ إجمالي قيمها نحو 18026.3 مليون دينار خلال عام 2022، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام 2023 انخفاضًا بنحو 874.8 مليون دينار ونسبة 4.9% عن مستوياته في عام 2022. وترتيبًا على ذلك، انخفض متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو 563.1 دينار وبنسبة 7.4% ليصل إلى نحو 6995.1 دينار لعام 2023 مقابل نحو 7558.2 دينار لعام 2022. كما شهدت قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) انخفاضًا بلغت قيمته 27.7 مليار دينار ونسبته 9.6% لتصل إلى نحو 260.0 مليار دينار خلال عام 2023 مقابل نحو 287.6 مليار دينار خلال عام 2022.

جدول (23)
عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

الفترة	الشيكات			عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (مليون دينار)
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)	
2021	17118.3	2386.6	7172.6	261550.2
2022	18026.3	2385.0	7558.2	287658.4
2023	17151.5	2451.9	6995.1	259952.4

المصدر: بنك الكويت المركزي.

10. العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

سجلت العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية، التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محليًا، انخفاضًا في إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2023 بما نسبته 2.1% ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 10722.1 مليون دينار (موزعة على نحو 81 مليون معاملة) مقابل نحو 10957.1 مليون دينار (موزعة على نحو 83.4 مليون معاملة) خلال عام 2022. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2023 نحو 10427.2 مليون دينار (موزعة على نحو 78.2 مليون معاملة) مقابل نحو 10626.9 مليون دينار (موزعة على نحو 80.1 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبانخفاض في قيمة هذه المعاملات بنحو 1.9%، (انخفاض في عدد المعاملات نسبته 2.4%).

رسم بياني (8-2)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي

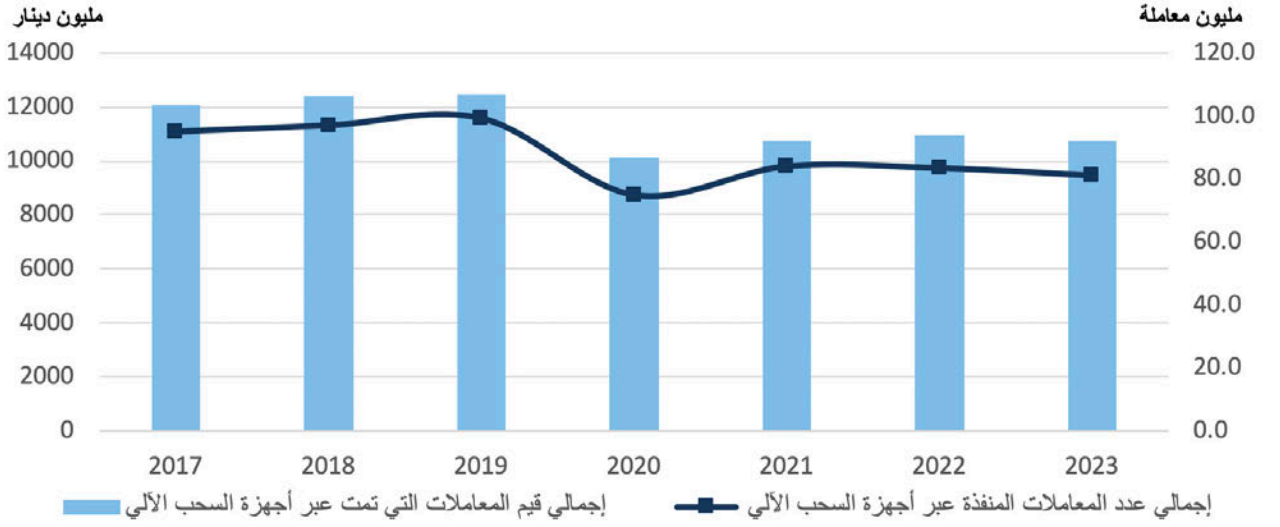

المصدر: بنك الكويت المركزي.

هـذا، وقـد ارتفـع إجمالـي قيم المعـاملات التي تمت عبر أجهـزة نقـاط البيع داخل دولـة الكويت وخارجها بنحـو 1052.5 مليـون دينـار وبنسـبة 6.4% لتصل إلى نحو 17519.6 مليـون دينـار (مـوزعة علـى نحو 696.3 مليـون معاملـة) خلال عـام 2023 مقابـل نحـو 16467.0 مليـون دينـار (موزعة علـى نحـو 533.9 مليون معاملـة) خلال العـام السـابق. وضمـن ذلك، بلـغ إجمالي قيم المعـاملات التي تمت عبـر أجهزة نقـاط البيع داخل دولـة الكويـت خلال عـام 2023 نحو 16238.1 مليون دينـار (موزعة على نحو 649.2 مليـون معاملة) مقابل نحـو 15339.1 مليـون دينـار (موزعـة على نحـو 498.6 مليـون معاملة) خلال العام السـابق، وبارتفاع نسـبته 5.9%.

وتُشـير بيانـات عـدد أجهـزة السـداد المسـتخدمة داخل دولـة الكويـت، والمتمثلـة في أجهـزة نقاط البيـع وأجهزة السـحب الآلـي إلـى ارتفاع عـدد أجهزة نقـاط البيع ليصـل إلـى 97460 جهاز فـي نهاية عـام 2023 مقابل 87578 جهـاز فـي نهايـة عام 2022 وبارتفاع نسـبته 11.3%، كمـا ارتفع عدد أجهزة السـحب الآلي في نهاية عـام 2023 بمـا نسـبته 4.1% ليصـل إلـى 2415 جهاز مقابـل 2319 جهاز فـي نهاية العام السـابق.

رسم بياني (2-9)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع

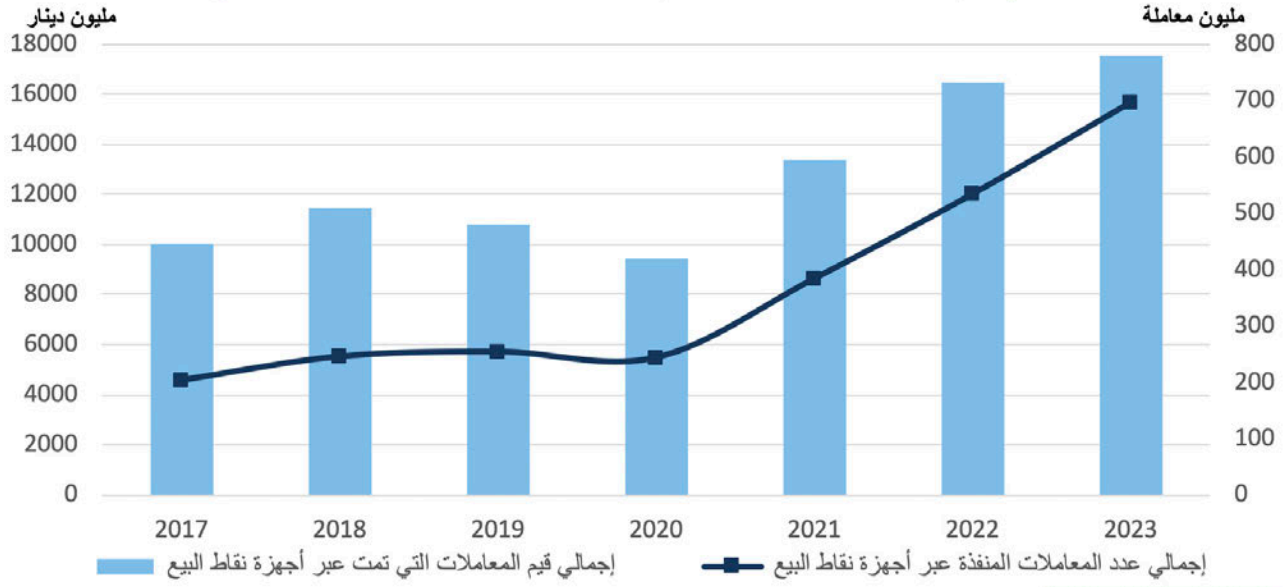

المصدر: بنك الكويت المركزي.

كما ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 2796.3 مليون دينار وبنسبة 18.9% لتصل إلى نحو 17554.0 مليون دينار (موزعة على نحو 294.4 مليون معاملة) خلال عام 2023 مقابل نحو 14757.8 مليون دينار (موزعة على نحو 240.2 مليون معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل دولة الكويت خلال عام 2023 نحو 16353.8 مليون دينار (موزعة على نحو 245.3 مليون معاملة) مقابل نحو 13764.8 مليون دينار (موزعة على نحو 205.0 ملايين معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 18.8%.

رسم بياني (2-10)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية

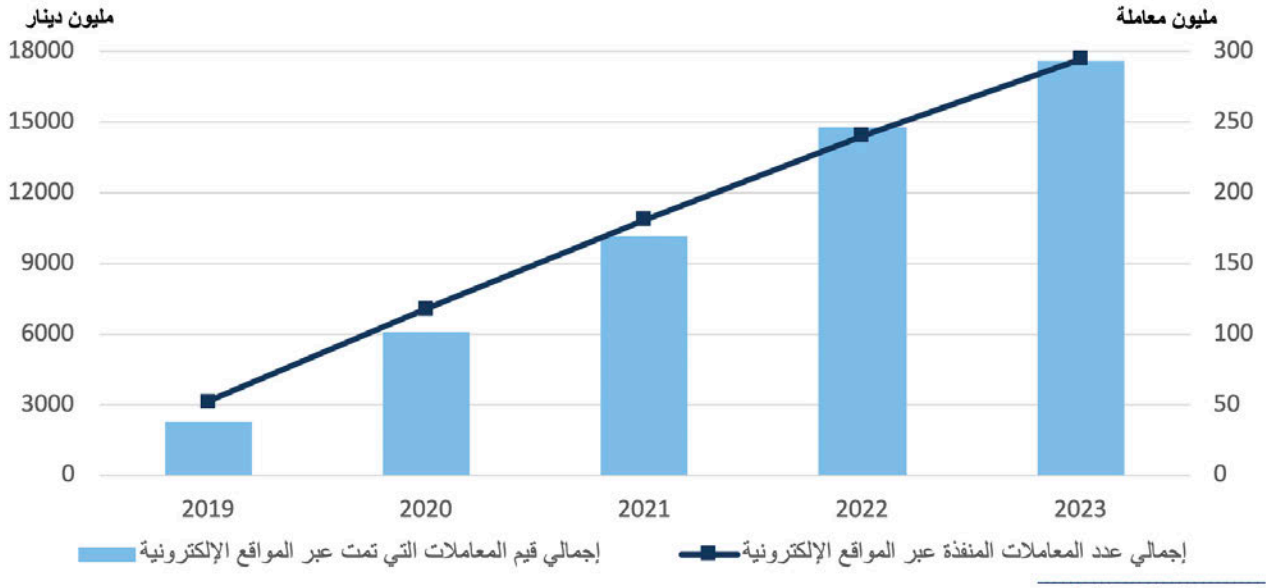

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانيًا: أهم التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية

1. الإشراف والرقابة:

- فـي مجـال الرقابـة على **شـركات التمويل**، أصـدر بنـك الكويت المركـزي بتاريـخ 2023/2/15 دليـل التعليمات الخاصـة بالرقابـة على شـركات التمويـل والذي يتضمـن تعليمات في شـأن:
  - الحدود القصوى للتركز الائتماني.
  - الحد الأقصى لمقدار التزام العميل الواحد من قبـل شركـة التمويل الإسلاميـة.
  - ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى شركات التمويل.
  - ترشيد وتنظيم السياسة التمويلية لدى شركات التمويل الإسلامية.
  - قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها، وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
  - قواعد وأسس تصنيف عمليات التمويل المقدمـة للعـملاء وفقًا لصيغ التمـويل الإسـلامي، واحتساب مخصصاتها، وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
  - دليـل الإرشـادات العامـة لأنظمـة الرقابـة الداخليـة لـدى شـركات التمويـل وتقاريـر مراقبـي الحسـابات المتعلقـة بتقييـم تلـك الأنظمـة.
  - التسـهيلات الائتمانيـة التـي تقدمهـا شـركات التمويل لتمويـل عمليـات المتاجرة في الأسـهم المدرجة فـي بورصة الكويت.
  - عمليات التمويل التي تقدمها شركات التمويل الإسلامية لعمليات المتاجرة في بورصة الكويت.
  - شـروط تعيـين واختصاصـات هيئة الرقابة الشـرعية ومديـر إدارة التدقيق الشـرعي الداخلي في شـركات التمويل الإسلامية.
- أصـدر بنـك الكويت المركزي بتاريخ 2023/5/28 تعميمًا بشـأن إدخال **تعديلات على تعليمات قواعد وأسـس منـح القروض/عمليات التمويل الشـخصي** للأغراض الاسـتهلاكية والإسـكانية وإصـدار البطاقـات الائتمانية، حيـث جـاءت التعديـلات على شـروط التعاقـد من العمـلاء المتقاعديـن وذلك بمد أجـل أو مدة القـرض وذلك بهدف تخفيض قيمة القسـط الشـهري للعمـلاء المتقاعدين.
- فـي ضـوء جهـود بنك الكويت المركزي للاسـتفادة مـن ثورة التقنيـات المالية الحديثـة لتمكين القطـاع المصرفي والمالي مـن تطويـر أعمالـه وتنمية الابتكار، فقد تم دراسـة ومراجعة أكثر مـن 315 طلب من القطاع المصرفـي والمالي لتفعيل **خدماتهـم ومنتجاتهـم**، والتـي من بينهـا الخدمـات الإلكترونية وذلك بهـدف تلبيـة احتياجات العمـلاء وتوقعاتهم وتحقيق قيمـة مضافة لهم.

- انطلاقًا من استراتيجية التحول الرقمي لدى بنك الكويت المركزي، تم إطلاق تدريجي **للبوابة الرقمية الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات** من قبل القطاع المصرفي والتي ستساهم في تقليل المعاملات الورقية وتسهيل استيفاء المتطلبات وتسريع الإجراءات مما سينتج عنه تعزيز القدرة على اتخاذ القرار.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/12/7 تعميمًا إلى جميع الجهات الخاضعة لرقابته بشأن الاعتداد **بالبطاقة المدنية الرقمية** الصادرة من خلال تطبيق «هويتي».
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/9/14 تعميمًا إلى كافة البنوك الكويتية بشأن انتهاء التعامل عالميًا بسعر الفائدة المرجعي USD LIBOR والليبور المركب.

2. نظم المدفوعات والابتكار:

- وفي مجال دعم وتشجيع الابتكار، أنشأ بنك الكويت المركزي خلال العام 2023 **مركز الابتكار** «**وُلوج**» والذي يهدف إلى تحفيز أصحاب الأفكار المبتكرة على تقديم المقترحات والأفكار في جوانب الإبداع والابتكار والتطوير، وذلك للوصول إلى حلول مبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشرافية والتنظيمية من خلال تقديم بيئة تفاعلية لتطوير واختبار المنتجات والخدمات المبتكرة.
- وفي مجال **المدفوعات الإلكترونية**، أصدر البنك المركزي بتاريخ 2023/5/14 تعليمات **تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال** والتي حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقًا لخمس أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، كما تضمنت المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها، وذلك في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت، كما أنها تفتح المجال لتقديم خدمات الدفع الآجل Buy Now Pay Later (BNPL) وذلك ضمن إطار رقابي وتنظيمي يحدد التدابير اللازمة لحماية حقوق العملاء.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/5/28 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية الكبيرة بشأن ضوابط خدمة الدفع الآجل حول خطة عمل تتضمن تدابير حماية حقوق العملاء وآلية حل النزاع واسترجاع المشتريات وفقًا للتعليمات والضوابط الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن تعليمات الحد الأدنى لمتطلبات الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بشأن تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني وتطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بخطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والتعافي من الكوارث.

- تم إصـدار تعميـم بتاريـخ 2023/7/5 إلـى جميـع مقدمـي خدمـات الدفـع الإلكترونـي ومقدمي خدمـات النقود الإلكترونيـة بشـأن قواعد وإجراءات ممارسـة النشـاط خارج دولة الكويت بشـأن إصدار تعليمات تنظيـم أعمال الدفع الإلكترونـي للأمـوال، والتـي تنـص فـي المادة (26) بأنـه يحظـر على مقدمـي خدمات النشـاط فتح فرع أو شـركة تابعـة خـارج دولة الكويت أو الشـروع باتخاذ أي إجراءات بهـذا الخصوص قبل الحصول على الموافقة الكتابية المسـبقة مـن البنـك المركزي وفقـاً للتعليمات التـي يصدرها البنك بهذا الشـأن.

3. مكافحة عمليات الاحتيال الإلكتروني:

- تم إصـدار تعميـم بتاريـخ 2023/4/5 بشـأن **روابـط الدفـع الإلكتروني للأفراد** التـي تناولـت أهمية تضمين بيانـات كشـف الحسـاب المصرفي وإيضاح الاسـم الكامل لمنشـئ الرابط والغـرض من الدفع وصلاحيـة الرابط (24 سـاعة)، كمـا تم وضع سـقف للحدود اليومية/الشـهرية للعمليات تتناسـب مع درجـة المخاطر المرتبطـة بالعملاء.
- تم إصـدار تعميـم بتاريـخ 2023/9/18 بشـأن إجـراءات **حمايـة العملاء مـن الاحتيـال الإلكتروني** والذي تضمـن عديـدًا مـن الضوابط الأمنيـة وأنظمـة لمكافحة عمليـات الاحتيال.

4. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- تم إصـدار تعميـم بتاريـخ 2023/7/5 إلـى جميـع مقدمـي خدمـات الدفـع الإلكترونـي ومقدمي خدمـات النقود الإلكترونيـة بشـأن تعليمـات مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب بأنـه يتعين على مقدمي خدمات النشـاط الالتزام بمتطلبـات مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب التـي تضمنتها متطلبات أحـكام القانون رقم 106 لسـنة 2013 لمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب واللائحـة التنفيذيـة وكافـة القـرارات ذات الصلـة، وما ورد مـن متطلبات تضمنتهـا المعاييـر الدوليـة الصادرة عـن مجموعة العمـل المالـي (FATF)، وأي تعليمات صادرة عـن البنك المركزي أو جهـات الرقابـة ذات الصلة.
- وفـي مجال **مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب**، فقـد قام بنك الكويـت المركزي بتحديث تعليمـات متطلبات مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب وذلـك حرصاً وسـعياً لمواكبـة متطلبـات التوصيـات والمعايير الصـادرة عن مجموعـة العمـل المالـي (FATF) وما تكشـف عبر المتابعـة التي قام بهـا بنك الكويـت المركزي مكتبيـاً وميدانياً.
- تم تقـديم ورشـة عمل حول متطلبات مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب وفق التعليمات الصـادرة عن بنك الكويت المركـزي إلـى موظفـي البنوك المحلية وشـركات الصرافـة بتاريخـي 20-2023/3/21 بمقر بنـك الكويت المركزي تناولـت آخر المسـتجدات في هـذا المجال، وللاسـتعداد لعملية التقييم علـى دولة الكويت.

- مشـاركة بنـك الكويـت المركـزي فـي **الفـرق الفنية التـي تشـكلها اللجنة الوطنيـة لمكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب**، وذلـك بشـأن كل من:

-**فريـق التقييم الوطني للمخاطر:** المشـاركة في تحديـث التقرير الوطني لتقييم المخاطر المتعلقة بغسـل الأموال وتمويـل الإرهـاب التـي تواجههـا دولة الكويـت، والاسـتراتيجية الوطنية لدولة الكويـت، وخطة العمـل القائمة على المخاطـر لـدى اللجنة الوطنية لمكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب.

-**الفريـق الوطنـي للتحضير لعمليـة التقييم المتبادل:** المشـاركة فـي اسـتيفاء المعلومات المتعلقة بالاسـتبيان المطلوب اسـتعدادًا لعملية تقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالتوصيات الأربعـين الصادرة عن مجموعة العمـل المالي (FATF).

- تم إصـدار تعميم بشـأن الالتـزام الفوري بتطبيق المتطلبات الـواردة باللائحة التنفيذية الخاصـة بتنفيذ قرارات مجلس الأمـن الصـادر بموجـب الفصـل السـابع من ميثـاق الأمم المتحـدة المتعلق بمكافحـة الإرهاب وتمويل انتشـار أسـلحة الدمار الشامل.

- تم إصـدار تعميـم بتاريخ 2023/7/17 بشـأن الإجراءات المطلوبة حيال التعامـلات المتعلقة **بالأصول الافتراضية** والـذي تضمـن الحظر المطلق لاسـتخدام الأصول الافتراضية كأداة أو وسـيلة دفع أو وسـيلة اسـتثمار أو الاعتراف بها كعملـة غيـر مركزيـة في دولة الكويت، كما أشـار التعميـم بعدم إصدار ترخيـص لتقديم خدمات الأصـول الافتراضية كعمـل تجاري فـي دولة الكويت، كذلـك تم الحظر المطلق لكافة أنشـطة التعدين.

5. أخرى:

- تم تطويـر «نظـام الشـيكات المرتجعـة والحسـابات المقفلـة لعدم كفاية الرصيد» في شـركة شـبكة الكويـت للمعلومات الائتمانيـة (Cinet) وتوجيـه البنـوك بتزويـد البيانـات لها.

- تم إصـدار تعميـم للبنـوك بتاريـخ 2023/4/3 بشـأن توجيههم نحو تقديم خطـط تدريبية لموظفـي البنوك وبرامج ونـدوات وورش عمـل حـول تعليمـات بنك الكويت المركزي بشـأن «قواعد ونظـم الحوكمة» و«التمويل المسـتدام».

- تم إصـدار تعميـم بتاريـخ 2023/8/3 بشـأن تقديم خطة لتأهيل الموظفـين الكويتيين والذين يمكـن اعتبارهم صفًا ثانيًا للقيام بمهام وظيفة المرشـح لشـغل أي منصـب التنفيذي.

- تم توقيـع **مذكـرة تفاهم** بـين بنك الكويت المركزي ومصـرف البحرين المركزي بتاريـخ 2023/8/7 وذلك في إطار تعزيز التعاون والتنسـيق بين الجانبين.

- تم توقيـع **مذكـرة تفاهم** بين بنك الكويت المركزي وهيئة تشـجيع الاسـتثمار المباشـر بتاريـخ 2023/5/15 وذلك بهـدف تحديد أطر التنسـيق بين الجانبين.

3

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

ارتفاع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية **%3.8** في نهاية عام 2023

جانب الموجودات

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص **%2.4**

انخفاض مطالب البنوك المحلية على الحكومة **%16.4**

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي **%3.3**

جانب المطلوبات

ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية **%1.2**

ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية **%37.2**

أسفرت حركة الأموال في البنوك المحلية خلال عام 2023 عن فائض صافٍ بلغت قيمته نحو **1.9** مليار دينار حيث:

توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بقيمة **3.6** مليار دينار

استخدمت البنوك المحلية تلك الموارد في عملياتها المحلية البالغة نحو **1.7** مليار دينار

هيكل الجهاز المصرفي والمالي
Banking and Financial System Structure
December 2023 ديسمبر

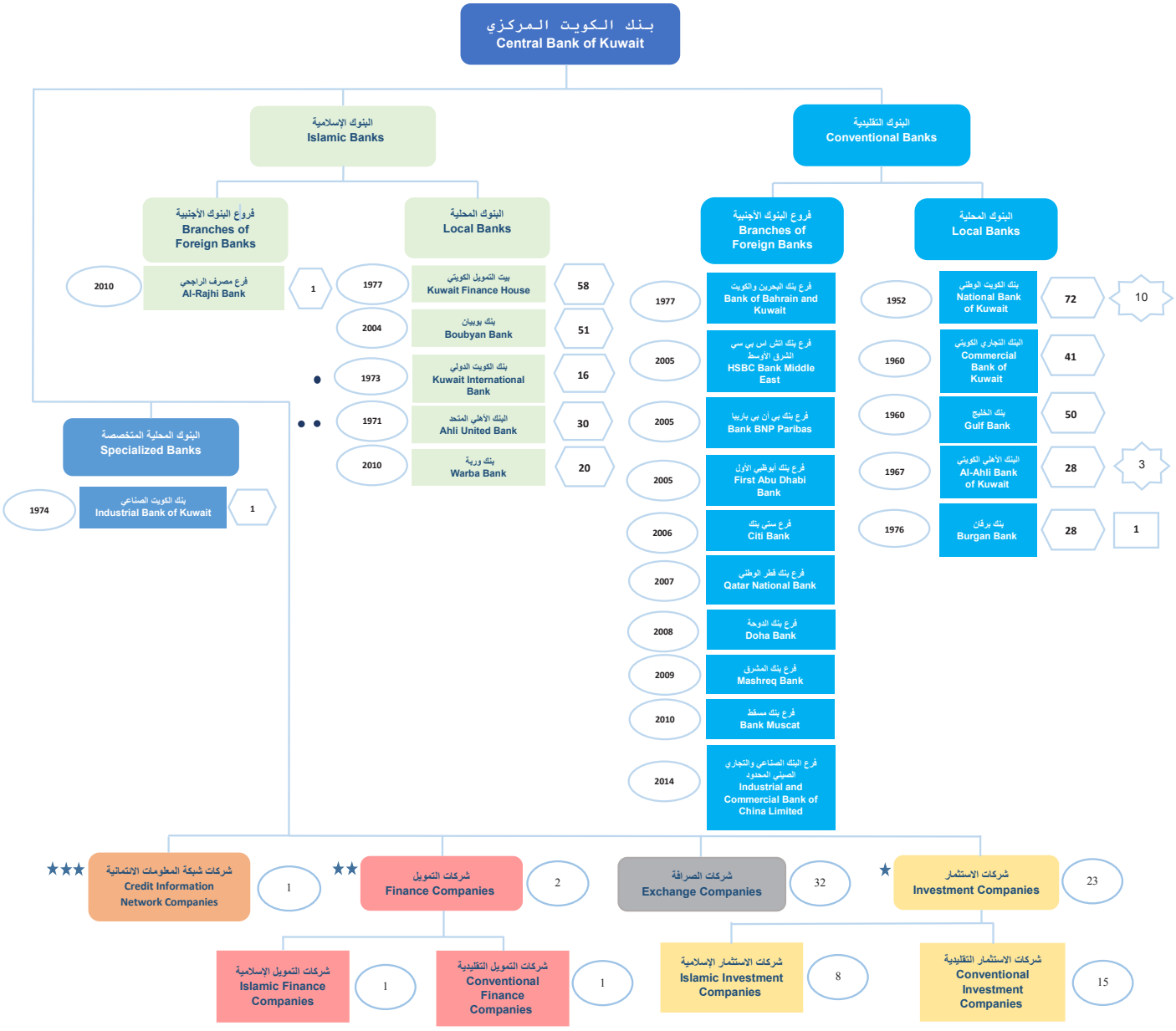

عدد فروع البنوك المحلية العاملة داخل دولة الكويت (باستثناء المراكز الرئيسية)
Number of operating local bank branches in the state of Kuwait (excluding head offices).

عدد الشركات العاملة والمسجلة لدى بنك الكويت المركزي
Number of operating companies registered at the Central Bank of Kuwait

عدد مكاتب التمثيل في الخارج
Number of representative offices abroad

عدد فروع البنك في الخارج
Number of Branches abroad

سنة التأسيس للبنوك المحلية، وتاريخ القيد في سجلات البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي لفروع البنوك الأجنبية.
Year of incorporation for the Local Banks and the date of entry in the local banks' records at the CBK for the Branches of Foreign Banks.

★ بدأت هيئة أسواق المال بنشر بيانات شركات الاستثمار المحلية ابتداءً من يناير 2023.
The capital Market Authority has started publishing the local investment companies' data starting from January 2023.

★★ شركات التمويل (ابتداء من ديسمبر 2013)
Finance Companies (as of December 2013)

★★★ شركات شبكة المعلومات الائتمانية (ابتداء من يناير 2022)
Credit Information Network Companies (as of January 2022)

● البنك العقاري الكويتي تحول الي بنك إسلامي في يوليو 2007 تحت مسمى بنك الكويت الدولي.
The Kuwait Real Estate Bank has transformed into an Islamic bank in July 2007 under the name of the Kuwait International Bank.

●● بنك الكويت والشرق الأوسط تحول الى بنك إسلامي في مارس 2010 تحت مسمى البنك الأهلي المتحد.
The Bank of Kuwait and the Middle East has transformed in March 2010 into an Islamic bank under the name of the Ahli United Bank.

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

مقدمة

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام 2023 بعض أبرز المؤشرات المالية المجمعة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، وإسلامية، ومتخصصه، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 77 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2023، وتشمل 22 بنكًا محليًا منها 5 بنوك تقليدية و 5 بنوك إسلامية، وبنكًا واحدًا متخصصًا، و11 فرعًا لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و23 شركة استثمار (منها 8 شركات تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (واحدة منها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و32 شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل إلى هيئة أسواق المال اعتبارًا من 13 سبتمبر 2011.

أولاً: إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

(نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

بلغ إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي في نهاية عام 2023 نحو 87666.8 مليون دينار، مقابل نحو 84486.2 مليونًا في نهاية العام السابق، محققًا بذلك نموًا بمعدل 3.8% وبقيمة 3180.6 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بنمو معدله 9.7% وقيمته 7457.0 مليونًا خلال عام 2022.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي كما في نهاية عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، يمكن الإشارة إلى العوامل والتطورات التالية:

الموجودات المحلية:

يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساسًا، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي وذلك على النحو التالي:

1. المطالب على القطاع الخاص: ارتفعت أرصدة هذه المطالب بنحو 1061.2 مليون دينار وبنسبة 2.4% لتصل في نهاية عام 2023 إلى نحو 45170.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 44108.8 ملايين دينار في نهاية العام السابق. وجاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو 774.0 مليون دينار وبنسبة 1.8%، والارتفاع في الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 287.2 مليون دينار وبنسبة 14.4%.

رسم بياني (1-3)
موجودات البنوك المحلية

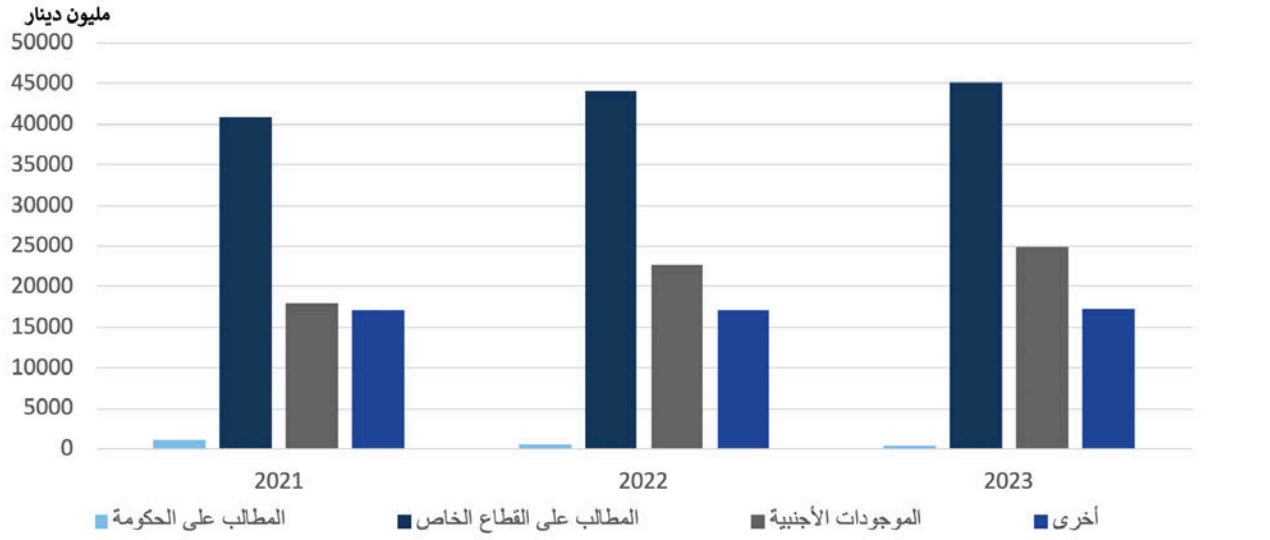

المصدر: بنك الكويت المركزي .

2. المطالب على الحكومة: تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة انخفاضًا ليصل إلى نحو 436.7 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 522.4 مليونًا في نهاية العام السابق، مسجلًا بذلك انخفاضًا قيمته 85.7 مليون دينار ونسبته 16.4%، وجاء هذا الانخفاض مع توقف بنك الكويت المركزي عن طرح إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام بتاريخ 2017/10/4، مع تسديد الإصدارات المستحقة وعدم تجديدها.

3. المطالب على بنك الكويت المركزي: تشمل تلك المطالب كلًّا من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام 2023 بما قيمته نحو 244.1 مليون دينار ونسبته 3.3%، من نحو 7469.7 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 7713.8 مليونًا في نهاية عام 2023.

جدول (24)
إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الموجودات)*
(مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية العام		التغير	
	2022	2023	القيمة	(%)
المطالب على بنك الكويت المركزي	**7469.7**	**7713.8**	**244.1**	**3.3**
ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي	1380.4	1350.3	30.1-	2.2-
ودائع تحت الطلب	2375.6	2685.8	310.2	13.1
سندات بنك الكويت المركزي	3384.1	3318.6	65.4-	1.9-
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**1867.9**	**1708.3**	**159.6-**	**8.5-**
المطالب على الحكومة:	**522.4**	**436.7**	**85.7-**	**16.4-**
سندات الخزانة	522.4	436.7	85.7-	16.4-
المطالب على المؤسسات العامة	3595.8	3729.7	133.9	3.7
المطالب على القطاع الخاص:	**44108.8**	**45170.0**	**1061.2**	**2.4**
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	42118.4	42892.4	774.0	1.8
استثمارات محلية أخرى	1990.4	2277.6	287.2	14.4
قروض للبنوك	**1170.4**	**1078.8**	**91.7-**	**7.8-**
الموجودات الأجنبية:	**22749.6**	**24861.0**	**2111.4**	**9.3**
ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية	6614.0	6826.8	212.8	3.2
استثمارات أجنبية	9097.9	10455.6	1357.7	14.9
تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين	126.1	106.4	19.7-	15.6-
تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين	3267.3	3527.7	260.3	8.0
موجودات أخرى	**3001.6**	**2968.6**	**33.0-**	**1.1-**
الموجودات	**84486.2**	**87666.8**	**3180.6**	**3.8**
عدد البنوك	**22**	**22**		

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتّى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتعتبر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيمن تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي خلال عامي 2022 و2023، وذلك على النحو التالي:

1. ودائع القطاع الخاص (المقيم): ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2023 لتصل إلى نحو 37343.2 مليون دينار، مقابل نحو 36914.0 مليونًا في نهاية العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 429.2 مليون دينار ونسبته 1.2%. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 393.6 مليون دينار أو بنسبة 1.1%، وارتفاع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل 35.6 مليون دينار أو بنسبة 2.0%.

رسم بياني (2-3)
مطلوبات البنوك المحلية

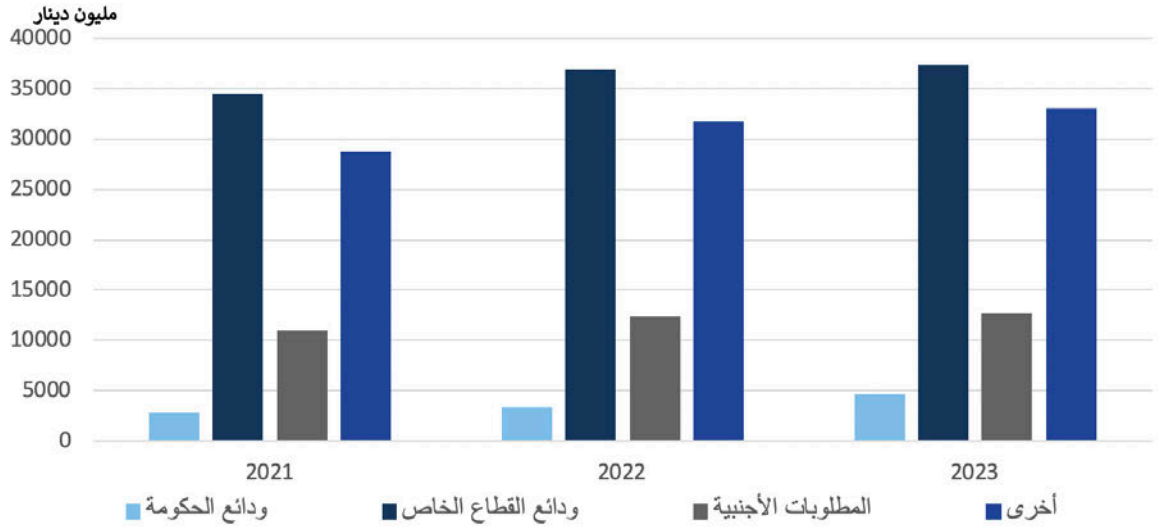

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. ودائع الحكومة: ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو 4631.2 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 3375.7 مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو 1255.5 مليون دينار ونسبته نحو 37.2%.

3. حقوق المساهمين: ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو 18.6 مليون دينار وبنسبة 0.1%، وذلك من نحو 14374.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 14392.7 مليونًا في نهاية عام 2023.

جدول (25)
إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (المطلوبات)*
(مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية عام 2022	الأرصدة في نهاية عام 2023	التغير (القيمة)	التغير (%)
ودائع القطاع الخاص:	36914.0	37343.2	429.2	1.2
الودائع بالدينار الكويتي	35139.3	35532.9	393.6	1.1
الودائع بالعملات الأجنبية	1774.7	1810.3	35.6	2.0
ودائع الحكومة	**3375.7**	**4631.2**	**1255.5**	**37.2**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	**2281.3**	**2019.4**	**261.9-**	**11.5-**
حقوق المساهمين	**14374.2**	**14392.7**	**18.6**	**0.1**
ودائع مؤسسات عامة	**6620.4**	**6753.0**	**132.6**	**2.00**
قروض من البنوك	**546.8**	**711.8**	**165.1**	**30.19**
المطلوبات الأجنبية:	12395.4	12650.6	255.2	2.1
ومنها: ودائع من بنوك أجنبية	5041.7	5114.0	72.3	1.4
ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية	4308.7	4279.4	29.3-	0.7-
مطلوبات أخرى	7978.6	9164.9	1186.3	14.9
المطلوبات	**84486.2**	**87666.8**	**3180.6**	**3.8**
عدد البنوك	**22**	**22**		

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

صافي الموجودات الأجنبية على مستوى النشاط المحلي:

تتعامـل البنـوك المحليـة مـع العالم الخارجي عبـر الكيانـات المصرفية والماليـة وغيرها من الوحـدات والأفراد غير المقيـمين، وتنـدرج ضمـن هـذه المعـاملات جميـع العمليات التي تجـري في مجـال التوظيفـات المالية فـي الخارج **(حيـازة اسـتثمارات أجنبيـة ومنح ائتمـان لغير المقيـمين)**، بالإضافـة إلـى عمليـات التمويل مـن العالم الخارجـي **(المـوارد الماليـة)** والتي تتمثل في الحصـول على ودائع القطـاع الخاص غير المقيم. ويمكـن إلقاء مزيد مـن الضـوء على أبـرز التطـورات بذلك الشـأن، على النحـو التالي:

1.الموجـودات الأجنبيـة: ارتفعت أرصـدة إجمالي الموجـودات الأجنبية للبنـوك المحلية خلال عـام 2023 بما قيمتـه 2111.4 مليـون دينـار ونسـبته 9.3% لتصـل إلـى نحـو 24861.0 مليـون دينار فـي نهاية ذلـك العام، مقارنـةً بنحـو 22749.6 مليونًا في نهاية عام 2022. وتُشـكّل الموجودات الأجنبية نحـو 28.4% من إجمالي الموجـودات فـي نهاية عـام 2023 مقارنةً بنحـو 26.9% في نهاية العام السـابق.

2.المطلوبـات الأجنبيـة: ارتفعـت أرصـدة إجمالـي المطلوبـات الأجنبية علـى البنـوك المحلية لتصـل إلى نحو 12650.6 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 2023 مقابـل نحـو 12395.4 مليونًـا فـي نهايـة عـام 2022، أي بارتفـاع قيمتـه 255.2 مليونًـا ونسـبته نحـو 2.1%. وتُشـكّل المطلوبـات الأجنبية نحـو 14.4% من إجمالي المطلوبـات فـي نهايـة عـام 2023 مقارنةً بنحـو 14.7% فـي نهاية العام السـابق.

3.صافـي الموجـودات الأجنبيـة: بناءً علـى تطورات بنـدي إجمالي الموجـودات الأجنبيـة وإجمالـي المطلوبات الأجنبيـة المذكـورة آنفًا، ارتفع رصيـد صافي الموجودات الأجنبية للبنـوك المحلية بما يُعـادل 1856.2 مليون دينار وبنسـبة 17.9% فـي نهايـة عـام 2023 مقارنةً مـع نهاية العام السـابق.

الحسابات النظامية:

الحسـابات النظاميـة هـي بنـود خـارج الميزانية (وتسـمى أحيانًـا بالحسـابات المتقابلة) علـى جانبـي الموجودات والمطلوبـات، وهـي علـى جانـب الموجـودات تشـكّل أصـولاً عرضية، أي غيـر متحققـة في تاريـخ الميزانية، سـواءً لحسـاب البنـوك ذاتها أو لحسـاب الغيـر من عملائها، ويمكـن لهذه الأصـول العرضية أن تتحول إلـى أصول فعلية فـي المسـتقبل إذا تحققت شـروط التحوّل، ويقابل هذه الحسـابات علـى جانب المطلوبات التزامـات عرضية للبنوك تجـاه الغيـر، والتـي قـد تتحوّل بدورهـا في المسـتقبل إلى التزامـات فعلية فـور تحقق شـروط تحوُّلها.

وتتكون الحسـابات النظامية أساسًـا من تسـهيلات غير نقدية تقدمهـا البنوك المحلية لعملائهـا، والتي تُصنَّف على اخـتلاف أنواعهـا ضمـن ثلاثة بنود رئيسـية خـارج إجمالـي الميزانية للبنوك المحلية على مسـتوى النشـاط المحلي، وهـي الاعتمـادات المسـتندية (أو مـا يُعـرَف بخطابـات الاعتماد)، والكفـالات المصرفيـة (أو ما يُعـرَف بخطابات الضمـان)، والقبـولات المصرفيـة. وقـد بلغـت قيمـة أرصدة الحسـابات النظاميـة لدى البنـوك المحلية فـي نهاية

عـام 2023 نحـو 31993.9 مليـون دينـار، مقابل نحـو 35404.7 ملايين دينار في نهاية العام السـابق، أي بانخفـاض قيمتـه 3410.8 ملايين ونسـبته 9.6%، وبلغت نسـبة أرصدة تلك الحسـابات إلى إجمالـي الميزانية للبنـوك المحليـة على مسـتوى النشـاط المحلي نحـو 36.5% فـي نهاية عـام 2023 مقابـل 41.9% في نهاية عام 2022.

جدول (26)
إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الحسابات النظامية) *
(مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية عام 2022	الأرصدة في نهاية عام 2023	التغير (القيمة)	التغير (%)
حسابات نظامية ومنها:	**35404.7**	**31993.9**	**3410.8-**	**9.6-**
كفالات مصرفية	31212.1	30178.5	1033.6-	3.3-
اعتمادات مستندية	2539.8	1108.1	1431.7-	56.4-
قبولات مصرفية	1652.7	707.3	945.5-	57.2-
عدد البنوك	**22**	**22**		

المصدر: بنك الكويت المركزي
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

التدفقات المالية:

يمكـن مـن خلال متابعة التطـورات في اتجاه وقيمة التدفقـات المالية الناجمة عن حركة الأمـوال في البنوك المحلية – سـواءً فـي إطار عملياتهـا المحلية أو معاملاتها مع الخارج – معرفة انعكاسـاتها على الأوضـاع المالية لتلك البنوك فـي نهايـة عام 2023، وتفسـير علاقـة التفاعل فيمـا بين حركة الأموال فـي كلٍ من العمليات المحليـة والعمليات الأجنبيـة للبنـوك المحلية. وفيما يلي نتنـاول أبرز تلك التطورات علـى النحو التالي:

1. مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتـي مصـادر الأمـوال مـن العمليـات المحلية مـن أي زيـادة فـي عناصـر المطلوبـات و/أو أي تراجع فـي عناصر الموجـودات. وتُحسَـب قيمـة هذه المصـادر بمقـدار التغير الذي يطـرأ على أرصـدة عناصر المطلوبـات والموجودات فـي نهايـة فترتـي المقارنة، لتعبِّـر عن خلاصة التدفقـات المالية خلال الفتـرة بين التاريخين المذكوريـن. وخلال عام 2023 توافـرت للبنـوك المحليـة موارد ماليـة إجمالية مـن عملياتها المحلية بلغـت قيمتها نحـو 3557.2 مليون دينـار، مقارنـةً بنحـو 8161.7 مليونًا خلال العام السـابق.

وجـاء الجانـب الأكبـر من هذه الموارد الماليـة المحلية المحققة خلال عـام 2023 (ما قيمته نحـو 3187.3 مليون دينـار ونسـبته 89.6% مـن مجمـوع المـوارد الماليـة المحليـة) عـن طريق الزيـادة في بعـض عناصـر المطلوبات المحليـة، فـي حين جـاء الباقـي مـن تلـك المـوارد (والبالـغ 370.0 مليون دينـار ونسـبته 10.4% مـن مجموع المـوارد المحليـة) مـن خلال النقص فـي بعض عناصـر الموجـودات المحلية.

2. استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثَّل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين، وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحقَّقة من عملياتها المحلية خلال عام 2023 لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 1439.2 مليون دينار (84.6% من مجموع الاستخدامات المحلية)، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 261.9 مليون دينار (15.4% من مجموع الاستخدامات المحلية).

جدول (27)
خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2022 و2023
(مليون دينار)

البيان	قيمة التدفق 2022	النسبة للمجموع (%) 2022	قيمة التدفق 2023	النسبة للمجموع (%) 2023
أولاً – العمليات المحلية:				
1 – مجموع مصادر الأموال:	**8161.7**	**100.0**	**3557.2**	**100.0**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	**7205.3**	**88.3**	**3187.3**	**89.6**
ودائع القطاع الخاص	2443.7	29.9	429.2	12.1
ودائع الحكومة	548.5	6.7	1255.5	35.3
ودائع مؤسسات عامة	-	-	132.6	3.7
حقوق المساهمين	3305.8	40.5	18.6	0.5
مطلوبات أخرى	727.0	8.9	1186.3	33.3
قروض من البنوك	180.3	2.2	165.1	4.6
*** من النقص في الموجودات:**	**956.3**	**11.7**	**370.0**	**10.4**
المطالب على بنك الكويت المركزي	42.2	0.5	-	-
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	211.8	2.6	159.6	4.5
المطالب على الحكومة:	615.1	7.5	85.7	2.4
موجودات أخرى	-	-	33.0	0.9
قروض للبنوك	87.3	1.1	91.7	2.6
2 – مجموع استخدامات الأموال:	**4687.4**	**100.0**	**1701.1**	**100.0**
*** في تخفيض المطلوبات:**	**1144.3**	**24.4**	**261.9**	**15.4**
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	500.1	10.7	261.9	15.4
ودائع مؤسسات عامة	644.2	13.7	0.0	0.0
*** في زيادة الموجودات:**	**3543.1**	**75.6**	**1439.2**	**84.6**
المطالب على بنك الكويت المركزي	-	-	244.1	14.3
المطالب على المؤسسات العامة	84.4	1.8	133.9	7.9
المطالب على القطاع الخاص	3250.2	69.3	1061.2	62.4
موجودات أخرى	208.5	4.4	-	-
فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	**3474.3**	**-**	**1856.2**	**-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (27)
خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2022 و2023
(مليون دينار)

البيـان	قيمة التدفق 2022	النسبة للمجموع (%) 2022	قيمة التدفق 2023	النسبة للمجموع (%) 2023
ثانياً – العمليات الأجنبية:				
1 – مجموع مصادر الأموال:	**1489.0**	**100.0**	**321.9**	**100.0**
*** من الزيادة في المطلوبات:**	**1489.0**	**100.0**	**302.1**	**93.9**
ودائع غير المقيمين (البنوك)	1100.7	73.9	72.3	22.5
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	-	-	-	-
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	-	-	-	-
قروض من البنوك الأجنبية	388.2	26.1	229.8	71.4
*** من النقص في الموجودات:**	**0.0**	**0.0**	**19.7**	**6.1**
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	-	-	-	-
قروض للبنوك الأجنبية	-	-	-	-
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار	-	-	19.7	6.1
2 – مجموع استخدامات الأموال:	**4963.3**	**100.0**	**2178.0**	**100.0**
*** في تخفيض المطلوبات:**	**93.0**	**1.9**	**46.9**	**2.2**
ودائع غير المقيمين (غير البنوك)	75.9	1.5	29.3	1.4
ودائع غير المقيمين (البنوك)	-	-	-	-
مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)	17.1	0.3	17.6	0.8
*** في زيادة الموجودات:**	**4870.3**	**98.1**	**2131.1**	**97.8**
استثمارات أجنبية	3719.9	74.9	1357.7	62.3
ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية	31.0	0.6	212.8	9.8
تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية	316.9	6.4	260.3	12.0
تسهيلات لغير المقيمين بالدينار	33.3	0.7	-	-
قروض للبنوك الأجنبية	466.3	9.4	77.2	3.5
موجودات أجنبية أخرى	302.9	6.1	223.1	10.2
فائض(+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات	**-3474.3**	**-**	**-1856.2**	**-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام 2023 عن فائض صافٍ بلغت قيمته نحو 1856.2 مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعها 3557.2 مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها 1701.1 مليون دينار، وقد تم استخدام هذا الفائض لتغطية العجز في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، **وبما يُشير إلى أن ثَمة تدفقًا ماليًا صافيًا قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (1856.2 مليون دينار).**

4.التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققـت البنـوك المحليـة مـوارد ماليـة إجمالية مـن عملياتها الأجنبيـة خلال عـام 2023 بلغت قيمتهـا ما يعادل 321.9 مليـون دينـار، وجـاءت معظـم المـوارد المحققة عـن طريق الزيـادة في بعض عناصـر المطلوبـات الأجنبية (والبالـغ نحـو 302.1 مليـون دينـار ونسـبته 93.9% من مجمـوع الموارد الماليـة الأجنبية)، أمـا الباقي من تلك المـوارد فقـد جـاء مـن خلال خفض في بعـض عناصر الموجـودات الأجنبيـة (والبالغ نحـو 19.7 مليـون دينار أو 6.1% مـن مجمـوع المـوارد الأجنبية). وبلغـت قيمة توظيفات البنـوك المحلية للأموال في عملياتهـا الأجنبية خلال عـام 2023 مـا يُعـادل 2178.0 مليـون دينار، اسـتُخدِمَت في زيـادة عناصر الموجـودات الأجنبيـة (بما قيمته نحـو 2131.1 مليـون دينـار أو 97.8% مـن مجموع الاسـتخدامات الماليـة الأجنبية)، ونتج عن ذلـك عجز صافٍ بلغـت قيمتـه مـا يعـادل 1856.2 مليـون دينـار في المـوارد الماليـة من المصـادر الأجنبيـة، وقد تمـت تغطية هذا العجـز مـن الفائـض في الموارد المالية المشـار إليـه آنفًا والناجـم عن العمليـات المحلية وبذات القيمـة (1856.2 مليون دينار).

ثانيًا: الميزانية المجمَّعة لشركات الصرافة المحلية

تُشـير البيانـات المتوافـرة لمجمـوع شـركات الصرافة المحلية المسـجَّلة لـدى بنك الكويـت المركزي وتخضـع لرقابته (32 شـركة) فـي نهايـة عـام 2023 إلـى أن إجمالـي الميزانيـة المجمَّعـة لتلك الشـركات قد بلغ نحـو 298.1 مليـون دينـار فـي نهايـة ذلـك العـام، بارتفـاع قيمتـه 14.8 مليـون دينـار ونسـبته 5.2% عـن مسـتواه البالـغ 283.3 مليونًـا فـي نهايـة العام السـابق. وجاء هذا الارتفاع كانعـكاس لعدة تطورات في كل مـن جانبي الموجودات والمطلوبـات، والتـي يُمكـن تناولها على النحـو التالي:

الموجودات:

1. ارتفعـت قيمـة الاسـتثمارات الماليـة والعقاريـة لشـركات الصرافة بنحـو 7.4 آلاف دينار لتصل إلـى نحو 9.8 ملايين دينـار فـي نهايـة عـام 2023 مقارنـةً بنحـو 2.4 مليونًـا في نهاية عـام 2022.

2. ارتفعـت الموجـودات السـائلة فـي صـورة أرصدة النقـد والموجـودات النقدية بنحـو 9.8 ملايين دينار وبنسـبة 26.8% (مـن نحـو 36.5 مليـون دينـار فـي نهايـة عـام 2022 إلـى نحـو 46.3 مليونًـا فـي نهايـة عـام 2023).

3. ارتفعـت مطالـب شـركات الصرافة على المؤسسـات المالية بنحـو 6.8 ملايين دينار وبنسـبة 7.6% لتصل إلى نحـو 95.9 مليـون دينـار في نهاية عـام 2023 مقابـل نحو 89.1 مليونًـا في نهاية العام السـابق.

4. انخفضـت أرصـدة الموجـودات الأجنبية لشـركات الصرافة بنحـو 20.1 مليون دينار وبنسـبة 23.9% لتصل إلـى نحـو 64.1 مليـون دينار في نهايـة عـام 2023 مقارنةً بنحـو 84.3 مليونًا في نهايـة عام 2022.

المطلوبات:

1. ارتفعت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو 1.7 مليون دينار وبنسبة 17.5% (من نحو 10.0 ملايين دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 11.7 مليوناً في نهاية عام 2023).

2. ارتفع رصيد حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو 13.2 مليون دينار وبنسبة 8.5% (من نحو 156.0 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 169.0 مليونًا في نهاية عام 2023).

3. انخفاض المطلوبات الأخرى بنحو 9.7 ملايين دينار وبنسبة 8.7% (من نحو 110.9 ملايين دينار في عام 2022 إلى نحو 101.2 مليوناً في نهاية عام 2023).

جدول (28)
الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية
(مليون دينار)

البنود	الأرصدة في نهاية عام 2022	الأرصدة في نهاية عام 2023	التغير (القيمة)	التغير (%)
الموجودات				
نقد وموجودات نقدية	36.5	46.3	9.8	26.8
مطالب على مؤسسات مالية	89.1	95.9	6.8	7.6
إجمالي الذمم المدينة	3.7	5.3	1.7	45.3
استثمارات مالية وعقارية	2.4	9.8	7.4	313.8
موجودات ثابتة	29.9	35.1	5.2	17.4
موجودات أجنبية	84.3	64.1	20.1-	23.9-
الموجودات الأخرى	37.4	41.5	4.1	10.9
الموجودات = المطلوبات	**283.3**	**298.1**	**14.8**	**5.2**
المطلوبات				
حقوق الشركاء ونتائج الفترة	156.0	169.2	13.2	8.5
مطلوبات لمؤسسات مالية	10.0	11.7	1.7	17.5
أجمالي الذمم الدائنة	5.8	14.3	8.5	145.1
مطلوبات أجنبية	0.6	1.8	1.1	180.0
مطلوبات أخرى	110.9	101.2	9.7-	8.7-
حسابات نظامية	**0.9**	**0.9**	**0.0**	**1.7-**
نتائج الفترة (صافي الربح)	**43.1**	**25.3**	**17.8-**	**41.3-**
عدد الشركات	**32**	**32**	**0**	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدَل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنَّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو 79.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 84.2 مليونًا في نهاية عام 2023 (مسجلاً ارتفاعًا نسبته 6.3%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام 2023، تتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو 192.9 مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (بنحو 46.3 مليون دينار ونسبتها 24.0%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو 146.6 مليون دينار ونسبتها 76.0%)، وشهدت أغلب نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية انخفاضًا، وذلك نتيجةً لانخفاض صافي الربح بنحو 17.8 مليون دينار وبنسبة 41.3% ليصل إلى نحو 25.3 مليون دينار في عام 2023 مقابل نحو 43.1 مليونًا في عام 2022، وانخفضت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو 14.9% في عام 2023 مقابل نحو 27.6% في عام 2022، وانخفضت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو 8.5% في عام 2023 مقابل نحو 15.2% في العام السابق. في حين ارتفعت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو 55.1% في نهاية عام 2022 إلى نحو 56.7% في نهاية عام 2023. كما ارتفعت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو 54.9% في نهاية عام 2022 إلى نحو 56.6% في نهاية عام 2023.

CENTRAL BANK OF KUWAIT

4

المالية العامة

المالية العامة

الحساب الختامي 2023/22

الإيرادات العامة		المصروفات العامة		فائض الموازنة العامة للسنة المالية 2023/22
الإيرادات النفطية 26.7 مليار دينار + الإيرادات غير النفطية 2.1 مليار دينار = 28.8 مليار دينار	−	المصروفات الجارية 20.8 مليار دينار + المصروفات الرأسمالية 1.5 مليار دينار = 22.4 مليار دينار	=	6.4 مليار دينار

الموازنة العامة المقدرة للسنة المالية 2024/23

تقديرات الإيرادات العامة		اعتمادات المصروفات العامة	=	عجز الموازنة العامة
19.5 مليار دينار	−	26.3 مليار دينار		6.8 مليار دينار

المالية العامة

مقدمة

أكدت حكومة دولة الكويت التزامها بتطبيق الإصلاحات المالية واستكمال مشاريع البنية التحتية المرتبطة برؤية «كويت جديدة 2035»، حيث كشفت في يوليو 2023 عن تفاصيل خطة عمل طموحة مدتها 4 سنوات، وتتضمن الخطة ست ركائز رئيسية وأكثر من مئة مشروع، وتركز على الإصلاحات المالية والتنمية الاقتصادية والتنويع وإعادة هيكلة الوزارات الحكومية وتحقيق الرفاهية المستدامة. وتهدف الإصلاحات المالية إلى تعزيز الإدارة المالية الحصيفة والحفاظ على درجة أكبر من السيطرة على الإنفاق العام. وتشمل المقترحات زيادة الإيرادات العامة عن طريق مجموعة من الإصلاحات المالية كفرض الضرائب على الشركات، ومراجعة قيمة الرسوم والغرامات، وتعزيز نظام تحصيل الإيرادات العامة.

وفي هذا السياق، أصدرت وزارة المالية تعليمات للجهات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية وضبط النفقات لكبح جماح المصروفات الحكومية المفرطة، وتحسين الرقابة عليها وحل مشكلة الحسابات المؤجلة بصفة متكررة. وتشمل الإجراءات الجديدة ضرورة الحصول على موافقات مسبقة على كافة اللوائح المتعلقة بالإنفاق العام، وتفعيل شبكة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحصيل الرسوم والغرامات من مواطني دول المجلس، ووضع حد أقصى للدفعة المقدمة من العقود بنسبة 20% ووضع سقف بقيمة 75 ألف دينار على كافة التعاقدات ما لم تكن قد حصلت على موافقة مسبقة من إدارة الفتوى والتشريع. كما تم اقتراح إطار مالي متوسط الأجل (Medium-term Fiscal Framework) كجزء من خطة العمل سالفة الذكر بهدف تعزيز إدارة المالية العامة. وقد تشمل الفوائد الناجمة عن ذلك تحسين كفاءة الإنفاق العام، والقدرة على التنبؤ بتدفق الموارد، وزيادة الوعي بها، وتعزيز السبل التي تركز على المخرجات أو النتائج.

وكشفت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 عن تسجيل دولة الكويت فائضًا ماليًا للمرة الأولى منذ تسع سنوات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في إعادة تعبئة احتياطيات الدولة. إلا أنه من المتوقع أن تحقق الموازنة العامة في السنة المالية 2024/23 عجزًا ماليًا أكبر نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى جانب تزايد النفقات الجارية ووصولها لمستويات قياسية. وعلى الرغم من تعهد الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات المالية ومشاريع التنمية في خطة العمل الجديدة التي تمتد على مدار أربعة أعوام، إلا أن التنفيذ ما يزال يشكل تحديًا، في ظل استمرار المخاطر التي تهدد الاستدامة المالية.

وأدى الارتفـاع الحاد الـذي شـهدته أسـعار النفـط خلال عـام 2022 إلى تزايد إيـرادات النفط بشـكل ملحوظ، ممـا سـاهم في تسـجيل السـنة الماليـة 2023/22 لفائض اسـتثنائي بلغ نحـو 6.4 مليار دينـار (11.4% من النـاتج المحلـي الإجمالي لعام 2022) - وهو أول فائض تسـجله ميزانية دولة الكويت منـذ عام 2014 - مقارنة بالعجـز المُعـاد تقديـره بقيمـة 4.3 مليـار دينار في السـنة الماليـة 2022/21 (يُشـكّل نحـو 10.1% من الناتج المحلـي الإجمالـي لعام 2021) وبلغت قيمة متوسـط سـعر نفـط خام الكويـت التصديـري 97.1 دولارًا للبرميل، والـذي يُعـد أعلـى بكثيـر من سـعر التعـادل المالي المدرج فـي الموازنـة العامة بقيمـة 80 دولار للبرميـل، في حين ارتفـع إنتـاج النفط إلـى 2.7 مليون برميـل يوميًا مقابـل 2.5 مليون برميـل يوميًا في العام السـابق.

وفـي ذات الوقـت، انخفضـت الإيرادات غير النفطية بنسـبة 12.9% إلـى نحو 2.1 مليار دينـار ويعزى جانب منها إلـى توقـف تعويضـات حـرب الخليـج التي تسـددها الحكومـة العراقيـة لدولة الكويـت تحت إشـراف لجنة الأمم المتحـدة، مـع اسـتكمال تسـديد الدفعـة النهائيـة البالغة 600 مليـون دينار فـي أوائل عام 2022. وقد سـاهم ذلـك فـي التخفيـف من أثـر الإجـراءات الحكومية المتعلقـة برفع الضرائب والرسـوم غيـر النفطية (بمـا في ذلك ارتفـاع الرسـوم الجمركية) خلال العام بنسـبة 27.8% على أسـاس سـنوي، وذلك بعد أن قامـت الحكومة بزيادة رسـوم الخدمـات العامـة فـي إطار جهودهـا المسـتمرة لزيادة الإيـرادات غيـر النفطيـة. وعلى جانـب المصروفات العامـة، وصـل إجمالـي الإنفـاق الحكومي إلـى نحـو 22.4 مليار دينـار (بزيادة نسـبتها 2.6%، وذلـك في ظل انخفـاض الإنفـاق على الأجور والنفقـات الرأسـمالية والمزايا الاجتماعية التي تشـمل الدعـوم الحكومية).

وفي هذا السـياق، تجدر الإشـارة إلى أن إجمالي النفقات المسـجلة في الحسـاب الختامي للسـنة المالية السابقة أي السـنة الماليـة (2022/21) قـد تم تعديلهـا وزيادتهـا بمقدار 1.3 مليار دينـار وفقًا للقانون 47 لسـنة 2022 الـذي يسـمح بنقـل بعـض البنود إلى حسـابات السـنة الماليـة التالية. وقد يكـون ذلـك مرتبطًا بالإنفـاق الإضافي المتعلـق بصـرف مكافآت الصفـوف الأمامية في مواجهة الجائحـة والنفقات الطبية المتراكمة سـابقًا. إضافة لذلك، يعـزى انخفـاض فاتورة الدعـوم الحكومية إلى تقليص البنود الأخـرى المتعلقة بالرعاية الاجتماعيـة، وأبرزها نفقات الـعلاج فـي الخارج، علـى الرغـم مـن ارتفاع دعـم الطاقـة والوقود إلـى 1.97 مليـار دينـار نتيجة ارتفاع أسـعار النفـط إلا أنـه من المسـتبعد اسـتمرار هذا الاتجاه نظـراً لأن تقديرات الموازنـة العامة للسـنة المالية 2024/23 تتضمـن زيـادة في الدعـوم الحكومية، كما تجدر الإشـارة أيضًـا إلى انخفاض الإنفاق الرأسـمالي بنسـبة 20%، وذلـك بسـبب التأخير المسـتمر في تنفيذ المشـاريع التنموية.

ويتنـاول هـذا الجـزء من التقريـر الاقتصادي تطـورات الماليـة العامة لدولة الكويـت من خلال اسـتعراض تطورات الحسـاب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسـنة المالية 2023/22، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمـادات المصروفـات للموازنة العامة للـوزارات والإدارات الحكومية للسـنة المالية 2024/23.

الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22

1. الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصَّلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 28802.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 18614.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعًا ملحوظًا قيمته نحو 10187.5 مليون دينار ونسبته 54.7%. كما تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2023/22 بلغت نحو 51.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، في حين سجلت نسبة إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2022/21 نحو 43.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

وجاء الارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية محصلة للارتفاع في الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو 10496.0 مليون دينار ونسبته 64.7% لتصل إلى نحو 26713.0 مليونًا في السنة المالية 2023/22 مقارنةً بنحو 16217.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 308.5 ملايين دينار ونسبته 12.9% لتصل إلى نحو 2089.0 مليون دينار مقابل نحو 2397.5 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة من جهة أخرى.

جدول (29)
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	2022/21 الحساب الختامي		2023/22 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
إجمالي الإيرادات الفعلية:	**18614.5**	**100.0**	**28802.0**	**100.0**	**10187.5**	**54.7**
الإيرادات النفطية	16217.0	87.1	26713.0	92.7	10496.0	64.7
الإيرادات غير النفطية	2397.5	12.9	2089.0	7.3	308.5-	12.9-

المصدر: وزارة المالية.

وقد جاء ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجةً لارتفاع متوسط سعر برميل نفط خام الكويت التصديري خلال السنة المالية 2023/22 بنحو 17.29 دولارًا وبنسبة 21.7% ليصل إلى نحو 97.13 دولارًا للبرميل مقابل نحو 79.84 دولارًا للبرميل للسنة المالية السابقة، وكذلك ارتفاع متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية 2023/22 بنحو 207 آلاف برميل يوميًا وبنسبة 8.3% ليبلغ في المتوسط نحو 2.693 مليون برميل يوميًا خلال السنة المالية المذكورة.

رسم بياني (1-4)
تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية وسعر النفط

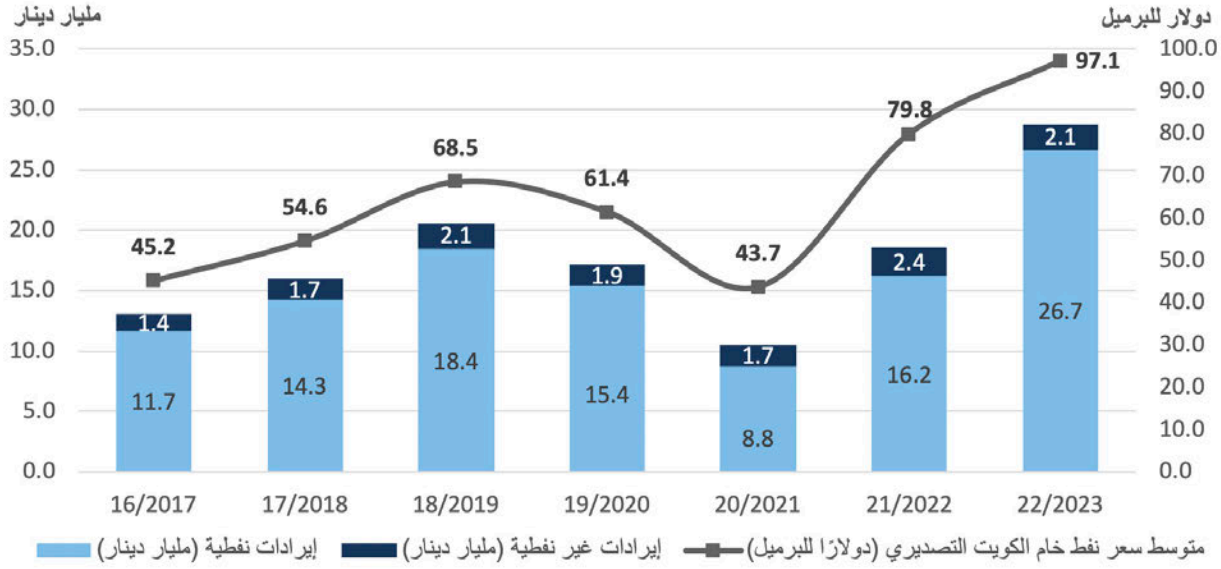

المصدر: وزارة المالية.

في حين جاء الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية 2023/22 أساسًا محصلة للانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصّلة ضمن الباب الخامس (إيرادات أخرى) بنحو 446.8 مليون دينار وبنسبة 24.5%، وذلك بسبب تراجع بند **تعويضات عن أضرار الممتلكات** ضمن الباب الخامس بنحو 594.6 مليون دينار وبنسبة 86.2% فيما بين فترتي المقارنة.

جدول (30)
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	2022/21 الحساب الختامي		2023/22 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
الإيرادات غير النفطية:	**2397.5**	**100**	**2089**	**100**	**308.5-**	**12.9-**
- الضرائب والرسوم، ومنها:	**462.4**	**19.3**	**581.5**	**27.8**	**119.1**	**25.8**
الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية	131.3	5.5	164.9	7.9	33.6	25.6
الضرائب على الملكية	24.2	1.0	21.4	1.0	2.8-	11.6-
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	306.9	12.8	395.2	18.9	88.3	28.8
- المساهمات الاجتماعية	**100.2**	**4.2**	**107.7**	**5.2**	**7.5**	**7.5**
- إيرادات أخرى، ومنها:	**1824.4**	**76.1**	**1377.6**	**65.9**	**446.8-**	**24.5-**
دخل ملكية	68.8	2.9	75.3	3.6	6.5	9.4
مبيعات السلع والخدمات	696	29.0	739.9	35.4	43.9	6.3
الغرامات والجزاءات والمصادرات	126.3	5.3	180.7	8.7	54.4	43.1
إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	933.3	38.9	381.7	18.3	551.6-	59.1-
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	**10.6**	**0.4**	**22.2**	**1.1**	**11.6**	**109.4**

المصدر: وزارة المالية.

2- المصروفات العامة

أظهـرت بيانات الحسـاب الختامي للسـنة المالية 2023/22 انخفـاض المصروفات العامة الفعلية بنحـو 585.9 مليون دينـار وبنسـبة 2.6% لتصـل إلـى نحـو 22369.2 مليـون دينار خلال السـنة المالية المذكـورة مقابل نحـو 22955.1 مليون ديـنار للسـنة الـماليـة السـابقـة. وتجـدر الإشـارة إلى أن قيمـة المصروفات العامـة الفعليـة خلال السنة الماليـة 2023/22 شـكّلت مـا نسـبته 95.1% مـن قيمـة اعتمـادات المصروفـات العامة لذات السـنة الماليـة المذكورة والبالغـة نحـو 23523.0 مليون دينار. كما تشـير البيانات إلى أن نسـبة إجمالـي المصروفات العامة خلال السـنة المالية 2023/22 إلـى النـاتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بلغت نحو 40.0%، في حين سـجلت نسـبة إجمالي المصروفات العامـة خلال السـنة الماليـة 2022/21 نحـو 53.7% مـن النـاتج المحلي الإجمالي لعـام 2021.

جدول (31)

المصروفات الفعلية للموازنة العامة

(مليون دينار)

البيان	2022/21 الحساب الختامي		2023/22 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
المصروفات العامة:	**22955.1**	**100.0**	**22369.2**	**100.0**	**585.9-**	**2.6-**
- تعويضات العاملين	8605.4	37.5	8502.4	38.0	103.0-	1.2-
- السلع والخدمات	3208.0	14.0	3831.7	17.1	623.7	19.4
- الإعانات	620.3	2.7	797.9	3.6	177.6	28.6
- المنح	5550.9	24.2	5627.4	25.2	76.5	1.4
- المنافع الاجتماعية	1744.2	7.6	681.1	3.0	1063.1-	61.0-
- مصروفات وتحويلات أخرى	1353.3	5.9	1388.9	6.2	35.6	2.6
- شراء الأصول غير المتداولة	1873.0	8.2	1539.8	6.9	333.2-	17.8-

المصدر: وزارة المالية.

ويعكـس ذلـك الانخفـاض فـي المصروفـات العامـة الفعليـة ضمـن الموازنـة العامـة للسـنة الماليـة 2023/22 من جهة انخفـاض المصروفـات الفعلية ضمن كل مـن الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 103.0 ملايين دينار وبنسـبة 1.2%، والبـاب السـابع (المنافـع الاجتماعيـة) بنحو 1063.1 مليون دينار وبنسـبة 61.0%، وباب شـراء الأصـول غير المتداولة (ضمـن المصروفـات الرأسـمالية) بنحـو 333.2 مليـون دينـار وبنسـبة 17.8%، ومـن جهة أخـرى الارتفـاع ضمن كل مـن البـاب الثاني (السـلع والخدمات) بنحو 623.7 مليون دينار وبنسـبة 19.4%، والبـاب الخامـس (الإعانات) بنحو 177.6 مليـون دينـار وبنسـبة 28.6%، والبـاب السـادس (المنـح) بنحـو 76.5 مليون دينار وبنسـبة 1.4%، والبـاب الثامـن (مصروفات وتحـويلات أخرى) بنحـو 35.6 مليون دينار وبنسـبة 2.6%.

والجديـر بالذكـر أن البـاب الأول **(تعويضـات العامـلين: ويشـمل الأجـور والرواتـب، مسـاهمات اجتماعيـة، وتعويضـات عامـلين)** مـن المصروفـات العامـة يسـتحوذ على أعلى نسـبة مـن إجمالـي المصروفـات العامـة تصل إلى نحـو 38.0%، فـي حين أن البـاب السـابع **(المنافـع الاجتماعية: وتشـمل منافـع الضمان الاجتماعـي ومنافع المسـاعدات الاجتماعيـة)** يسـتحوذ على أقل نسـبة من إجمالـي المصروفات العامـة بنحو 3.0% وذلك خلال السـنة الماليـة 2023/22.

مـن جهـة أخرى، وفيمـا يتعلق بالتصنيـف الاقتصادي للمصروفات العامة، فتشـير بيانات الحسـاب الختامي للسـنة المالية 2023/22 إلـى انخفـاض المصروفـات الجاريـة لتصـل قيمتهـا خلال السـنة الماليـة المذكـورة إلى نحـو 20829.5 مليـون دينـار مقابـل نحـو 21082.1 مليونًا للسـنة الماليـة 2022/21 وبما يمثـل انخفاضًا قيمته نحـو 252.6 مليون دينـار ونسـبته 1.2%. والجديـر بالذكـر أن المصروفـات الجارية شـكّلت ما نسـبته 93.1% من جملة المصروفـات العامة الفعليـة، فـي حين شـكّلت تلـك المصروفات الجارية ما نسـبته 98.2% مـن اعتمـادات المصروفات الجارية للسـنة المالية 2023/22 والبالغـة نحـو 21216.7 مليـون دينـار.

جدول (32)
التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية
(مليون دينار)

البيان	2022/21 الحساب الختامي		2023/22 الحساب الختامي		التغير	
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
المصروفات الجارية:	**21082.1**	**91.8**	**20829.5**	**93.1**	**252.6-**	**1.2-**
- تعويضات العاملين، ومنها:	8605.4	37.5	8502.4	38.0	103.0-	1.2-
* المرتّبات والأجور	8002.7	34.9	7912.8	35.4	89.9-	1.1-
* مساهمات اجتماعية	565.3	2.5	558.2	2.5	7.1-	1.3-
- السلع والخدمات	3208.0	14.0	3831.7	17.1	623.7	19.4
- الإعانات	620.3	2.7	797.9	3.6	177.6	28.6
- المنح، ومنها:	5550.9	24.2	5627.4	25.2	76.5	1.4
* المنح لحكومات أجنبية	60.1	0.3	164.5	0.7	104.4	173.7
* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة	5489.8	23.9	5462.9	24.4	26.9-	0.5-
- المنافع الاجتماعية	1744.2	7.6	681.1	3.0	1063.1-	61.0-
- مصروفات وتحويلات أخرى	1353.3	5.9	1388.9	6.2	35.6	2.6
المصروفات الرأسمالية:	**1873.0**	**8.2**	**1539.8**	**6.9**	**333.2-**	**17.8-**
- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:	1873.0	8.2	1539.8	6.9	333.2-	17.8-
* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة	594.1	2.6	355.3	1.6	238.8-	40.2-
* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية	1278.9	5.6	1184.4	5.3	94.5-	7.4-
الإجمالي	**22955.1**	**100.0**	**22369.2**	**100.0**	**585.9-**	**2.6-**

المصدر: وزارة المالية.

أمـا علـى صعيـد المصروفات الرأسـمالية الفعليـة للموازنة العامـة، فقد انخفضت خلال السـنة الماليـة 2023/22 بما قيمتـه نحـو 333.2 مليـون دينـار ونسـبته 17.8% لتصـل إلى نحـو 1539.8 مليـون دينـار مقابـل 1873.0 مليونًا خلال السـنة المالية السـابقة. إلى جانب ذلك، شـكّلت المصروفات الرأسـمالية خلال السـنة المالية 2023/22 ما نسـبته 66.8% مـن جملـة اعتمادات المصروفات الرأسـمالية لذات السـنة الماليـة والبالغة نحـو 2306.3 ملايين دينار.

ويعكـس ذلـك الانخفاض فـي المصروفات الرأسـمالية الفعلية ضمـن الموازنة العامة للسـنة الماليـة 2023/22 انخفاض مصروفـات كل مـن مجموعـة شـراء الأصـول غيـر المتداولـة غيـر الماليـة الملموسـة بنحـو 238.8 مليـون دينار وبنسـبة 40.2% (مـن 594.1 مليـون دينـار إلـى 355.3 مليـون دينـار)، ومجموعـة مشـاريع إنشـائية وصيانـة جذرية بنحو 94.5 مليـون دينـار وبنسـبة 7.4% (مـن 1278.9 مليـون دينار إلـى 1184.4 مليـون دينار).

رسم بياني (2-4)
المرتبات وما في حكمها وإجمالي الإيرادات العامة

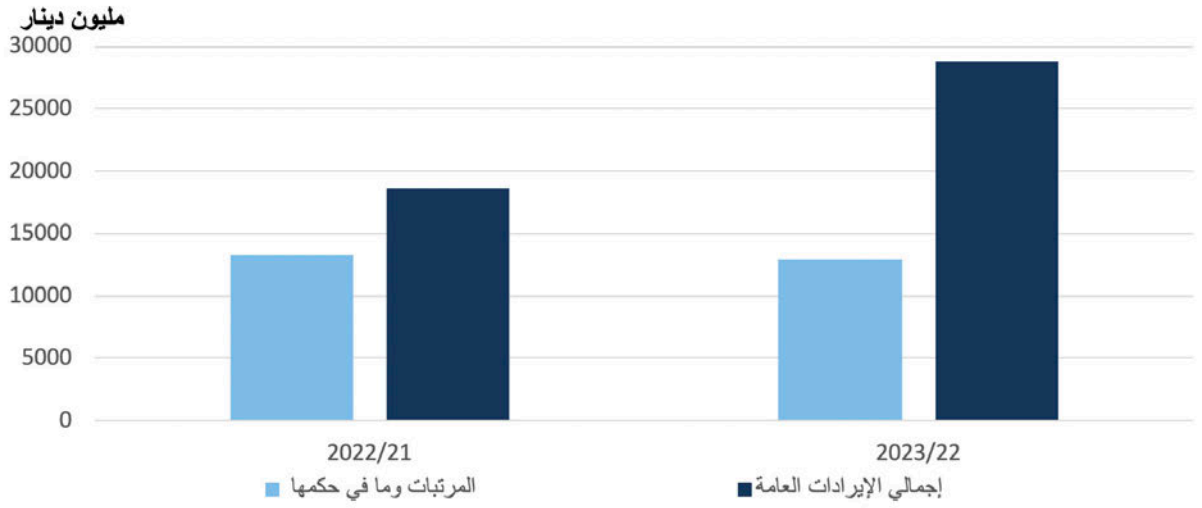

المصدر: وزارة المالية.

من جانب آخر، تشكل المرتبات وما في حكمها نحو 45.1% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، وما نسبته 48.6% من إجمالي الإيرادات النفطية خلال السنة المالية 2023/22. وبإضافة الدعوم إلى المرتبات وما في حكمها تصل النسبة إلى نحو 60.3% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، وبنحو 65.0% من إجمالي الإيرادات النفطية. وتشير البيانات إلى تراجع المرتبات وما في حكمها بنسبة 2.0% لتصل خلال السنة المالية 2023/22 إلى نحو 12977.0 مليار دينار مقابل نحو 13241.0 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن المرتبات وما في حكمها تتصف بالجمود ولا يمكن المساس بها باستثناء أوقات الأزمات، حيث تراجعت المرتبات في السنة المالية 1991/90 بنسبة 24% مقارنة بالسنة المالية التي تسبقها (أزمة الغزو العراقي الغاشم)، وتراجعت أيضًا في السنة المالية 2021/20 (أزمة كورونا) مقارنة بالسنة المالية 2020/19 بنسبة 1.8%.

جدول (33)
موجز الحساب الختامي للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	2022/21	% إلى الناتج المحلي الإجمالي	2023/22	% إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإيرادات العامة الفعلية	18614.5	43.5	28802.0	51.4
المصروفات العامة الفعلية	22955.1	53.7	22369.2	40.0
الفائض أو (العجز)	**4340.6-**	**10.1-**	**6368.3**	**11.5**

المصدر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للإحصاء.

ونتيجـةً للتطـورات المشـار إليهـا آنفًـا على صعيد كلٍّ مـن الإيـرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحسـاب الختامي للسـنة الماليـة 2023/22، فقـد سـجلت الميزانية العامة خلال السـنة الماليـة المذكورة **فائضًا فعليًا لأول مرة منذ 9 سـنوات** بلغـت قيمتـه نحـو 6368.3 مليـون دينار (11.5% مـن الناتج المحلـي الإجمالـي) وذلك بعد **اسـتقطاع مبلغ 64.3 مليـون دينار لصنـدوق احتياطي الأجيـال القادمة**، مقابل عجـز فعلي بلغت قيمتـه نحو 4340.6 مليونًا للسـنة الماليـة السـابقة 2022/21. وتجـدر الإشـارة إلـى أن المادة الأولـى مـن القانـون رقـم (18) لسـنة 2020 تنص على أنـه «**في حـال زيادة الإيرادات السـنوية عن المصروفات تقتطع سـنويًا نسـبة مـن الفائض الفعلـي من نتائج الحسـاب الختامـي للدولة، تحدد بنـاءً على اقتراح وزيـر المالية وموافقة مجلـس الوزراء، وذلـك اعتبارًا من نتائج السـنة المالية 2019/2018**».

رسم بياني (3-4)
بيانات المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

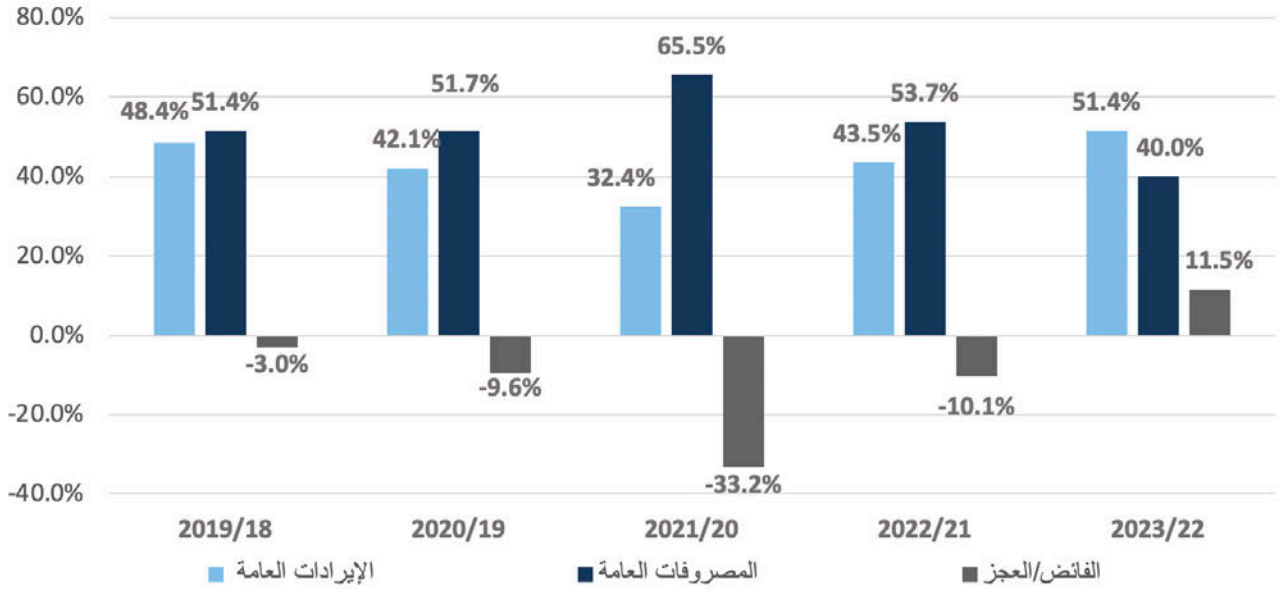

المصدر: وزارة المالية.

الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23

حرصـت وزارة الماليـة قبـل صـدور الموازنـة العامـة للسـنة الماليـة 2024/23 علـى توجيه جميـع الـوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسـات المسـتقلة بدراسـة وإعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بما يتفق مع السياسـات العامـة للدولـة بشـأن ترشـيد الإنفـاق العـام وخفـض وضبـط المصروفـات العامـة، وإلغـاء غيـر الضرورية منهـا، وتلك المصروفـات الثانويـة غيـر المؤثرة علـى أداء الجهات الحكومية، وصدر المرسـوم بقانـون رقم (72) لسـنة 2023 بتاريخ 14 أغسـطس 2023 بربـط الموازنـة العامـة للـوزارات والإدارات الحكوميـة للسـنة الماليـة 2024/23. وتضمنـت

تلـك الموازنـة العامـة انخفاضًا في تقديـرات جملة الإيـرادات العامة للسـنة المالية المذكـورة، فبلغت قيمـة الانخفاض نحو 3932.5 مليـون دينـار ونسـبته 16.8% لتصـل جملـة الإيـرادات العامـة المقـدرة إلى نحـو 19466.6 مليـون دينار مقارنـةً بنحـو 23399.1 مليـون دينار للسـنة المالية السـابقة 2023/22. ويأتـي ذلك الانخفاض محصلـةً لانخفاض تقديـرات الإيـرادات النفطيـة بما قيمته نحـو 4152.7 مليون دينار ونسـبته 19.5% لتصل إلى نحـو 17168.8 مليونًا فـي السـنة الماليـة 2024/23 مقارنةً بنحـو 21321.5 مليون دينار للسـنة المالية السـابقة من جهة، وارتفـاع تقديرات الإيـرادات غيـر النفطيـة بما قيمتـه 220.2 مليون دينار ونسـبته 10.6% لتصل إلى نحو 2297.8 مليـون دينار مقابل نحـو 2077.6 مليـون دينار خلال السـنة المالية السـابقة 2023/22 مـن جهة أخرى.

ويعكـس الانخفـاض في قيمـة تقديرات الإيـرادات النفطية للموازنـة العامة للسـنة المالية 2024/23 أساسًـا انخفاض السـعر الاسترشـادي لبرميـل النفـط الـذي تم اسـتخدامه في إعـداد تلك التقديـرات ضمن الموازنـة العامة للسـنة المالية المذكورة، حيث بلغ متوسـط السـعر نحو 70.0 دولارًا للبرميل، ما يمثل انخفاضًا قيمته 10.0 دولارات ونسـبته 12.5% عـن السـعر الاسترشـادي المسـتخدَم في إعـداد تقديرات الإيـرادات النفطية ضمـن الموازنة العامة للسـنة المالية السـابقة 2023/22 البالـغ 80.0 دولارًا للبرميـل. فـي حين انخفضـت كميـة الإنتـاج التي تم اسـتخدامها في إعـداد تقديرات الإيـرادات النفطيـة ضمـن الموازنة العامة للسـنة الماليـة 2024/23 بما قيمته 54 ألـف برميل يوميًا وبنسـبة 2.0% لتصـل إلـى نحـو 2.676 مليـون برميل يوميًـا مقارنة بنحـو 2.730 مليون برميل يوميًا للسـنة المالية السـابقة.

جدول (34)
تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة
(مليون دينار)

البيـان	موازنة معتمدة				التغير	
	2023/22		2024/23			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
الإيرادات العامة	**23399.1**	**100.0**	**19466.6**	**100.0**	**3932.5-**	**16.8-**
الإيرادات النفطية	**21321.5**	**91.1**	**17168.8**	**88.2**	**4152.7-**	**19.5-**
الإيرادات غير النفطية:	**2077.6**	**8.9**	**2297.8**	**11.8**	**220.2**	**10.6**
- الضرائب والرسوم	564.7	2.4	518.6	2.7	46.1-	8.2-
- المساهمات الاجتماعية	105.0	0.4	110.0	0.6	5.0	4.8
- إيرادات أخرى	1393.7	6.0	1574.2	8.1	180.5	13.0
- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى	14.2	0.1	95.0	0.5	80.8	569.3

المصدر: وزارة المالية.

أمـا فيمـا يتعلـق باعتمـادات مصروفـات الموازنة العامـة، فقد أظهرت بيانـات الموازنة العامة للسـنة الماليـة 2024/23 ارتفـاع اعتمـادات مصروفـات الموازنة العامة بنحـو 2755.5 مليون دينار وبنسـبة 11.7% لتصل إلـى نحو 26278.5 مليـون دينار خلال السـنة المالية المذكورة مقابل نحو 23523.0 مليون ديـنار للسـنة الماليـة السـابقـة.

جدول (35)
اعتمادات مصروفات الموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	موازنة معتمدة		التغير	
	2023/22	2024/23	القيمة	%
المصروفات العامة:	**23523.0**	**26278.5**	**2755.5**	**11.7**
- تعويضات العاملين	8537.6	9815.2	1277.6	15.0
- السلع والخدمات	4081.7	4902.9	821.2	20.1
- الإعانات	797.9	1296.8	498.9	62.5
- المنح	5629.1	6156.3	527.2	9.4
- المنافع الاجتماعية	736.2	757.5	21.3	2.9
- مصروفات وتحويلات أخرى	1434.2	1524.3	90.1	6.3
- شراء الأصول غير المتداولة	2306.3	1825.5	480.8-	20.8-

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 ارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كلٍّ من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 1277.6 مليون دينار وبنسبة 15.0%، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 821.2 مليون دينار وبنسبة 20.1%، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 498.9 مليون دينار وبنسبة 62.5%، والباب السادس (المنح) بنحو 527.2 مليون دينار وبنسبة 9.4%، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 21.3 مليون دينار وبنسبة 2.9%، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 90.1 مليون دينار وبنسبة 6.3%، هذا من جهة، وانخفاض اعتمادات المصروفات ضمن باب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 480.8 مليون دينار وبنسبة 20.8% من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن بند العلاوات والبدلات يشكل ما نسبته 61.3% من اعتمادات مصروفات الباب الأول (تعويضات العاملين)، حيث ارتفع البند بنحو 890.5 مليون دينار وبنسبة 17.4% ليصل إلى نحو 6016.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2024/23. ومن جانب آخر، شكل بند وقود تشغيل المحطات ما نسبته 48% من اعتمادات مصروفات الباب الثاني (السلع والخدمات)، حيث ارتفع البند بنحو 732.5 مليون دينار وبنسبة 37.5% ليصل إلى نحو 2696 مليون دينار خلال السنة المالية 2024/23. إلى جانب ذلك، ارتفع بند دعم منتجات مكررة وغاز مسال مسوق محليًا بنحو 399 مليون دينار وبنسبة 99% ليصل إلى نحو 800 مليون دينار خلال السنة المالية 2024/23 وقد شكل البند نحو 50% من اعتمادات مصروفات الباب الخامس (الإعانات). والجدير بالذكر، أن خطة وزارة الكهرباء تستهدف تشغيل عدة محطات للضغط المرتفع خلال عام 2023 لغرض إيصال التيار الكهربائي لمدينة المطلاع السكنية.

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23، فتشير البيانات إلى ارتفاع اعتمادات المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 24453.0 مليون دينار مقابل نحو 21216.7 مليونًا للسنة المالية 2023/22 وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 3236.3 مليون دينار ونسبته 15.3%. والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكلت ما نسبته 93.2% من جملة المصروفات العامة.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23، فقد تراجعت بما قيمته 480.8 مليون دينار ونسبته 20.8% لتصل إلى نحو 1825.5 مليون دينار مقابل 2306.3 ملايين دينار خلال السنة المالية السابقة 2023/22.

جدول (36)
التصنيف الاقتصادي لاعتمادات المصروفات العامة
(مليون دينار)

البيان	موازنة معتمدة				التغير	
	2023/22		2024/23			
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	%
المصروفات الجارية:	**21216.7**	**90.2**	**24453.0**	**93.2**	**3236.3**	**15.3**
- تعويضات العاملين، ومنها:	8537.6	36.3	9815.2	37.4	1277.6	15.0
* المرتّبات والأجور	7980.3	33.9	9010.9	34.3	1030.6	12.9
* مساهمات اجتماعية	539.8	2.3	624.2	2.4	84.4	15.6
- السلع والخدمات	4081.7	17.4	4902.9	18.7	821.2	20.1
- الإعانات	797.9	3.4	1296.8	4.9	498.9	62.5
- المنح، ومنها:	5629.1	23.9	6156.3	23.5	527.2	9.4
* المنح لحكومات أجنبية	165.5	0.7	110.3	0.4	55.2-	33.4-
* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة	5462.6	23.2	6045.0	23.0	582.4	10.7
- المنافع الاجتماعية	736.2	3.1	757.5	2.9	21.3	2.9
- مصروفات وتحويلات أخرى	1434.2	6.1	1524.3	5.8	90.1	6.3
المصروفات الرأسمالية:	**2306.3**	**9.8**	**1825.5**	**7.0**	**480.8-**	**20.8-**
- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:	2306.3	9.8	1825.5	7.0	480.8-	20.8-
* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة	513.7	2.2	419.2	1.6	94.5-	18.4-
* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية	1792.6	7.6	1406.3	5.4	386.3-	21.6-
الإجمالي	**23523.0**	**100**	**26248.5**	**100.0**	**2725.5**	**11.6**

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الانخفاض في اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 انخفاض اعتمادات مصروفات مجموعة شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة بنحو 94.5 مليون دينار وبنسبة 18.4%، وانخفاض اعتمادات مصروفات مجموعة مشاريع إنشائية وصيانة جذرية بنحو 386.3 مليون دينار وبنسبة 21.6%.

رسم بياني (4-4)
تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة

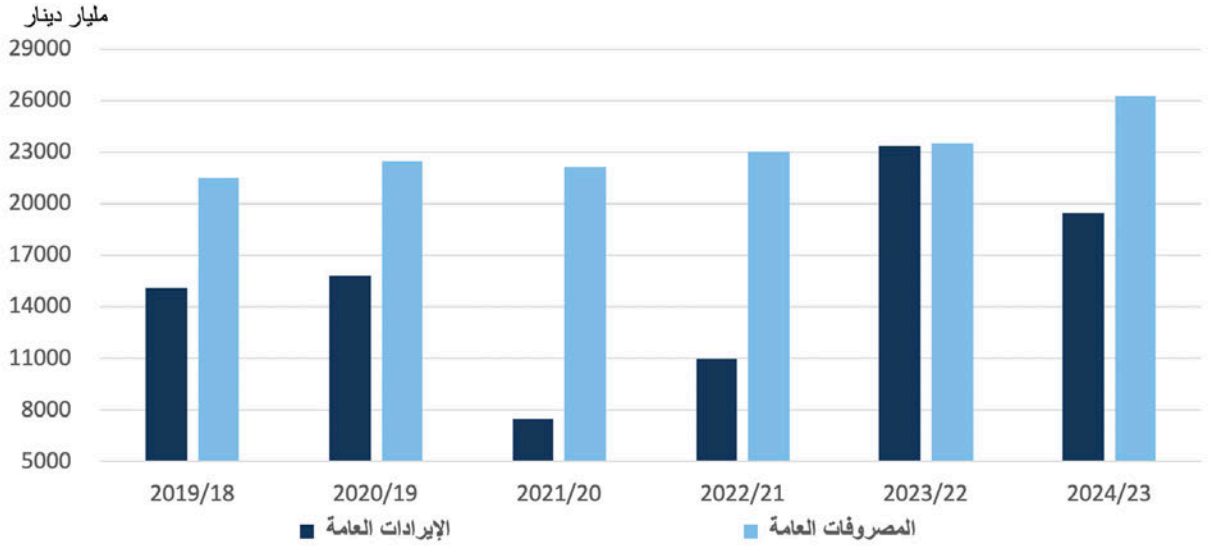

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجـةً للتطـورات المشـار إليهـا آنفًـا على صعيـد كلٍّ من الإيـرادات واعتمـادات المصروفات ضمـن الموازنة العامة للسـنة المالية 2024/23، فمـن المقـدر أن تسـجل الموازنـة العامة خلال السـنة المالية المذكورة عجـزًا تقديريًا تبلـغ قيمته نحو 6811.9 مليـون دينـار مقابـل عجـز تقديـري بلغـت قيمتـه نحـو 123.8 مليونًا للسـنة الماليـة السـابقة 2023/22، مرتفعًـا بنحو 6688.1 مليـون دينار.

جدول (37)
ملخص الفائض أو العجز
(مليون دينار)

البيـان	2023/22	2024/23
تقديرات الإيرادات العامة، ومنها:	**23399.1**	**19466.6**
الإيرادات النفطية	21321.5	17168.8
اعتمادات المصروفات العامة	**23523.0**	**26278.5**
الفائض أو (العجز)	**123.8-**	**6811.9-**

المصدر: وزارة المالية.

5

القطاع الخارجي

القطاع الخارجي

حقق الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضًا بنحو 15.8 مليار دينار كويتي خلال عام 2023

جاء فائض الحساب الجاري محصلةً لكل من:

فائض الميزان السلعي 15.7 مليار دينار	عجز حساب الخدمات 5.8 مليار دينار
فائض حساب الدخل الأساسي 9.9 مليار دينار	عجز حساب الدخل الثانوي 4.0 مليار دينار

بلغت نسبة الواردات السلعية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية %16.2

من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت

- سجل الحساب الرأسمالي عجزًا في عام 2023 بلغ نحو 37.1 مليون دينار
- سجل الحساب المالي تدفقًا صافيًا إلى الخارج بقيمة 15.5 مليار دينار خلال عام 2023
- حقق الميزان الكلي خلال عام 2023 عجزًا بنحو 150 مليون دينار

القطاع الخارجي

مقدمة

تكتسب المؤشرات التي أعدها صندوق النقد الدولي لقياس أداء القطاع الخارجي في الدول الأعضاء بالصندوق أهمية خاصة في تحليل أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي تُعدّ عنها تلك المؤشرات مقارنةً بالفترات الأخرى، وتشمل تلك المؤشرات الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي، والأصول الاحتياطية الرسمية. وقد وضع صندوق النقد الدولي المبادئ والمعايير التي تُعدّ على أساسها إحصاءات القطاع الخارجي منذ نشأته عام 1945، ويقوم بمراجعتها وتحديثها من فترة لأخرى، وذلك من خلال إصدار الطبعات المتتالية لدليل ميزان المدفوعات. وعلى هذا الأساس يقوم بنك الكويت المركزي بتجميع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وفقًا للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009 (BPM6).

ويقوم بنك الكويت المركزي بالتطوير الدائم من أجل تحسين جودة إحصاءات ميزان المدفوعات، ومن ضمن المهام التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 هي تطبيق منهجية صندوق النقد الدولي الخاصة باستخلاص بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات السنوية (عن عام 2023) وذلك من خلال تجميع البيانات الفصلية للعام المذكور وذلك بهدف إدخال التناسق (Consistency) فيما بين الإحصاءات السنوية والإحصاءات الربعية لميزان مدفوعات دولة الكويت. وفيما يلي عرضًا لأهم تطورات إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق.

ميزان المدفوعات:

يُشير مفهوم ميزان المدفوعات إلى أنه بيان يلخص كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويمكن تعريف مفهوم الإقامة وفقًا لدليل ميزان الدفوعات على أنه يعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره، أي الإقليم الذي يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها. وتقيم كل وحدة اقتصادية في إقليم اقتصادي واحد فقط يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها. ويُعد ميزان المدفوعات واحدًا من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة

أداء الاقتصاد المحلي بالعالـم الخارجي، وتحديد القـدرة التنافسـية للدولـة مقارنـة بالـدول الأخرى. وبشكلٍ عام، ترتبـط نتائـج معاملات ميزان المدفوعات بالسـلع والخدمات على جانبـي الصادرات والواردات، والدخل الأساسـي علـى جانبـي المتحصلات والمدفوعـات، وكذلك التحـويلات الجارية من وإلـى الخارج، والتي تندرج ضمن الحسـاب الجاري لميـزان المدفوعـات، إضافـة إلى التحويلات الرأسـمالية من وإلى الخارج ضمن الحسـاب الرأسـمالي لميزان المدفوعـات، إلـى جانب التدفقات المالية المرتبطة بالاسـتثمارات الخارجية (الموجودات) والاسـتثمارات الأجنبية في الاقتصـاد المحلي (المطلوبات) ضمن الحسـاب المالي لميـزان المدفوعات.

ويتنـاول التقريـر فـي هذا الجـزء تطورات إحصـاءات ميـزان المدفوعات لدولـة الكويت وتجارتهـا الخارجية خلال عـام 2023 مقارنـةً بـذات الفترة بالعام السـابق، وذلك مـن خلال تطورات الحسـاب الجاري وبنوده الأساسـية، والتي تتمثل في كل من الميزان السـلعي، وحسـاب الخدمات، والدخل الأساسـي (دخل الاسـتثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكلٍ من الحسـاب الرأسـمالي والحسـاب المالي لميزان المدفوعات، وعلـى النحو التالي:

هيكل ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2023
(مليون دينار)

ميزان المدفوعات						
الحساب الجاري 15791.2				الحساب الرأسمالي	الحساب المالي	السهو والخطأ
الميزان السلعي	الخدمات	الدخل الأساسي	الدخل الثانوي			
15711.6	5866.3-	9915.6	3969.8-	37.1-	15542.6-	211.6-

* بيانات أولية
- الأرقام السالبة الموضحة لقيم عناصر ميزان المدفوعات تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

أولاً- الحساب الجاري:

يعرض الحسـاب الجاري تدفقات السـلع والخدمات والدخل الأساسـي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعـرَّف رصيد هذه الحسـابات بأنه رصيد الحسـاب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجمـوع الصادرات والدخل مسـتحق القبـض مـن ناحيـة ومجمـوع الـواردات والدخـل مسـتحق الدفـع من ناحيـة أخرى (تشـير الصـادرات والـواردات إلـى السـلع والخدمات على السـواء، بينما يشـير الدخل إلى الدخل الأساسـي والدخـل الثانوي).

وتُشـير التقديـرات الأوليـة لإحصاءات ميـزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحسـاب الجاري سـجل فائضًا بلغت قيمتـه نحـو 15791.2 مليـون دينـار فـي عـام 2023، مقابـل فائـض بلغـت قيمتـه نحـو 19327.9 مليـون دينـار فـي العام السـابق، بانخفاض قيمتـه 3536.7 مليون دينار ونسـبته 18.3%. ويأتـي انخفاض قيمة فائض الحسـاب الجاري فـي عـام 2023 كنتيجة للتطـورات في البنود الأساسـية المكونة للحسـاب الجاري، ومن أبرزها تطورات حسـاب الميزان السـلعي وحسـاب الدخل الأساسي.

رسم بياني (1-5)
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت

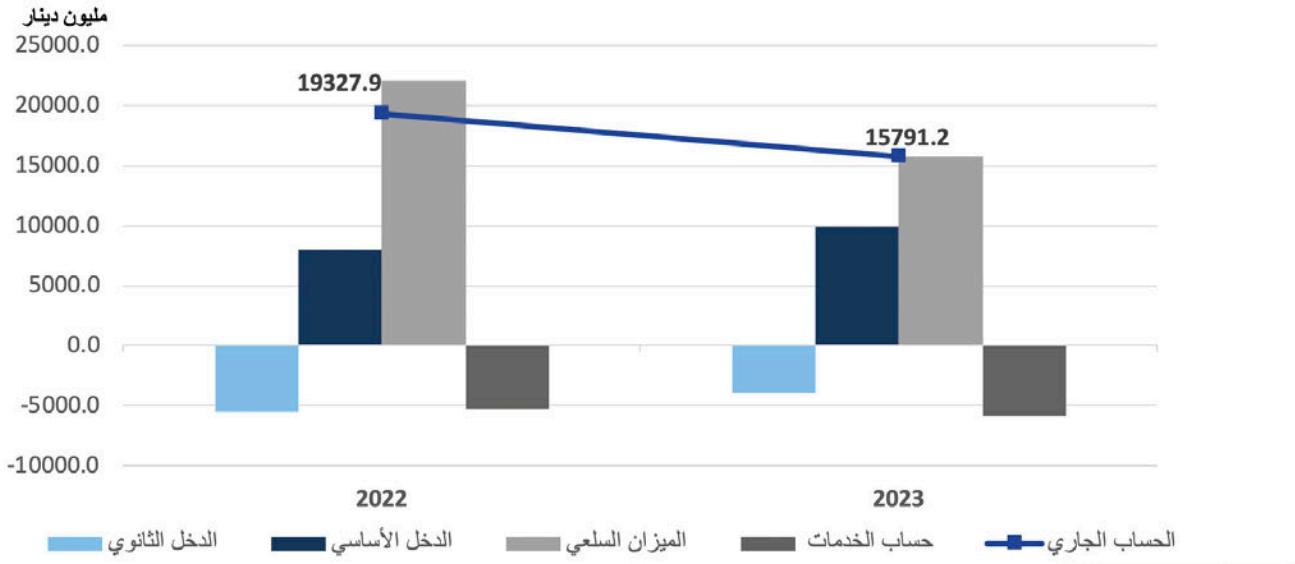

المصدر : بنك الكويت المركزي.

جدول (38)
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

البيـان	2022	2023	التغير	
			قيمة	(%)
أولاً: الحساب الجاري:(4+3+2+1)	**19327.9**	**15791.2**	**3536.7-**	**18.3-**
1. الميزان السلعي: (أ-ب)	**22034.2**	**15711.6**	**6322.6-**	**28.7-**
أ- الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	30720.6	25856.9	4863.7-	15.8-
الصادرات النفطية	28790.6	23978.3	4812.3-	16.7-
ب- ناقصًا الواردات السلعية (فوب)	8686.4-	10145.3-	1458.9-	16.8-
2. الخدمات	**5187.0-**	**5866.3-**	**679.3-**	**13.1-**
3. الدخل الأساسي	**7962.0**	**9915.6**	**1953.6**	**24.5**
4. الدخل الثانوي، ومنه:	**5481.3-**	**3969.8-**	**1511.5**	**25.6**
تحويلات العاملين	5406.3-	3866.8-	1539.5	28.5

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

وفيمـا يلـي عـرض لأهـم تطـورات البنود الأساسـية المكونـة للحسـاب الجاري فـي عـام 2023 مقارنـة بالعام السـابق، وذلـك على النحـو التالي:

1. الميزان السلعي:[1]

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى انخفاض قيـمة الفـائـض المُحقّـق فـي الـميـزان السـلـعي (المُعبر عـن الفـرق الحسـابي بين قيمة الصادرات والواردات السـلعية على أسـاس «فوب») خلال عـام 2023 لتبلغ نحو 15711.6 مليـون دينـار مقارنـةً بنحـو 22034.2 مليـون دينار خلال العام السـابق، وبما يمثـل انخفاضاً قيمته نحـو 6322.6 مليـون دينار ونسـبته 28.7%. ونتناول تطورات التجارة الخارجية السـلعية لدولة الكويت بشـيء مـن التفصيـل خلال عـام 2023 مقارنةً بالعام السـابق، وذلك علـى النحو التالي:

رسم بياني (2-5)
الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت

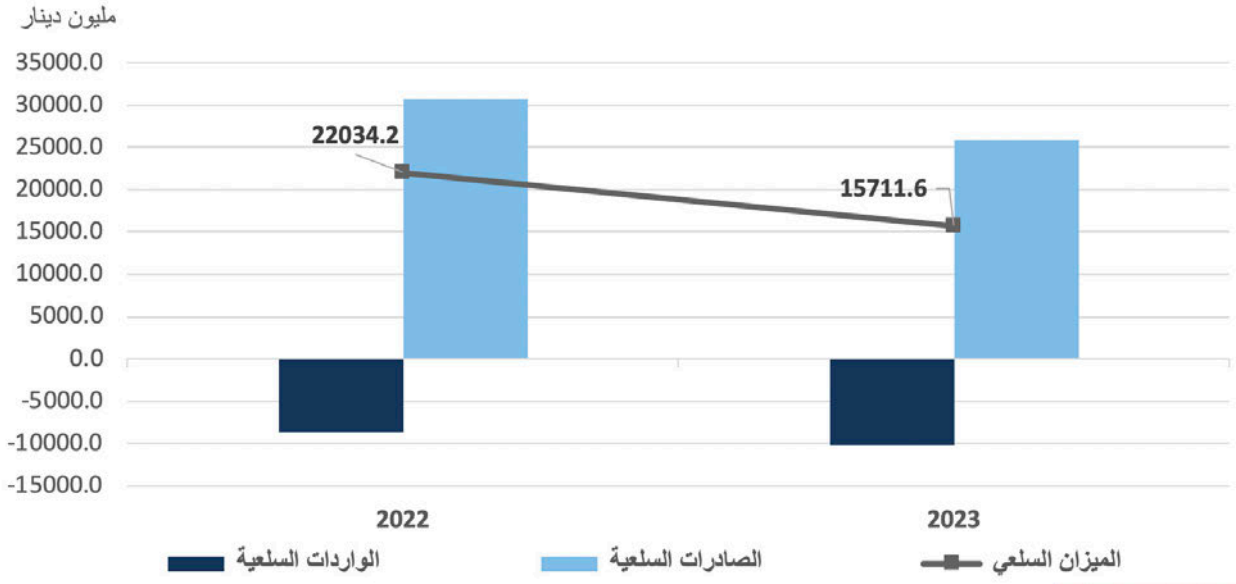

المصدر: بنك الكويت المركزي.

[1] يختلـف مفهـوم «الميـزان السـلعي» ضمن إحصاءات ميزان المدفوعـات الذي يقوم بنك الكويت المركـزي بإعدادها عن مفهوم «الميـزان التجاري» ضمن إحصـاءات التجارة الخارجية التـي تقـوم الإدارة المركزيـة للإحصـاء بإعدادهـا، وذلـك نتيجةً لاختلاف شـمولية بيانات قيمـة الصادرات والواردات السـلعية التـي يتم على أساسـها إعداد الميـزانين المذكورين، بالإضافـة إلـى إعـداد بيانـات الواردات السـلعية ضمن إحصاءات بنـك الكويت المركزي على أسـاس القيمة (فوب) والتي تشـير إلى تسـليم البضاعة على ظهـر الباخرة «Free on Board, FOB»، بينمـا يتـم إعـداد بيانـات الـواردات السـلعية ضمـن إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء على أسـاس القيمة (سـيف) والتي تشـير إلى قيمـة التكاليف والتـأمين والشـحن «Cost, Insurance, and Freight, CIF». أمـا علـى جانـب الصادرات السـلعية فيتم إعـداد كلا الميزانين على أسـاس القيمة (فوب).

أ- الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس «فوب») خلال عام 2023 نحو 25856.9 مليون دينار مقارنةً بنحو 30720.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 4863.7 مليون دينار ونسبته 15.8%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أساسًا انخفاض قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2023 لتبلغ نحو 23978.3 مليون دينار مقابل نحو 28790.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته 4812.3 مليون دينار ونسبته 16.7%. وفي مقابل ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس «فوب») لتصل خلال عام 2023 إلى نحو 1819.1 مليون دينار، مقابل نحو 1771.8 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 47.4 مليون دينار ونسبته نحو 2.7%.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو 1521.6 مليون دينار خلال عام 2023، وبما يمثل نحو 83.6% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 1408.5 ملايين دينار وبما يمثل نحو 79.5% من الإجمالي خلال العام السابق. وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين أسواق الصادرات غير النفطية لدولة الكويت بنسبة 22.0% من الإجمالي في عام 2023 (17.1% للعام السابق)، ثم جاءت الهند في المرتبة الثانية بنسبة 18.0% (15.3% للعام السابق)، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة وبنسبة 11.9% (14.6% للعام السابق).

جدول (39)
التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2022		2023	
	القيمة	%	القيمة	%
الإمارات العربية المتحدة	302.5	%17.1	399.4	%22.0
الهند	271.7	%15.3	326.6	%18.0
المملكة العربية السعودية	258.4	%14.6	216.7	%11.9
الصين الشعبية	167.8	%9.5	181.5	%10.0
العراق	71.5	%4.0	118.5	%6.5
باكستان	143.1	%8.1	104.9	%5.8
قطر	86.6	%4.9	74.1	%4.1
مصر	27.3	%1.5	36.9	%2.0
الأردن	39.2	%2.2	33.3	%1.8
سلطنة عمان	40.5	%2.3	30.2	%1.7
المجموع	**1408.5**	**%79.5**	**1521.6**	**%83.6**
إجمالي قيمة الصادرات	**1771.8**	**%100**	**1819.1**	**%100**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ب - الواردات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس «سيف») لدولة الكويت في عام 2023 نحو 11515.9 مليون دينار مقابل نحو 11005.3 ملايين دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا بلغت قيمته 510.6 ملايين دينار ونسبته 4.6%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو 7890.3 مليون دينار لعام 2023، وبما يمثل نحو 68.5% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت، وذلك مقابل نحو 7441.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 67.6% من الإجمالي في العام السابق.

وخلال عام 2023، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت وبقيمة بلغت نحو 2281.9 مليون دينار وبما يمثل نحو 19.8% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من العالم، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو 1045.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 9.1% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 1039.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 9.0% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه.

جدول (40)
التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2022		2023	
	القيمة	%	القيمة	%
الصين الشعبية	2066.3	%18.8	2281.9	%19.8
الولايات المتحدة الأمريكية	946.7	%8.6	1045.1	%9.1
الإمارات العربية المتحدة	1315.2	%12.0	1039.8	%9.0
اليابان	575.5	%5.2	706.5	%6.1
الهند	599.9	%5.5	633.3	%5.5
المملكة العربية السعودية	577.7	%5.2	597.5	%5.2
المانيا	434.1	%3.9	505.9	%4.4
ايطاليا	425.9	%3.9	449.0	%3.9
سويسرا	252.1	%2.3	326.2	%2.8
فرنسا	247.7	%2.3	305.0	%2.6
المجموع	7441.1	%67.6	7890.3	%68.5
إجمالي قيمة الواردات	**11005.3**	**%100.0**	**11515.9**	**%100.0**

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ج - التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تُشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تراجع قيمة تلك التجارة بنحو 218.9 مليون دينار وبنسبة 7.7% لتصل خلال عام 2023 إلى نحو 2615 مليون دينار مقابل نحو 3833.8 مليون دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 746.4 مليون دينار في عام 2023، مسجلة ارتفاعًا بقيمة 35.2 مليون دينار وبنسبة 4.9% مقارنةً بالعام السابق.

ومن جانب آخر، انخفضت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبلغ نحو 1868.6 مليون دينار في عام 2023 مقابل نحو 2122.6 مليون دينار في العام السابق، وبما يمثل انخفاضًا قيمته نحو 254.0 مليون دينار ونسبته 12.0%. وقد شكّلت قيمة تلك الواردات نحو 16.2% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2023، وساهمت الواردات السلعية من كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 87.6% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2023. ومحصلة لتلك التطورات، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزًا بقيمة 1122.2 مليون دينار خلال عام 2023 مقابل عجزًا بقيمة 1411.3 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (41)
تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*
(مليون دينار)

البيان	2022			2023		
	صادرات	واردات	ميزان تجاري	صادرات	واردات	ميزان تجاري
الإمارات العربية المتحدة	302.5	1315.2	1012.7-	399.4	1039.8	640.4-
المملكة العربية السعودية	258.4	577.7	319.3-	216.7	597.5	380.8-
مملكة البحرين	23.2	82.8	59.6-	26.0	101.6	75.7-
سلطنة عُمان	40.5	62.8	22.2-	30.2	93.8	63.7-
دولة قطر	86.6	84.1	2.5	74.1	35.8	38.3
المجموع	711.2	2122.6	1411.3-	746.4	1868.6	1122.2-

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
*البيانات تشمل الصادرات غير النفطية فقط.

2.حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، ويشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافةً إلى الخدمات والسلع الحكومية. وقد سجل حساب الخدمات خلال عام 2023 عجزًا بلغت قيمته نحو 5866.3 مليون دينار، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5187.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا في قيمة ذلك العجز بنحو 679.3 مليون دينار وبنسبة 13.1%.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) في عام 2023 قد بلغ نحو 8555.8 مليون دينار، مقارنةً بنحو 8002 مليون دينار في العام السابق، مسجلاً ارتفاعًا نسبته نحو 6.9% مقارنةً بالعام السابق. وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) في عام 2023 نحو 3301.6 مليون دينار، مقابل نحو 3080.2 مليون دينار في العام السابق، بارتفاع نسبته نحو 7.2%.

3. الدخل الأساسي:

يتمثل الدخل الأساسي في العائد الذي يُستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى. ويشمل الدخل الأساسي صافي قيمة تعويضات العاملين، وصافي قيمة دخل الاستثمار، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضًا بلغ نحو 9915.6 مليون دينار في عام 2023، مقابل فائض بلغ نحو 7962 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلاً ارتفاعًا في قيمة ذلك الفائض بنحو 1953.6 مليون دينار وبنسبة 24.5%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام 2023 قد بلغ نحو 9935.9 مليون دينار، مقابل نحو 7979.6 مليون دينار عام 2022، أي بارتفاع نسبته نحو 24.5%.

4. الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات قيمة التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل التحويلات الشخصية (تحويلات العمالة الوافدة للخارج) والتحويلات الجارية الأخرى (ومنها التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي "ما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين"، والمساهمات الاجتماعية، والضرائب الجارية على الدخل والثروة، إلخ). وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزًا بلغت قيمته نحو 3969.8 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5481.3 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض في قيمة ذلك العجز قدره 1511.5 مليون دينار ونسبته 25.6%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الانخفاض في قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتبلغ نحو 3866.8 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 5406.3 ملايين دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 1539.5 مليون دينار ونسبته 28.5%.

ثانيًا- الحساب الرأسمالي:

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين. وسجل الحساب الرأسمالي عجزاً (تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 37.1 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل فائضًا بلغت قيمته نحو 163.4 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (42)
الحساب الرأسمالي
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير	
			قيمة	%
ثانيًا: الحساب الرأسمالي:	**163.4**	**37.1-**	**200.5-**	**122.7-**
التحويلات الرأسمالية، ومنها:	**163.4**	**33.9-**	**197.3-**	**120.7-**
الحكومة العامة	163.4	33.9-	197.3-	120.7-
ثالثًا: الحساب الجاري والرأسمالي	**19491.3**	**15754.2**	**3737.1-**	**19.2-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقًا ماليًا صافيًا نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

ثالثًا- الحساب المالي:

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين. ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقًا صافيًا إلى الخارج -زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي- بلغ نحو 15542.6 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل تدفقٍ صافٍ إلى الخارج بنحو 19685.7 مليون دينار خلال العام السابق.

رسم بياني (3-5)
الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت

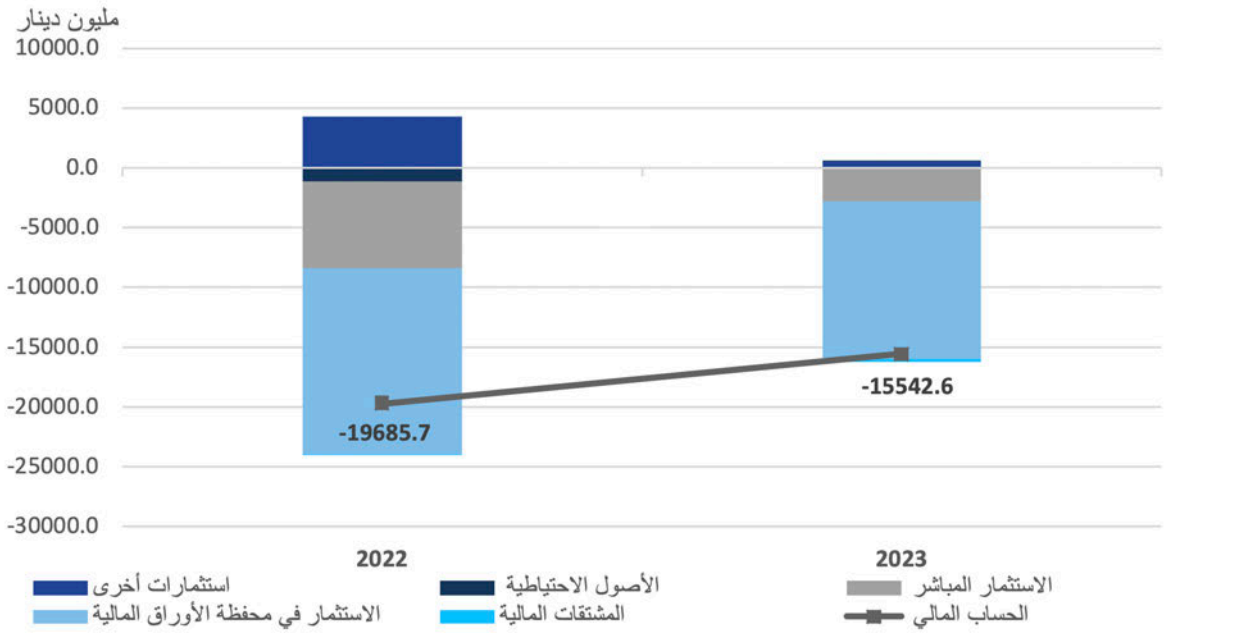

المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (43)
الحساب المالي
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير	
			القيمة	(%)
رابعًا- الحساب المالي:	**19685.7-**	**15542.6-**	**4143.1**	**21.0**
1. الاستثمار المباشر (صافي):	7305.7-	2788.2-	4517.5	61.8
– الاستثمار المباشر في الخارج	7537.7-	3437.2-	4100.5	54.4
– الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	232	649	417	179.7
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	15537.6-	13189.8-	2347.8	15.1
– الموجودات	14221.2-	13146.2-	1075	7.6
– المطلوبات	1316.4-	43.7-	1272.7	96.7
3. المشتقات المالية	3.6-	201.8-	198.2-	-
4. الاستثمارات الأخرى (صافي):	4287.9	487.1	3800.8-	88.6-
– الموجودات	1402.9	491.3	911.6-	65.0-
– المطلوبات	2884.9	4.3-	2889.2-	100.1-
5. إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	1126.7-	150.2	1276.9	113.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة التدفقات في الموجودات الخارجية أو انخفاض المطلوبات، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

رابعًا - السهو والخطأ (صافي):

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، وفقًا لمبدأ القيد المزدوج، إلا أنه من الناحية العملية تنشأ الاختلالات وعدم التوازن نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال صافي السهو والخطأ، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات. وبهذا المفهوم، يعكس بند «السهو والخطأ (صافي)» قيمة المعاملات التي لم تُسجَّل سهوًا أو تم تسجيلها بطريقة خاطئة لأيٍّ من عناصر ميزان المدفوعات، ويُشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية «متمم حسابي» على أساس قيمة صافي الإقراض / صافي الاقتراض، ويمكن أن يُشتق من الحساب المالي مطروحًا منه قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. وتُشير البيانات إلى أن قيمة صافي السهو والخطأ ضمن عناصر ميزان المدفوعات تُقدّر بنحو 211.6 مليون دينار (الجانب المدين) في عام 2023، مقارنةً بنحو 194.4 مليون دينار (الجانب الدائن) في العام السابق.

خامسًا- الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، عجزاً كليًا خلال عام 2023 بلغت قيمته نحو 150.2 مليون دينار مقابل فائضٍ بلغت قيمته نحو 1126.7 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس العجز الكلي في ميزان المدفوعات التراجع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية لدى بنك الكويت المركزي بذات القيمة.

جدول (44)
ميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير	
			القيمة	%
الحساب الجاري	19327.9	15791.2	3536.7-	18.3-
الحساب الرأسمالي	163.4	37.1-	200.5-	122.7-
الحساب الجاري والرأسمالي	19491.3	15754.2	3737.1-	19.2-
الحساب المالي	19685.7-	15542.6-	4143.1	21.0
صافي السهو والخطأ	194.4	211.6-	406-	208.8-
الميزان الكلي (فائض / عجز)	1126.7	150.2-	1276.9-	113.3-
إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	1126.7-	150.2	1276.9	113.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقًا نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات صافي السهو والخطأ أن القيمة المتممة في (الجانب المدين) من الميزان، والأرقام الموجبة كقيمة متممة في (الجانب الدائن).

وضع الاستثمار الدولي:

يتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت خلال عام 2023 مقارنةً بعام 2022. ويعرف وضع الاستثمار الدولي (IIP) حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة زمنية معينة قيمة الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما وتمثل مطالبات مستحقة على غير المقيمين أو تتخذ شكل سبائك ذهب محتفظ بها كأصول احتياطية، وقيمة الخصوم المستحقة على المقيمين في اقتصاد ما لغير المقيمين. والفرق بين الأصول والخصوم هو صافي وضع الاستثمار الدولي ويمثل مطالبات صافية مستحقة على العالم الخارجي أو خصومًا صافية مستحقة له.

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحساب المالي ضمن عناصر ميزان المدفوعات، فبينما يسجل الحساب المالي التدفقات الناشئة عن المعاملات مع غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، نجد أن قيم وضع الاستثمار الدولي في نهاية الفترة هي نتاج تلك المعاملات الخاصة بالحساب المالي والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم) في الفترتين الحالية والسابقة. ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر 10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، واستثمارات المحفظة أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى كأرصدة الائتمان التجاري، والقروض، والعملة والودائع، وأخرى، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الرسمية.

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت إلى أن إجمالي الأرصدة للموجودات الخارجية لكافة القطاعات عدا الحكومة العامة (متضمنة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتنمية ضمن عناصر الاستثمارات الأخرى)، قد بلغت قيمتها نحو 65.0 مليار دينار في عام 2023، مقابل نحو 60.8 مليار دينار في العام السابق، بارتفاع قيمته نحو 4.2 مليارات دينار ونسبته

6.9%. أمـا فيمـا يتعلـق بإجمالـي أرصـدة المطلوبات الخارجيـة لكافة القطاعـات فقد بلغت قيمتهـا نحو 30.1 مليـار دينـار فـي 2023، مقابل نحو 28.5 مليـار دينار في العام السـابق، بارتفاع قدره 1.5 مليار دينار ونسـبته 5.3%، ليصـل صافـي وضـع الاسـتثمار الدولي (إجمالـي الموجودات مطروحًا منـه إجمالي المطلوبـات) إلى نحو 34.9 مليـار دينـار فـي عام 2023 مقارنـة بنحو 32.2 مليـار دينار في العام السـابق، أي بارتفـاع يُقدّر بنحو 2.7 مليار دينار ونسـبته 8.4%.

جدول (45)
وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير	
			القيمة	%
أولاً: الموجودات				
1. الاستثمار المباشر في الخارج	14022.7	15448.2	1425.5	10.2
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية	6401.2	7860.9	1459.7	22.8
3. المشتقات المالية	1609.8	2647.5	1037.7	64.5
4. استثمارات أخرى	23963.7	24415.3	451.6	1.9
5. الأصول الاحتياطية (CBK)	14778.8	14620.4	158.4-	1.1-
إجمالي الموجودات: (1+2+3+4+5)	60776.2	64992.3	4216.1	6.9
ثانياً: المطلوبات				
1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت	4618.6	5118.5	499.9	10.8
2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية	3977.2	3918.5	58.7-	1.5-
3. المشتقات المالية	1608.3	2607.6	999.3	62.1
4. استثمارات أخرى	18354	18427.1	73.1	0.4
إجمالي المطلوبات: (1+2+3+4)	**28558.1**	**30071.8**	**1513.7**	**5.3**
ثالثًا: وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات)	**32218.1**	**34920.5**	**2702.4**	**8.4**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الدين الخارجي:

تتضمـن بيانـات أرصـدة الديـن الخارجـي كلاً مـن أرصـدة الحكومـة العامـة، وأرصـدة القطاع الخاص. وتشـمل **بيانـات الدين الخارجـي للحكومة العامة تشـمل:** أرصـدة نهاية الفتـرة للقـروض، والتسـهيلات الائتمانية الأخـرى والمطلوبـات الخارجيـة لبنك الكويـت المركـزي، ومخصصات حقوق السـحب الخاصة كمـا وردت في دليل ميـزان المدفوعـات ووضـع الاسـتثمار الدولـي الصادر عـن صندوق النقـد الدولي (الطبعـة السادسـة). **أما فيما يتعلـق ببيانـات الدين الخارجـي للقطاع الخاص فتشـمل: بيانـات** البنوك المحلية، وشـركات الاسـتثمار، وشـركات الصرافـة، وشـركات التـأمين، والشـركات الخاصة غير المالية. وتشـير البيانـات الأولية إلـى أن إجمالي الديـن الخارجي لدولة الكويت يُقـدّر بحوالي 19821.1 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 19746.0 مليـون دينار فـي نهاية العام السـابق.

الأصول الاحتياطية الرسمية:

هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة. وتتكون الأصول الاحتياطية من الذهب النقدي، وضع الاحتياطي لدى الصندوق، حقوق السحب الخاصة، إجمالي العملة والودائع، الأوراق المالية في الخارج. ويُشار إلى أن الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت لا تشمل الأصول الخارجية للهيئة العامة للاستثمار.

تشير الإحصاءات إلى انخفاض إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية لتبلغ نحو 14620.4 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 14778.8 مليون دينار في نهاية العام السابق، بتراجع قيمته 158.4 مليون دينار ونسبته 1.1%. ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية لتراجع مجموع العملة والودائع (تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمة عمومًا لأداء مدفوعات، وتستثنى النقود المعدنية التذكارية، أما بالنسبة للودائع المتضمنة في الأصول الاحتياطية هي الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية، وبنك التسويات الدولية، وبنوك أخرى. والمقصود بالودائع هنا هو الودائع المتاحة عند الطلب)، حيث بلغت قيمة مجموع العملة والودائع نحو 12982.9 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل نحو 13126.9 مليون دينار في نهاية العام السابق.

جدول (46)
الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	2022	2023	التغير	
			القيمة	%
1. الذهب النقدي	31.7	31.7	0	0.0
2. وضع الاحتياطي لدى الصندوق	232.4	228.7	3.7-	1.6-
3. حقوق السحب الخاصة	1340.3	1325.5	14.8-	1.1-
4. مجموع العملة والودائع	13126.9	12982.9	144-	1.1-
5. الأوراق المالية في الخارج	47.4	51.5	4.1	8.6
الأصول الاحتياطية الرسمية (1+2+3+4+5)	**14778.8**	**14620.4**	**158.4-**	**1.1-**

المصدر: بنك الكويت المركزي.

6

بورصة الكويت

بورصة الكويت

تراجع أداء مؤشرات التداول ومستويات الأسعار في بورصة الكويت خلال عام 2023، حيث

انخفض المؤشر العام **%6.5**	انخفض مؤشر السوق الأول **%7.9**
انخفض مؤشر السوق الرئيسي **%0.5**	انخفض مؤشر السوق الرئيسي (50) **%4.0**

- ارتفاع صافي أرباح الشركات المدرجة في البورصة

%20.7

- انخفاض القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة

%13.8

- تراجع لكمية الأسهم المتداولة

%29.4

- شكلت أسهم قطاع البنوك نحو

%46.0

من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة

بورصة الكويت

أولاً: نظرة على أداء البورصات العالمية

سجل أداء معظم أسواق الأسهم العالمية ارتفاعًا ملحوظًا خلال عام 2023، وذلك بعد تراجع أدائها في عام 2022، ويعزى ذلك إلى مرونة أداء الاقتصادات الرئيسية، وتباطؤ معدلات التضخم، وشعور المستثمرين بالتفاؤل مع التوقعات بإنهاء دورة تشديد السياسة النقدية العالمية، والتي بدأت بقيادة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ مارس 2022. ويأتي شعور المستثمرين بالتفاؤل على الرغم من توتر الأوضاع الجيوسياسية وتجدد المخاوف بشأن إمكانية تعطل سلاسل الإمدادات العالمية وعودة الضغوط التضخمية.

وفي نهاية تعاملات عام 2023، تصدر مؤشر نيكاي (NIKKEI 225) في اليابان مؤشرات كافة البورصات في الاقتصادات المتقدمة مرتفعًا بنسبة 28.2%. وفي نفس الوتيرة، سجل كل من مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P 500) لأكبر 500 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا بنسبة 24.3%، بعد تسجيل أول أداء سلبي في عام 2022 منذ عام 2018، ومؤشر الأسهم الأوروبية يورو ستوكس 50 (EURO STOXX 50) الذي ارتفع بنحو 19.2% ومؤشر فوتسي (FTSE 100) لأكبر 100 شركة عاملة في المملكة المتحدة الذي ارتفع بنحو 3.8% خلال العام المذكور.

رسم بياني (1-6)
تطور مؤشرات الأسعار في بعض البورصات العالمية خلال عام 2023

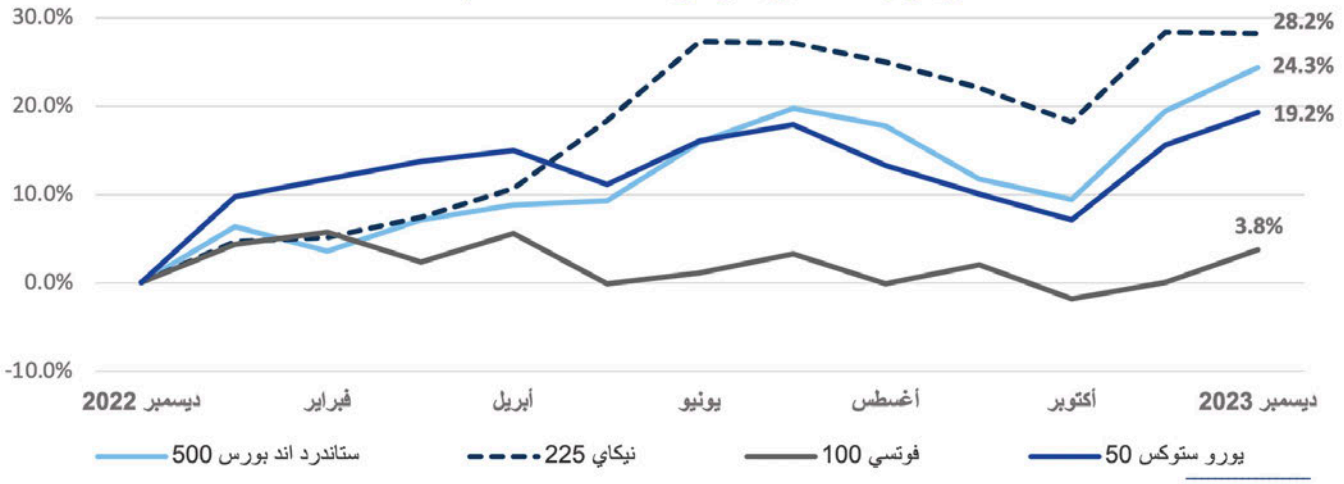

المصدر: بلومبيرغ.

ثانيًا: مقارنة أداء بورصة الكويت مع البورصات الخليجية

شـهد عدد من مؤشـرات أسـواق الأوراق المالية في منطقـة دول مجلس التعاون لدول الخليـج العربية ارتفاعًا خلال عـام 2023 ولكـن بنسـب أقـل من الأسـواق العالمية، حيث سـجل مؤشـر مورغان سـتانلي للبورصـات الخليجية ارتفاعًـا محـدودًا بلغـت نسـبته 1.7%. ويعـزى ذلـك إلـى مجموعة مـن العوامل، أبرزهـا انخفاض أسـعار النفط العالميـة رغـم اسـتمرار توتـر الأوضـاع الجيوسياسـية. حيث انخفض سـعر برميل نفـط خام برنـت بنحو 7.0% فـي عـام 2023 مقارنـة بالعام السـابق، وانخفض سـعر برميل النفـط الخام الكويتي بنحـو 5.6% خلال نفس العـام. ومـن جانـب آخر، تأثرت الأسـواق الخليجية باسـتمرار البنـوك المركزية فيها بتشـديد السياسـات النقدية. وتصـدر سـوق دبـي المالي والسـوق المالـي السـعودي أداء البورصـات الخليجية، إثر نمـو النشـاط الاقتصادي في القطاعـات غيـر النفطية والاسـتمرار في تبني الإصلاحـات المحفزة لبيئة الأعمـال وتنمية القطـاع الخاص، والتي تضمنـت حـملات خصخصة وعدد غير مسـبوق مـن الاكتتابـات العامة الأوليـة، وذلك على النحـو التالي:

- **سـوق دبي المالي (DFM)**: سـجل مؤشـر سـوق دبي المالي العام (DFM General Index) أفضل أداء بين أسـواق الخليـج للسـنة الثانية ومرتفعًا بنحو 737.7 نقطة وبما نسـبته 21.7% ليصـل إلى 4059.8 نقطة في نهاية عام 2023. فقد شـهد مؤشـر سـوق دبي المالي مكاسـب متتالية في أول تسـعة أشـهر من عام 2023 قبـل أن يتراجـع بشـكلٍ حـاد خلال شـهر أكتوبر، ثم ارتفع مـرة أخرى في آخر شـهرين من العـام. وكان ذلك نتيجة إقبـال المسـتثمرين على الإصـدارات الأولية وزيادة تغطية مسـتويات الاكتتاب مدفوعة جزئيًـا بتدفق رؤوس الأموال فـي المنطقـة، وكان أحـدث الأمثلـة البـارزة في هـذا الصدد هو الاكتتاب العام لشـركة «تاكسـي دبـي» بقيمة 315 مليـون دولار، والـذي جمع طلبات تزيد عـن 41 مليار دولار.

- **السـوق المالي السـعودي «تداول» (The Saudi Stock Exchange-Tadawul)**: شهد السوق المالي السـعودي ارتفاعًـا بنحـو 7.1% مسـجلاً ثانـي أفضـل أداء خليجي فـي نهاية عـام 2023، ويأتي ذلك انعكاسًـا لنمـو القطاعـات غيـر النفطيـة إثر الإصلاحـات الاقتصاديـة التي سـاهمت بتحفيز النشـاط الاقتصـادي وجذب الاسـتثمارات الخارجية. وشـهد المؤشـر العام للسـوق المالي السـعودي «تاسـي» (TASI Index) ارتفاعًا بنحو 1488.9 نقطـة أي بمـا نسـبته 14.2% ليصـل إلـى نحـو 11967.4 نقطـة فـي نهايـة عـام 2023، مقابل 10478.5 نقطـة في نهايـة عام 2022.

- **بورصة عمان (MSX30)**: سـجل مؤشـر بورصة عمان **(Muscat Stock Exchange MSX 30 Index)** أعلـى نسـبة انخفـاض علـى مسـتوى بورصـات دول مجلس التعـاون لدول الخليـج العربية بمـا مقداره 343.3 نقطـة ونسـبته 7.1% ليصـل إلـى 4514.07 نقطة فـي نهاية عام 2023، مسـجلاً أداءً سـلبيًا بعد ارتفـاع بلـغ نحـو 17.6% فـي العـام الماضي. وجـاء ذلـك التراجع بسـبب الانخفـاض الحاد في مؤشـرات قطاع الصناعـة وقطـاع الخدمات المالية وقطاع الخدمات، رغم تسـجيل أعلى مسـتوى للقيمة المتداولة منذ سـنة 2015 بنسبة 20.4%.

رسم بياني (2-6)
تطور مؤشرات أسعار إغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2022 و2023

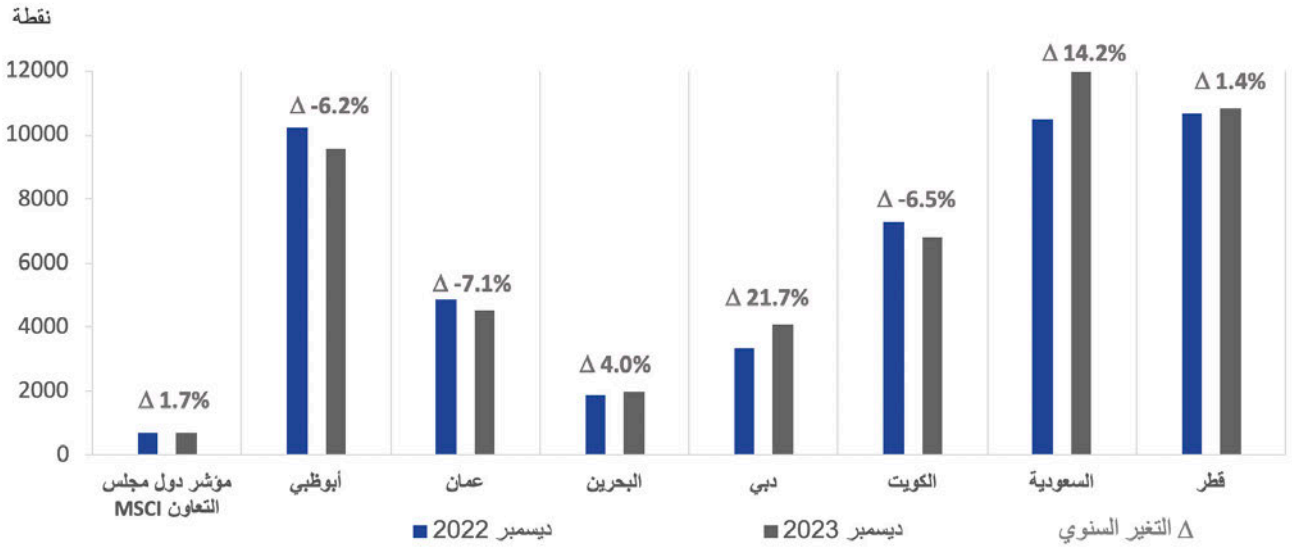

المصدر: بورصات الخليج وموقع مورغان ستانلي.

جدول (47)
تطور مؤشرات أسعار اغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2022 و2023

الأسواق	سعر الإغلاق		التغير	
	2022	2023	نقطة	(%)
مؤشر دول مجلس التعاون (MSCI)	693.5	705.35	11.9	1.7
مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية	10211.1	9577.85	633.3-	6.2-
مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية	4857.4	4514.07	343.3-	7.1-
مؤشر بورصة البحرين العام	1895.3	1971.49	76.2	4.0
مؤشر سوق دبي المالي	3336.1	4059.8	723.7	21.7
المؤشر العام لبورصة الكويت	7292.1	6817.29	474.8-	6.5-
مؤشر السوق المالية السعودية "تاسي"	10478.5	11967.39	1488.9	14.2
مؤشر بورصة قطر	10681.1	10830.63	149.5	1.4

المصدر: بورصات الخليج وموقع مورغان ستانلي.

ثالثًا: تحليل أداء بورصة الكويت

1. العوامل المؤثرة في أداء البورصة:

شـهدت بورصـة الكويـت خلال عام 2023 تراجعًا في جميع مؤشـراتها الرئيسـية مدفوعًـا **بعدة عوامل**، أهمها المخاطـر الجيوسياسـية المسـتمرة فـي المنطقة، لا سـيما خلال الربع الأخير مـن عام 2023، وحالـة عدم اليقين فـي ظـل المخاوف من توسـع دائـرة الحرب في المنطقة، إضافة إلى اسـتمرار دورة التشـديد النقدي للسـيطرة على معـدلات التضخـم المرتفعـة. وقد ألقـت تلك الأوضاع بظلالهـا على قطاعات متعـددة، مما أدى إلـى آثار مضاعفة مثـل ارتفاع أسـعار النفط، وتكاليف الشـحن، وتعطيل سلاسـل التوريد.

كمـا يرجـع الأداء السـلبي لبورصـة الكويت إلى عوامل أخـرى ترتبط بصغر حجم السـوق، وغيـاب النمو في جميع القطاعـات الاقتصاديـة المحلية، والضغط من الأسـهم القيادية؛ بسـبب بعـض عمليات التخـارج الأجنبية، وعمليات تبـادل المراكـز بين المحافظ المحلية، والمضاربة على الأسـهم الصغيرة والمتوسـطة. ومن جانب آخـر، تأثرت البورصة أيضًـا بغيـاب المحفـزات الجديـة المتمثلة فـي الأدوات والمنتجـات الاسـتثمارية والإدراجـات النوعية. كما شـهدت البورصـة ارتفاع أعداد الشـركات المنسـحبة اختياريًا (7 شـركات) مـن بورصة الكويت خلال عـام 2023. وجاء ذلـك الانسـحاب لضعـف معـدل دوران أسـهم تلـك الشـركات خلال العـام المذكور، بالإضافـة إلى عدم قـدرة تلك الشـركات على سـداد تكاليف الرسوم السـنوية للبورصة.

أمـا **العوامـل الإيجابيـة** التي أدت إلـى تحسـن أداء بورصة الكويـت فتمثلت في تحقيـق قطاع البنـوك المحلية أرباحًا قياسـية خلال عام 2023، مسـتفيدًا من دورة التشـديد النقدي لبنك الكويت المركزي، حيث يشـكل قطاع البنـوك نحـو 46.0% مـن إجمالي قيمة التـداول، و60.4% من إجمالي القيمة السـوقية فـي بورصة الكويت. كذلـك ارتفـع صافي أرباح الشـركات المدرجة في بورصة الكويت بما نسـبته 20.7%، ليصـل إلى نحو 2596.9 مليـون دينـار لعـام 2023 مقابل نحو 2152.3 مليون دينـار لعام 2022.

2. المؤشرات الرئيسية:

تراجـع أداء مؤشـرات التداول ومسـتويات الأسـعار الرئيسـية في بورصـة الكويت خلال عـام 2023، حيث أقفل مؤشـر السـوق العـام في نهاية عـام 2023 منخفضًا بنسـبة 6.5% مقارنةً بإقفال عام 2022، وكذلك مؤشـر السـوق الأول منخفضًا بنحو 7.9%. كذلك سـجل كل من مؤشـر السوق الرئيسـي (50) ومؤشر السوق الرئيسي انخفاضًـا بمـا نسـبته 4.0%، و0.5% على الترتيب مقارنة بإقفال عام 2022. كما سـجلت مؤشـرات التداول الرئيسـية (قيمة وكمية الأسـهم المتداولة) أداءً متباينًا مقارنةً بمسـتوياتها المسـجلة خلال عام 2022.

وفي هذا السـياق، انخفضت القيمة السـوقية الرأسـمالية للشـركات المدرجة بشـكل ملموس وبما نسـبته 13.8% فـي نهايـة عـام 2023 عـن نهاية عـام 2022 لتصل إلى نحـو 40259.67 مليـون دينار، وذلك بعـد ارتفاع نسـبته 12.9% فـي العام السـابق. ويعـزى ذلك إلى انخفاض الأسـعار العالميـة للنفط بالرغم مـن خفض الإنتاج

النفطي لدعم الأسعار، ونتيجة لارتفاع وتيرة الأحداث الجيوسياسية. ومن جانب آخر، ساهم أداء القطاع المصرفي السلبي في انخفاض مؤشر أسعار السوق الأول في بورصة الكويت، رغم الارتفاع الملحوظ في صافي أرباح البنوك المحلية.

جدول (48)
تطور مؤشرات أسعار بورصة الكويت خلال عام 2023

المؤشرات	2022	2023	التغير(%)
العام	7292.12	6817.29	6.5-
السوق الأول	8115.68	7477.04	7.9-
السوق الرئيسي	5596.79	5569.71	0.5-
السوق الرئيسي (50)	5719.01	5487.40	4.0-

المصدر: بورصة الكويت.

رسم بياني (3-6)
تطور مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت في عام 2023

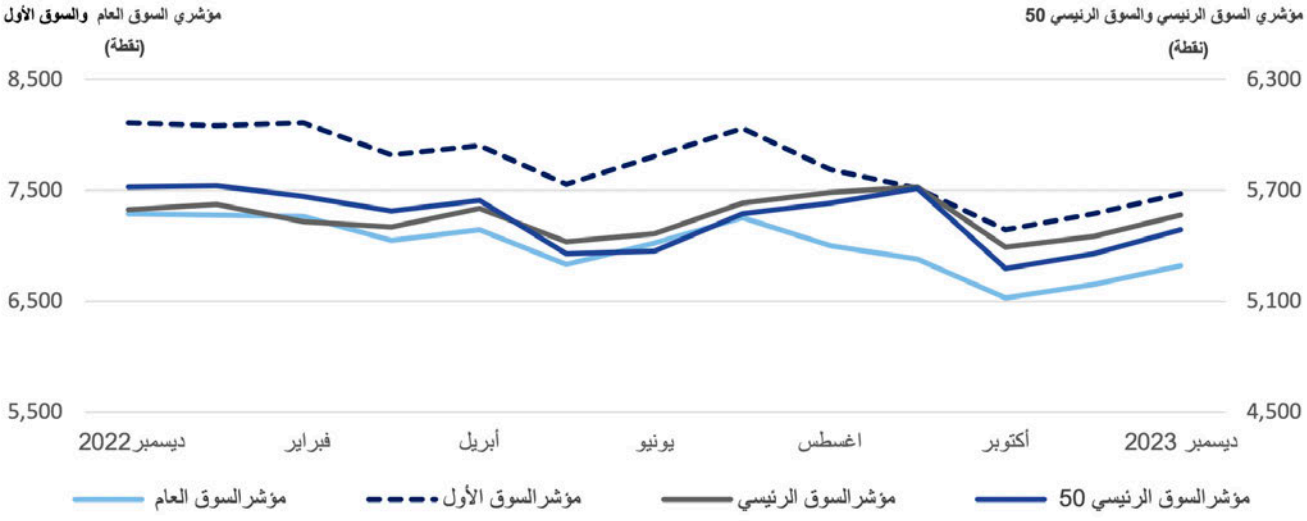

المصدر: بورصة الكويت.

جدول (49)
تطور مؤشرات قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2023

القطاع	2022	2023	التغير(%)
الطاقة	1138.52	949.01	16.6-
المواد الأساسية	865.11	745.93	13.8-
الصناعة	1078.88	907.9	15.8-
السلع الاستهلاكية	479.95	658.58	37.2
الرعاية الصحية	461.85	482.15	4.4
الخدمات الاستهلاكية	1486.83	1603.91	7.9
الاتصالات	1181.46	1105.14	6.5-
المنافع	494.74	455.26	8.0-
البنوك	1793.91	1,647.47	8.2-
التأمين	1550.82	2,292.80	47.8
العقار	1208.71	1212.91	0.3
الخدمات المالية	1257.24	1212.22	3.6-
التكنولوجيا	696.22	578.36	16.9-

المصدر: بورصة الكويت.

أمـا بالنسـبة لأداء القطاعـات خلال عـام 2023 فقد جاء انعكاسًـا بالدرجـة الأولى للقيمة السـوقية المنخفضة، وأداء الأسـهم الخاسـرة إلـى حـد كبير، حيـث انخفض مؤشـر قطـاع التكنولوجيا فـي نهاية عـام 2023 مقارنة بإقفـال نهايـة عـام 2022 بمـا نسـبته 16.9% (يتكون من شـركة واحدة فقـط)، كذلك انخفض مؤشـر قطاع الطاقـة بمـا نسـبته 16.6% (يتكون من 6 شـركات)، وانخفض مؤشـر قطـاع الصناعة (يتكون من 22 شـركة) بنحـو 15.8%. وفـي مقابـل ذلك، سـجل مؤشـر قطاع التأمين ارتفاعًا سـنويًا بنسـبة 47.8% عنـد إقفال نهاية عـام 2023 مقارنـة بإقفـال نهايـة العـام الماضي، ثم مؤشـر قطاع السـلع الاسـتهلاكية الـذي ارتفع بما نسـبته 37.2%، فـي حين كان ثالـث أعلـى ارتفـاع من نصيب مؤشـر قطاع الخدمات الاسـتهلاكية بنحو 7.9% لـذات الفـترة.

3. المؤشرات الرئيسية للتداول:

شـهد أداء المؤشـرات الرئيسـية للتداول في بورصة الكويت تراجعًا خلال عام 2023 مقارنةً مع مسـتوياتها خلال عـام 2022. فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسـهم المتداولة (سـيولة البورصة) خلال عـام 2023 نحو 10.38 مليـار دينـار (بمعـدل يومـي بلـغ 42.71 مليـون دينـار) مقابـل نحـو 14.72 مليـار دينـار (وبمعـدل يومي بلغ 60.34 مليـون دينـار) خلال عـام 2202، مـا يمثـل انخفاضًـا قيمتـه 4.34 مليـار دينار ونسـبته 29.5% (وانخفاضًـا قيمتـه 17.63 مليـون دينار ونسـبته 29.2% للمعدل اليومي لقيمة الأسـهم المتداولة).

جدول (50)

المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت

(مؤشر السوق العام)

الفترة	القيمة (مليون دينار)	الكمية (مليون سهم)	عدد الصفقات (ألف صفقة)
عام 2020	**10743.7**	**52048.9**	**2316.6**
عام 2021	**13612.2**	**84564.6**	**3056.6**
عام 2022	**14722.7**	**55811.7**	**2888.0**
عام 2023	**10377.9**	**39429.6**	**2384.6**
الربع الأول	2639.0	8,517	544.2
الربع الثاني	2396.8	8490.4	526.9
الربع الثالث	2472.5	11462.2	648.8
الربع الرابع	2869.7	10959.6	664.8
التغير السنوي لعام 2023 (%)	**29.5-**	**29.4-**	**17.4-**

المصدر: بورصة الكويت.

وفـي ذات الاتجـاه، تراجعـت كمية الأسـهم المتداولة خلال عـام 2023 لتبلـغ نحو 39.43 مليار سـهم (بمعدل يومـي بلـغ 162.26 مليـون سـهم) مقارنـةً بنحـو 55.81 مليـار سـهم خلال عـام 2022 (بمعـدل يومي بلغ 228.74 مليـون سهـم)، ما يـمـثـل تراجعًا ملحوظًا بنحـو 16.38 مليار سهـم وبما نسـبته 29.4% (وتراجعًـا بنحـو 66.47 مليون سـهم بمـا نسـبته 29.06% للمعدل اليومـي لكمية الأسـهم المتداولة).

رسم بياني (4-6)
تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة

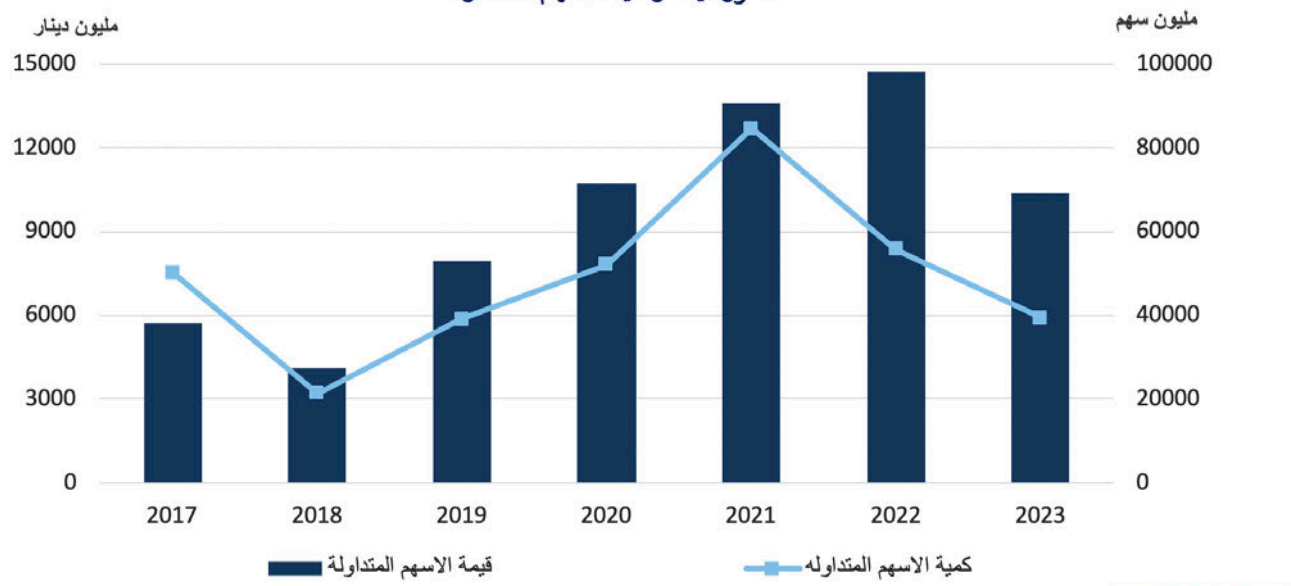

المصدر: بورصة الكويت.

وفيمـا يتعلـق بالتوزيـع القطاعـي للقيمـة الإجماليـة للأسـهم المتداولة، فقد سـجلت أسـهم قطاع البنـوك (الذي يضـم 10 بنـوك، تشـكّل نحـو 6.71% مـن إجمالـي عـدد الشـركات المدرجـة بالبورصـة، ونحـو 60.4% من إجمالـي القيمة السـوقية الرأسـمالية للسـوق في نهاية عـام 2023) أعلى قيمة للأسـهم المتداولـة في البورصة بين القطاعـات الأخـرى. حيث بلغت القيمة المتداولة لأسـهم قطـاع البنوك خلال عـام 2023، نحو 4769.25 مليـون دينـار، تشـكل ما نسـبته 46.0% مـن إجمالي قيمة الأسـهم المتداولـة في البورصـة للعام المذكـور. ويليه قطاع الخدمات المالية بنسـبة بلغت (21.07%)، ثم قطاع الصناعة (11.6%)، ثـم قـطاع العقار (8.3%) وقطاع الاتصـالات (6.2%).

جدول (51)
تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2023
(القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من الإجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات المسجلة	2022		عدد الشركات المسجلة	2023	
		القيمة	%		القيمة	%
الإتصالات	5	836.71	5.68	4	637.93	6.15
البنوك	11	6716.59	45.62	10	4769.25	45.96
التأمين	8	27.86	0.19	8	29.16	0.28
التكنولوجيا	1	1.20	0.01	1	0.53	0.01
الخدمات الاستهلاكية	13	515.45	3.50	13	465.68	4.49
الخدمات المالية	44	3382.85	22.98	44	2186.33	21.07
الرعاية الصحية	3	2.97	0.02	3	3.17	0.03
السلع الاستهلاكية	2	93.29	0.63	2	82.17	0.79
الطاقة (النفط سابقًا)	6	39.59	0.27	6	10.65	0.10
العقار	34	1,010.71	6.86	32	862.56	8.31
الصناعية	24	1854.10	12.59	22	1203.55	11.60
المنافع	1	48.25	0.33	1	23.66	0.23
المواد الأساسية	3	193.16	1.31	3	103.30	1.00
المجموع	**155**	**14722.72**	**100**	**149**	**10377.93**	**100**

المصدر: بورصة الكويت.

4. حجم ملكية المستثمرين غير الكويتيين في قطاع البنوك في بورصة الكويت:

شـهدت ملكيـة المسـتثمرين غيـر الكويتيين في أسـهم القطاع المصرفي فـي نهاية عام 2023 فـي بورصة الكويت انخفاضًـا مقارنـةً بنهايـة عـام 2022، ويعـزى ذلـك إلى تدفـق الاسـتثمارات الأجنبية إلـى الدول المجـاورة مثل الإمـارات العربيـة المتحـدة والمملكة العربية السـعودية (بلومبـرغ)، بالإضافة إلـى انخفاض سـيولة البورصة بنحو 29.5% وانخفاض مؤشـر السـوق العام بنحو 6.5% في عام 2023. وقد نتج عن ذلك انخفاض نسـبة ملكية المسـتثمرين غيـر الكويتـيين لـدى بنك الخليج مـن 17.24% في عـام 2022 إلى 14.88% فـي عام 2023 (أي بانخفـاض قـدره 2.36%)، وكذلـك انخفضـت نسـبة ملكية المسـتثمرين غيـر الكويتيين لـدى البنك الأهلي المتحـد مـن 1.25% فـي عام 2022 إلـى 0.19% (أي بانخفاض قـدره 1.06%)، وبنك الكويـت الوطني من 24.72% إلـى 24.49% (أي بانخفـاض قـدره 0.23%)، وبنـك برقان مـن 17.68% إلى 17.66% (أي بانخفـاض قـدره 0.02%) فـي عـام 2023، في حين حافـظ البنك التجـاري الكويتي على نسـبة 0.06% وقـد ارتفعـت تلـك النسـبة خلال عـام 2023 لدى كل من بنـك بوبيان وبنـك وربة وبيـت التمويـل الكويتي وبنك الكويـت الدولـي والبنـك الأهلي المتحـد الكويتـي بنسـب 0.22% و0.43% و0.62% و0.63% و1.65% على الترتيب.

رسم بياني (5-6)
التغير في نسبة ملكية المساهمين غير الكويتيين في قطاع البنوك في بورصة الكويت
كما في نهاية 2023 مقارنة بنهاية 2022

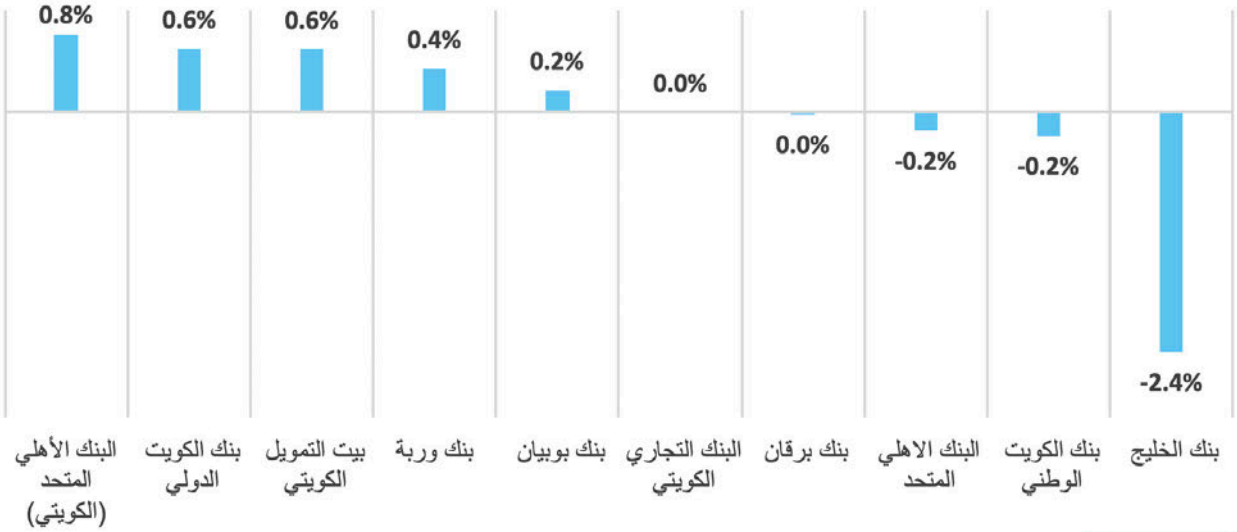

المصدر: بورصة الكويت.

جدول (52)
تطور نسبة ملكيات المستثمرين غير الكويتيين لدى البنوك الكويتية

اسم البنك	(%) 2022	(%) 2023	التغير (%)
البنك الأهلي المتحد (الكويتي)	1.25	2.02	0.8
بنك الكويت الدولي	4.53	5.16	0.6
بيت التمويل الكويتي	12.30	12.92	0.6
بنك وربة	5.08	5.51	0.4
بنك بوبيان	5.91	6.13	0.2
البنك التجاري الكويتي	0.06	0.06	0.0
بنك برقان	17.68	17.66	0.02-
البنك الاهلي المتحد	0.37	0.19	0.2-
بنك الكويت الوطني	24.72	24.49	0.2-
بنك الخليج	17.24	14.88	2.4-

المصدر: بورصة الكويت.

5. أرباح الشركات المدرجة في البورصة:

سجّل مجموع صافي أرباح (وخسائر) 143 شركة من أصل 149 مدرجة في بورصة الكويت عن أعمالها لعام 2023 ارتفاعًا ليصل إلى نحو 2596.9 مليون دينار مقابل نحو 2152.3 مليونًا لذات الشركات عن أعمالها خلال عام 2022، وبارتفاع مقداره 444.6 مليون دينار ونسبته 20.7%، حيث سجلت 117 شركة أرباحًا خلال عام 2023 مقابل 119 شركة خلال عام 2022، فيما سجلت 26 شركة خسائر خلال عام 2023 مقابل 28 شركة سجلت خسائر خلال عام 2022. وتركزت الشركات التي سجلت خسائر خلال عام 2023 في قطاعي الخدمات المالية والعقار، حيث سجلت 16 شركة مدرجه في القطاعين خسائر بما نسبته 72% من إجمالي الشركات التي أعلنت عن خسائر.

جدول (53)
أداء الشركات المُدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت
خلال عامي 2022 و2023
(مليون دينار)

القطاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الأرباح أو الخسائر		
			2022	2023	التغير (%)
الطاقة	6	5	4.73	11.68	674.7
المواد الأساسية [1]	3	3	46.05	31.84	-30.9
الصناعة [1]	22	21	188.49	175.08	134.7
السلع الاستهلاكية	2	2	-6.31	11.58	283.6
الرعاية الصحية [1]	3	1	15.70	5.03	-68.0
الخدمات الاستهلاكية	13	13	3.54	47.02	-30.0
الاتصالات	4	3	267.06	320.97	20.2
المنافع	1	1	14.46	12.60	-12.9
البنوك	10	10	1213.69	1577.95	30.0
التأمين	8	8	112.88	75.23	-32.8
العقار [1]	32	31	174.99	109.15	-20.0
الخدمات المالية [1]	44	44	117.30	218.72	2.2
التكنولوجيا	1	1	-0.33	--	--
إجمالي البورصة	**149**	**143**	**2152.25**	**2596.85**	**20.7**

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.
[1] هناك 9 شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2023 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع الاتصالات، وشركة واحدة ضمن قطاع التكنولوجيا وشركة واحدة ضمن قطاع الخدمات المالية، وشركة واحدة ضمن قطاع الطاقة، وشركة واحدة ضمن قطاع المواد الأساسية، وشركتان ضمن قطاع الرعاية الصحية وثلاثة شركات ضمن قطاع العقار.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر للقطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام 2023، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته 60.8% من إجمالي أرباح الشركات لعام 2023، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة 12.4%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة بنسبة 8.4%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة 6.7%، ثم قطاع العقار في المرتبة الخامسة بنسبة 4.2%.

6. تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

أ- القيمة السوقية الرأسمالية:

انخفضت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت (149 شركة) بما مقداره 6462.23 مليون دينار ونسبته 13.8%، لتصل إلى نحو 40258.99 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 46721.87 مليون دينار في نهاية عام 2022 (155 شركة). أما القيمة السوقية للشركات الكويتية المدرجة (144 شركة) خلال عام 2023، فقد انخفضت بنحو 2854.21 مليون دينار (بنسبة 6.7%)، حيث بلغت نحو 39622.03 مليون دينار مقابل نحو 42476.24 مليون دينار خلال عام 2022 (148 شركة). وتشكل القيمة السوقية للشركات الكويتية ما نسبته 98.4% من إجمالي عدد الشركات المدرجة مقابل 1.6% للشركات غير الكويتية.

رسم بياني (6-6)
نسبة القيمة السوقية للشركات الكويتية وللشركات غير الكويتية
في بورصة الكويت كما في نهاية 2023

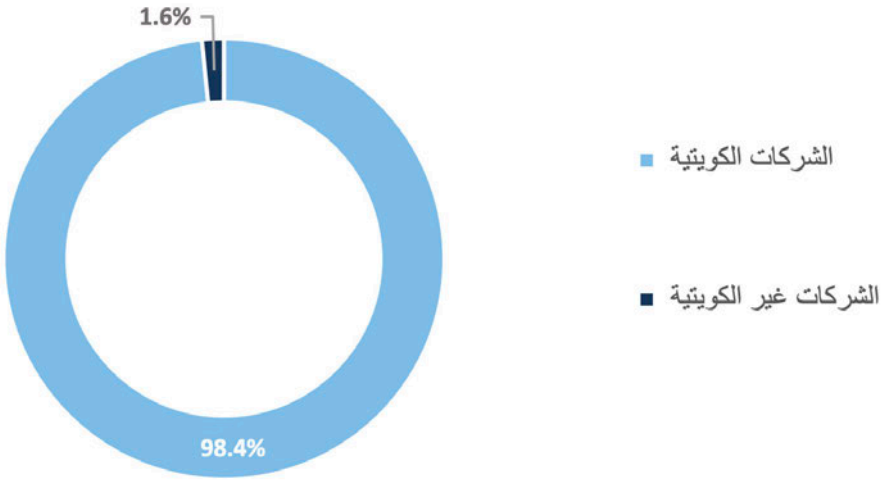

المصدر: بورصة الكويت.

وشهدت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال السنوات الخمس السابقة أداءً مختلطًا، حيث شهدت انخفاضًا طفيفًا حتى نهاية عام 2020 ثم سجلت ارتفاعًا ملموسًا في نهاية عامي 2021 و2022، ثم عاودت الانخفاض حتى نهاية سنة 2023.

تتمثل جنسيات الشركات غير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت في ثلاث بورصات عربية وهي بورصة جمهورية مصر العربية (شركة واحدة) في قطاع الخدمات المالية، وبورصة دولة الإمارات العربية المتحدة (شركة واحدة) في قطاع الخدمات المالية، وأخيرًا بورصة مملكة البحرين (3 شركات) شركتان مدرجتان في قطاع الخدمات المالية وشركة واحدة مدرجة في قطاع التأمين. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة السوقية الرأسمالية، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى نسبة من حيث القيمة السوقية الرأسمالية في بورصة الكويت خلال عام 2023، حيث بلغت نحو 24334.87 مليون دينار وما نسبته 60.4% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة. كما سجل قطاع التكنولوجيا أدنى نسبة مساهمة خلال عام 2023 بلغت نحو 0.02% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكبر عشر شركات مدرجة في البورصة نحو 27794.64 مليون دينار ما يعادل نحو 69.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية البالغة نحو 40258.99 مليون دينار، واستحوذت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي، والتي بلغت نحو 10572.56 مليون دينار على ما نسبته 38.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل 26.3% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام 2023، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني التي بلغت نحو 7089.37 مليون دينار ونسبتها 25.1% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام 2023.

رسم بياني (7-6)
التوزيع القطاعي لأكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2023

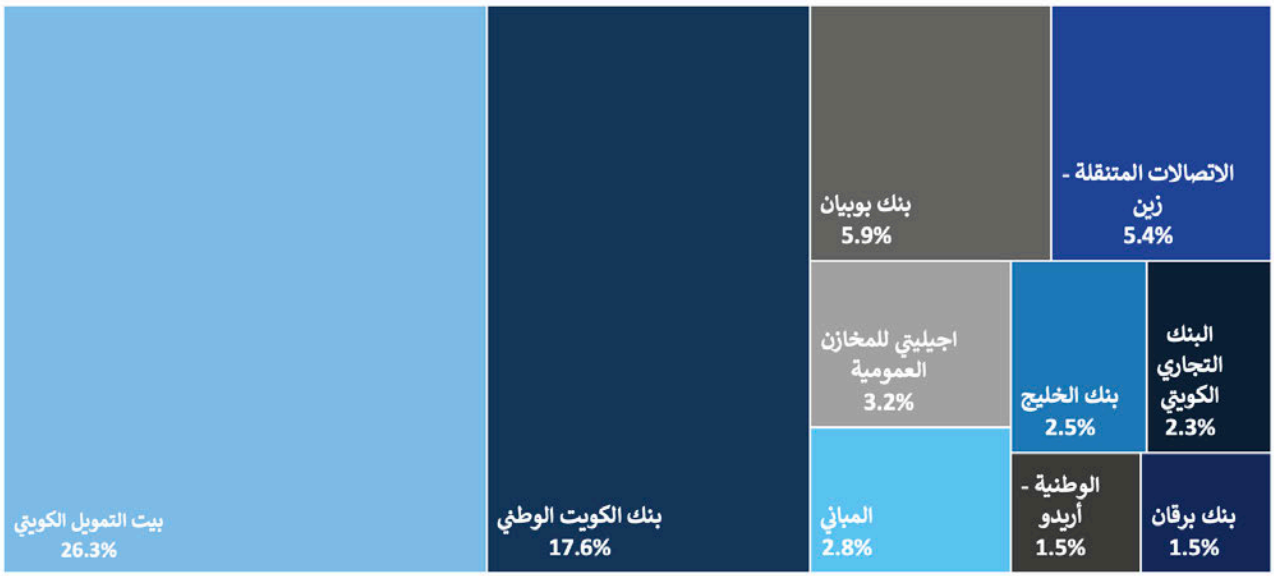

المصدر: بورصة الكويت.

وخلال عـام 2023، لـم تُـدرج أي شـركة جديـدة في السـوق، فـي حين تم إلغاء إدراج 6 شـركات بقيمة سـوقية بلغـت نحـو 352.01 مليون دينار، وانسـحبت شـركة واحدة بقيمة سـوقية تبلـغ نحو 2.86 مليون دينـار. ونتيجةً لذلـك، بلغت القيمة السـوقية الرأسـمالية لأسـهم الشـركات (الجديدة والمنسـحبة اختياريًا والملغيـة) في البورصة نحـو 354.87 مليـون دينار، وبما يشـكل نحـو 0.9% من إجمالي القيمة السـوقية الرأسـمالية للبورصة.

ب- قاعدة الإصدار:

شـهدت قاعـدة الأسـهم المصـدرة للشـركات المدرجـة فـي بورصـة الكويـت خلال عـام 2023 انخفاضًـا بنحو 10095 مليـون سـهم وبمـا نسـبته 8.6%، لتصل إلـى نحو 107828 مليون سـهم (منهـا 102447 مليون سـهم لعـدد 143 شـركة كويتيـة) في نهاية ذلـك العام مقارنـةً بنحو 117924 مليون سـهم (منهـا 100844 مليـون سـهم لعـدد 148 شـركة كويتية) فـي نهاية عام 2022. كما أن عدد أسـهم الشـركات المدرجة المنسـحبة اختياريًـا والملغيـة (7 شـركات) قـد بلـغ نحـو 12.33 مليـون سـهم خلال عـام 2023.

جدول (54)
أعداد وأسماء الشركات المدرجة والملغاة والمنسحبة والشركات التي غيرت أسماءها في بورصة الكويت خلال عام 2023

بيـان	القطاع / اسم الشركة
شركات تم إلغاء إدراجها (5 شركات)	البنوك: البنك الأهلي المتحد - البحرين. الصناعة: المجموعة التعليمية القابضة. الإتصالات: شركة آن ديجيتال سيرفسس القابضة. العقار: شركة لاند المتحدة العقارية. شركة رمال الكويت العقارية.
شركات قررت أن تنسحب اختياريًا (شركة واحدة)	الطاقة: شركة رأس الخيمة لصناعة الأسمنت الأبيض والمواد الانشائية.

المصدر: بورصة الكويت.

جدول (55)
عدد الشركات المدرجة في مؤشرات السوق الأول والسوق الرئيسي لبورصة الكويت
حسب التوزيع القطاعي في عام 2023

البيان	عدد الشركات	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الأول	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الرئيسي
قطاع الطاقة	6	-	6
قطاع المواد الأساسية	3	1	2
قطاع الصناعة	22	6	16
قطاع السلع الاستهلاكية	2	1	1
قطاع الرعاية الصحية	3	-	3
قطاع الخدمات الاستهلاكية	13	2	11
قطاع الاتصالات	4	1	3
قطاع المنافع	1	1	-
قطاع البنوك	10	7	3
قطاع التأمين	8	-	8
قطاع العقار	32	3	29
قطاع الخدمات المالية	44	9	35
قطاع التكنولوجيا	1	-	1
المجموع	**149**	**31**	**118**

المصدر: بورصة الكويت - التقرير السنوي 2023.

BANK